

منتدى الفكر التقدمي و مؤسسة فريديريش إيررت (F.E.S)

أبحاث ودراسات

حول المسألة الاقتصادية الاجتماعية

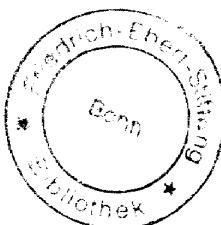
أزمات وحلول

المقدمة للمؤتمر الوطني

المعقد في أوتيل الكومودور - بيروت

بتاريخ ١١ و ١٢ نيسان ١٩٩٧

A 98 - 04810



E.E.S)

Chair Forum.

über soziale Probleme und gesellschaftliche Themen im Libanon
حول المسائل الاجتماعية والاقتصادية في لبنان

جامعة بيروت
جامعة بيروت
جامعة بيروت

الى العدد في نوبل الحكومي - بيروت

الى العدد في نوبل الحكومي - بيروت
١٩٩٧

الدكتور كلبي سعد سبب

٧٠ II - المخمور المالي والقدي - الجلسة الثانية

محتويات الكتاب

١	١ - تقديم الكتاب
٣	ب- مقدمة
		ج- حفل الافتتاح
٥	١ - كلمة العريف
		٢ - كلمة منتدى الفكر التقدمي
٧	للدكتور عصام الجوهري
٩	٣ - كلمة مؤسسة فريدريش ليبرت للأستاذ سمير فرح
١١	٤ - كلمة مثل صاحب الرعاية للأستاذ فؤاد سلمان.....
١٤	٥ - المخور الاقتصادي السياسي - الجلسة الأولى
		١ - ١ - كلمة رئيس الجلسة معالي
١٥	الأستاذ مروان حمادة
		١ - ٢ - الخصخصة وإعادة هيكلة الاقتصاد -
١٧	الدكتور إلياس سابا
		١ - ٣ - سياسة دعم القطاعات والتنمية -
٢٩	الدكتور مروان إسكندر
		١ - ٤ - خطة الإعمار : التجربة والأفاق -
٣٩	الدكتور جعفر عبد الخالق
		١ - ٥ - مناقشة السياسة الاقتصادية -
٥٣	الدكتور كليب سعد كليب
٧٠	٦ - المخور المالي والنفطي - الجلسة الثانية

أ - يقدم الكتاب صاحب الرعاية معالي الوزير وليد جنبلاط

من دواعي سروري العميق أن ندعم دائما بكل ما لنا من طاقة وفي هذه المرحلة بالذات ، مؤتمرا وطنيا حول المسألة الاقتصادية الاجتماعية ولا أعتقد أنها صدفة التعاون الوثيق بين مؤسسة فريدرريش إبرت الدولية ذات التوجه النقابي الرزين الملتزم ، وبين منتدى الفكر القدمي ذات التوجه الثقافي العربي الملزتم بقضايا وشؤون الناس مباشرة ، فهي تجربة رائدة للثقافة الوطنية بمعالجة مسار الحاجات والعرقيات والمشكلات اليومية لشئون المجتمع اللبناني من العمال والفلاحين والفقراء ومتوسطي الحال ، إلى الشباب والطلاب والأساتذة الجامعيين والباحثين والمتخصصين .

ففي عصر التوجه نحو العولمة وارتسام بعض معالم النظام الدولي الأحادي ، وطغيان حالة التكتلات الاقتصادية الكبيرة ، وإطلاق يد الشركات المتعددة الجنسيات والدول الصناعية والمنظمات الدولية التابعة للرأسمال العالمي ، من منظمة التجارة الدولية وبمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، في إملاء سياساتها، خاصة على البلدان النامية ، تحت شعارات التحرير والديمقراطية وإزالة الحواجز والقيود والشخصنة والتشريع العصري . إن هذا التوجه العصري يدللي بانعكاساته سلبا وإيجابا على المناطق والأقاليم ، وخاصة منها في الشرق الأوسط والبلدان العربية . فلم يتبقى لنا سوى مجال غير واسع نسبيا للانطلاق نحو تحقيق ذاتنا ، والحفاظ على تنوعنا ضمن الوحدة ، وفهم واقعية مشاكلنا وطرح الحلول المعقولة لتحسين وتنمية قوانا السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

إن عملية النهوض في لبنان مهمة ، وتبقى ناقصة ما لم تقرن بإصلاح سياسي وإداري يطلق عمل المؤسسات ، وبيان اقتصادي اجتماعي يرسم قاعدة مجتمعية للكفاية والعدل ، وتنمية متوازنة تعيد مشاركة الريف والمدينة في الإنتاج الوطني ، وتعزيز القطاعات الإنتاجية الفعلية من زيادة القيمة المضافة وخلق فرص العمل المستدامة ، وتطوير القطاع العام من تعليم ونقل وإسكان والضمان الاجتماعي والصحي ، ووضع نظام ضريبي عادل لجهة تحفيز النهوض

٢ - ١ - كلمة رئيس الجلسة سعادة الأستاذ خليل الهاوي	٧١
٢ - ٢ - الموازنة وترشيد الإنفاق - الدكتور سعد العదاري	٧٣
٢ - ٣ - النظام الضريبي والدين العام - الدكتور غازي يوسف	٨٢
٢ - ٤ - الاستقرار النقدي والكلفة - الأستاذ توفيق شنبور	٩٩
٢ - ٥ - مناقشة السياسة المالية - الدكتور غسان العياش	١٣٣
III- المخور الاقتصادي الاجتماعي - الجلسة الثالثة	١٣٩
٣ - ١ - كلمة معالي الوزير أبوب حميد للدكتور علي فاعور	١٤٠
٣ - ٢ - الأجور والضمادات - الدكتور كمال حمدان	١٤٢
٣ - ٣ - مشكلة النقل - الدكتور عادل مرتضى	١٤٧
٣ - ٤ - مشكلة الإسكان - الأستاذ مروان محسن	١٦٨
٣ - ٥ - مشكلة التربية والتعليم - الأستاذ نبيل أبو غانم	١٨٢
٣ - ٦ - مناقشة السياسة الاجتماعية - الأستاذ مهدي شحادة	٢٠٤
IV- وثيقة النتائج والتوصيات	٢١٥

بـ- مقدمة

بعد نقاشات بين منتدى الفكر التقدمي ومؤسسة فريديريش إيررت حول كيفية المساهمة في دراسة وتوضيح واقع وأبعاد الأزمة الاقتصادية الاجتماعية في لبنان ، وتقديم مقترنات عملية وواقعية ومنطقية للحلول ، تم التعاون المشترك لإنجاز عقد المؤتمر الوطني المتخصص لمعالجة هذه المشكلة ، والتي تمت منهجياً بأبعاد ثلاثة :

أولاً : بعد الاقتصادي السياسي العام الناجحة واقع الهيكلية الاقتصادية القائمة وكيفية إعادة الهيكلية بما يتواافق مع الدور والشخصية ، والتركيز على كيفية دعم القطاعات الإنتحاجية لدفع عملية التنمية الاقتصادية ، مع الأخذ بعين الاعتبار خطة النهوض والإعمار من منظور التجربة والأفاق والإسهام التنموي .

ثانياً : بعد المالي والنقدى بحيث تم توضيح سياسة الحفاظ على ثبات واستقرار النقد الوطني وكلفته الاقتصادية وطرح بعض تكاليف الفرض البديلة . وتقديم تحليل الموازنة وأفضل الطرق لترشيد الإنفاق ، وكيفية إصلاح النظام الضريبي لتحقيق العدالة في التوزيع والتحصيل ، وتشجيع الاستثمار وبذلك خلق فرص العمل ، وزيادة الدخل القومي وتخفيف الدين العام .

ثالثاً : بعد الاجتماعي والذي يعتبر الهدف الأساسي للمؤتمر ، بحيث تمت معالجة دققة لطرح إصلاح الأجور والتقييمات والضمادات ، وبشكل أساسي تحديد سبل تخفيف الأعباء المثلثة للأجر بواسطة طرح أفضل الحلول لمشكلة النقل وخاصة النقل العام ، والإسكان والتعليم الرسمي بمراحله الثلاث .

وبالحقيقة قدم الباحثون والمشاركون في أعمال المؤتمر الذي انعقد في فندق الكومودور في ١٢ و ١٣ نيسان ١٩٩٧ ، دراسات ومحاضرات متخصصة من الناحية العلمية ومنهجية المعالجة ، ومن ناحية الالتزام الوطني العام ، باعتبار المسألة ملحة جداً للإشارة إلى حشيتها ومؤشراتها الاقتصادية ، التي قد تعكس أكثر سلبية على أوضاع البلد بشكل عام ، وخاصة أنها تطال غالبية شرائح المجتمع اللبناني أصحاب الدخل المحدود . وتجاوزاً للتوصيف العلمي والتنبؤ لمدى تفاقم المشكلة الاجتماعية ، فقد قدم الباحثون والمناقشون والمشاركون في أعمال

الإنتاجي العام ، وتوزيع عادل للدخل والأعباء بالمساواة بين مختلف فئات الشعب اللبناني . وبذلك يمكن إعادة هيكلة الموازنة العامة ومعالجة الدين العام ودعم القطاعات الإنتحاجية ، بشرط الالتزام بصالح وشأن أصحاب الدخل المحدود ، اللذين يمثلون حكماً الوسيلة والهدف لأى منهجية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية .

ومن هذا المنطلق إنني أقدر الجهد القيم المنظمي لهذا المؤتمر وواضعني أهدافه ، وبشكل خاص أهنّ مساهمات السادة الباحثين والمحاضرين والمشاركين في أعمال المؤتمر ونقاشاته وإنجاز توصياته ، وللذين لا مسوأ إلى الحدود العليا طبيعة المشاكل القائمة ، وقدموا أفكار قيمة وملزمة وطنية لآفاق الحلول المستقبلية ، عليها تكون مساهمة متواضعة وفعالة في إعادة رسم السياسات الاقتصادية والأولويات ، بهدف الاتجاه نحو خلق النسيج الاجتماعي لشرايع الشعب اللبناني . والتي نراها لن تكتمل إلا بتعاون الباحثين والمحققين والنقابيين وعموم القراء أصحاب المصلحة في لبنان ، والسياسيين الملتزمين ، لتحقيق الخروج من طائفية الاتمام الوهمي ، إلى وطن الانصهار الكامل بالعدل والمساواة وتكافؤ الفرص ، والوعي الديمقراطي وحرية المعتقد وعروبة التوجه ، وبذلك بناء لبنان الموحد لتحرير أرضه ، والمحصن عربياً بمواجهة العدو الصهيوني ، والرائد في محيطه اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً .

١ - كلمة العريف

د. قصي الحسيني

ما من شك أن كل مفكر حيّ، مبدع في حياته وحيويته، يستطيع رؤية الكثير من القضايا والمسائل والمشكلات في الموقف الواحد. وهو لهذا السبب ولأسباب أخرى حقيقة وواقعية، يعي الأخطاء ونواحي القصور وأشكال التقصير الإجمالية بصورة عامة.

ومن الضروري التمييز أيضاً بين الإحساس بالمشكلات وسبل النهاز إلى حلها أو الشروع بوضع حلول لها. فالإحساس بالمشكلات، يعني الوقوف على الأسباب المباشرة التي تنتجهها أو تساهم في إنتاجها، أما النهاز إلى حلها، فيتطلب بالإضافة إلى ذلك، الوقوف على جملة المشكلات غير المباشرة وغير الواضحة، من أجل كشف لتبُّتها، أمام حركة النمو والتطور.

إننا وإن إذ إزاء الكشف عن أصول منهج ينهض في نفوس النخب العلمية، ويفترض أن يَتعثُّ فيها ما يشي بقوانين عامة، وسبل نافذة تزيح المعicات أو هي تحرض على إزاحتها من أمام حركة النمو والتطور بالعلم والعمل. وأخشى ما أخشاه أن لا يكون مسماً حاداً بعد بالтирير على طلب العلم بالشيء أو بالحضر على العمل لصلة ذلك ربما، بالوضع الأمني أو الإقليمي. من يدرِّي ربما كان ذلك صحيحاً للغاية.

صاحب الرعاية :

وإذ ينعقد هذا المؤتمر الوطني حول أهم مسألة، كثيراً ما أشرتم أو أندرتم بمحطرها وهي المسألة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان غبّ الخروج من حرب الداخل واستشراف السلم الأهلي، لا يسعنا إلا أن نرحب بكم وبالنخب الثقافية والعلمية والسياسية، الذين سوف يتناقشون في جو علمي وديمقراطي، ويتحاورون بالكلمة، ويقارعون الحاجة بالحجّة، ساعين جميعاً للوصول إلى جوامع مشتركة، إلى الأفضل نفعاً والأعم فائدة لمصلحة لبنان واللبنانيين.

المؤتمر ، مساهمات على قدر كبير من المسؤولية في بلورة طرق المعالجة وطرح مقترنات حلول عملية قابلة للتحقيق ، ولا تتجاوز طاقات المجتمع اللبناني على الصعيدين الرسمي والشعبي ، وكذلك في القطاعين العام والخاص . مع إجماع أكثر من اعتمادي على دور القطاع العام في الظروف الراهنة ، وأهميته في الإشراف على وضع الحلول للمشكلة الاجتماعية في الطريق الصحيح . ولذلك سوف نعرض في هذا الكتاب الدراسات والمحاضرات وأوراق المنشدين كما وردتنا خلال أعمال المؤتمر ، وحسب تسلسل عقد الجلسات . مع اعتذارنا عن عدم التمكن من نشر كافة المداخلات القيمة والغنية جداً بالأفكار التي قدمت من السادة المشاركين خلال انعقاد الجلسات الثلاث ، ولكننا حاولنا إلى أقصى الحدود وضع تلك المقترنات والأفكار في وثيقة النتائج والتوصيات .

وبالتالي نقدم هذا الكتاب متضمناً الواقع والنتائج والتوصيات ، كوثيقة نضعها في تصرف الوزارات والمؤسسات المعنية على الصعيد الرسمي ، وأساساً بتصرف كافة الهيئات الشعبية من مؤسسات ثقافية وثقافية ونسائية وشبابية وطلابية ، عليها ترشد الطريق وتساهم جدياً ببلورة استراتيجية حريصة وعادلة وواضحة اقتصادياً واجتماعياً .

مع جزيل شكرنا وتقديرنا لكافة المؤسسات والهيئات الثقافية والثقافية والاجتماعية والإعلامية والأحزاب والشخصيات التي شاركت في المؤتمر وساهمت فعلاً بإنجاح أعماله .

لجنة تنسيق المؤتمر

شكراً لكم جميعاً

- شكرأً لمنتدى الفكر التقدمي الذي بادر للدعوة إلى هذا المؤتمر العلمي بالتعاون مع مؤسسة فريدرريش إيرت - لبنان .
- لنديبي المؤسسات والأندية والجمعيات .
- لنديبي النقابات والهيئات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .
- لمثلي الأحزاب والقوى الوطنية والإسلامية واليساوية .
- لرجال الفكر وقادة الرأي ، على تعدد المدارس الفكرية والمنابر الثقافية التي يمثلون .
- للمؤسسات الإعلامية المساهمة في تغطية هذا المؤتمر - الحدث .
- لجميع الشخصيات والهيئات .
- لمعالي وزير المهاجرين الأستاذ وليد جنبلاط الذي تلطّف برعاية هذا الاحتفال الافتتاحي .
- لكم جميعاً أيها الضيوف والأصدقاء والرفاق ، للمساهمة الكبرى التي قدمتموها والتي سوف تقدمونها من أجل إنجاح هذه النظاهرة الثقافية - السياسية الكبرى التي تتعدى عمقها العلمي والوطني إطار العمل الجوهري ، فترقى بل تنسب إليكم جميعاً .

٢ - كلمة رئيس منتدى الفكر التقدمي

د. عصام الجوهري

في خضم المعارك الاجتماعية المطلبية ، وفي مواجهة طغمة مالية جشعة ،
رفع في السبعينيات شعار :

"اعطونا من الجمل أذنه"

وقد وضعت الحركة الشعبية ، بقيادة كمال جنبلاط برنامجاً إصلاحياً ،
لهذا الغرض ولغيره استقطب أكتيرية الناس .

ماذا حصل ؟

قامت قيامة السلطة وميليشياتها الرديفة ولم تهدأ ، إلا باعلان الحرب
على الناس مستخدمة باقة من الشعارات المتوفرة ، في بستان لبنان الأخضر ، من
المخطر الفلسطيني إلى أمن المجتمع المسيحي . . . وضرورة دخول إسرائيل لحماية
هذه الشعارات .

دمّر البلد . جاءت الحرب . ولت الحرب . عادت الطغمة إلى مكانها
ومكانتها . وعاد الناس إلى طرح قصة "أذن الجمل" من جديد ، وحجة الطغمة
، ترميم آثار الحرب ، وفي التزميم الرابع الوفير !

وعلى الناس تأدبة الضربة ودفع الثمن لحرب كانت الطغمة هي
السبب . لم يسمّ وليد جنبلاط الشخص في الاستشارات ، بل أكد على البرنامج

وفي الواقع أن فكرة عقد هذا اللقاء الوطني اتكأت على هذا الموقف ،
من أجل بلورة ومناقشة بعض نقاط البرنامج وتسلیط الأضواء العديدة على
القضية الاقتصادية - الاجتماعية ، في سبيل الوصول إلى خلاصات ، من خلال
طروحات نظرية وعملية تسهم في حلحلت الأزمة .

٣ - كلمة ممثل مؤسسة فريديريش أيرت

الأستاذ سمير فرح

يسعدني أن أفتح معكم اليوم ، باسم مؤسسة فريديريش أيرت ، المؤتمر الوطني حول المسألة الاقتصادية الاجتماعية بتنظيم مشترك مع " منتدى الفكر التقديمي " وبرعاية كريمة من معالي الوزير الأستاذ وليد جنبلاط .

إن مشروع المؤتمر انطلق ، أساساً ، من شعور مزدوج بالألم والأمل .
الألم إزاء مجموعة من المشكلات الاجتماعية الاقتصادية ، والأمل بمعالجة صحيحة مطلوبة ، بالحاج ، لهذه المشكلات .

وقد رغبنا فعلاً ، أن يكون هذا المؤتمر ، كما كان الهدف منه أصلاً ،
بجمعياً يذكرنا علمياً لنقاش عقلاني عميق بحثاً ، في عمق الملفات ، عن الحلول
المطلوبة . وقناعتنا أنها سنصل ، مع المخاضرين وهم من خيرة أهل العلم ، ومن
المشاركين ، وهم مجموعة من الملتمسين إيجابياً ، وبقوه بقضايا الوطن والمواطنين
– قناعتنا أنها سنصل إلى نتائج رائدة متقدمة .

وإذني أؤكّد في المناسبة ، استعداد مؤسسة " فريديريش أيرت " الدائم
لاستمرار تقديم الدعم المطلوب واستمرار التعاون الفعال مع شركائنا اللبنانيين
لتحسين الأداء الاقتصادي الاجتماعي على طريق النمو والازدهار في
الديمقراطية والعدالة والحرية .

إننا ملتزمون ، خصوصاً ، بالوقوف إلى جانب شركائنا وأصدقائنا
اللبنانيين في مرحلة الإعمار التي تتعج بالطموحات ، وهي مرحلة ندرك ، معكم
كم هي مصرية و مهمة .

استعنا لهذا الغرض بمساندة ألمانية – تجسدت بمؤسسة " F-E-S " المعطاء
التي ما فتئت تقوم بدور مميز في دعم قضايا التنمية في لبنان .

ولا يسعنا إلا أن نثمن مساعدتهم لنا في إحياء هذا اللقاء .

كذلك نشكر كل من لبى دعوتنا من المخاضرين والمشاركين في أعمال
هذا المؤتمر لأخص بالتقدير الزميل د. جعفر عبد الخالق الذي بذل جهداً مميزاً في
التحضير لهذا اللقاء .

٤ - كلمة صاحب الرعاية معالي الأستاذ وليد جنبلاط

القاهها ناته
الأستاذ فؤاد سلمان

لا شك في أن المسألة الاقتصادية الاجتماعية تحمل اليوم موقع الصدارة في جدول اهتمامات الشعب اللبناني بجمع فئاته . وأن مؤشرنا هذا دليل حسي على ذلك . وفي حين يطالب الرأي العام اللبناني وبصوت مرتفع أحياناً ، بحلول عملية ومجدية لهذه المسألة المهمة ، فإن كثيرين من الخبراء في علمي الاقتصاد والاجتماع يعكفون على البحث في الوسائل الممكنة لإيجاد هذه الحلول . وطبعي جداً أن تكون الحكومة اللبنانية في مقدمة هؤلاء الباحثين والمهتمين .

إن الحكومة هي قبل الجميع مسؤولة عن وضع سياسة اقتصادية اجتماعية واضحة تصل في جدوها إلى جميع المناطق اللبنانية ، معنى أن تكون واقعية علمية ومتوازنة ، فلا تعطي المدينة على حساب الريف والمناطق البعيدة ، ولا يعطي الريف بدوره ما ليس تحقيقه ممكناً إلا في المدينة .

وإذا أردنا أن نفصل قليلاً في عرضنا للمسألة الاقتصادية الاجتماعية ، فإن ذلك يفرض علينا أن نذكر قضيّا السكن والمدرسة والطبابة ، قضيّا الصحة والضمان الاجتماعي ، قضيّا الصناعة والزراعة ، وتوفير فرص العمل لآلاف القادمين إلى سوق العمل كل سنة ، إنها باختصار قضيّا تعنى جميع اللبنانيين في المناطق اللبنانية كافة .

إن هجرة أبناء الريف إلى المدينة كما هو معروف بهدف الوصول إلى فرص عمل مريحة ومدرسة جيدة ، وطبابة متيسرة ، حولت قضيّة السكن والبني التحتية ، وتوفير الخدمات الضرورية إلى موضوع معقد يصعب حله ولو كانت هناك سياسة اجتماعية اقتصادية تعنى بشؤون الريف وأبناء البلدات البعيدة لوفرت على المدينة آلاف الوافدين إليها .

واسمحوا لي أخيراً أن أشكر جميع الذين ساهموا في إنجاح هذا المشروع ، وأشكر خصوصاً " منتدى الفكر التقدمي " الذي يجمع ، إلى هذه الروح التقدمية التأصلة ، اشعاعاً وطنياً جاماً .

وأتوجه بشكر عميق إلى معالي الوزير الأستاذ وليد جنبلاط الذي يكفي أنه يرعى المنتدى ويرعى المؤتمر ويدفع في اتجاه المستقبل .

إن أنظمة الضرائب المعتمدة في جميع الدول التي تعتمد الاقتصاد الحر كاقتصادنا توسل الضريبة المباشرة لتمويل الخزينة العامة وإعادة توزيع الثروة . فماذا عندنا في لبنان تبقى الضريبة غير المباشرة وهي التي تصيب غالبية اللبنانيين من الفقراء وذوي الدخل المحدود ؟ لماذا نبقي هذه الضريبة العنصر الأهم في تمويل الخزينة ؟

إن الوضع الاقتصادي صعب جداً ، وكذلك الاجتماعي فلماذا لا نتحرك وسرعنة لإيجاد الحلول وهل يجب أن يبقى الحصار الأميركي سبباً لحمودنا ، والخطر الإسرائيلي وتعثر عملية السلام عائقاً لتحركنا ؟ هنا أرى أن المعادلة يجب أن تكون معكوسة . ففي مواجهة الحصار الأميركي والحصار الصهيوني يتحتم علينا أن نوجد حلولاً للمسألة الاقتصادية الاجتماعية ، لأن شعبنا تسود حياته الطمأنينة والأمان الاجتماعي فهو أقوى بكثير على الصمود والمقاومة في وجه أي خطر يمكن أن يتهدد مصيره .

ختاماً اسمحوا لي أنأشكركم باسم الرئيس الوزير ولد جنبلاط راعي هذا المؤتمر متمنياً لكم نجاحاً باهراً علينا وإياكم وجميع المخلصين نلامس بعض الحلول للمسألة الاقتصادية الاجتماعية .

شكراً لكم جميعاً

وكما هي قضية العمل كذلك هي قضية المسكن والمدرسة والمستشفى ومياه الشرفة والهاتف والطريق المبعدة ، إن التمركز في المدينة يحول مناطقنا الريفية وبلداتنا وقرانا إلى مناطق مهجورة تموت فيها عاداتنا وتقاليدنا الأصلية وموارد رزقنا شيئاً فشيئاً .

ترى ماذا أعدت حكوماتنا السابقة والحاضرة من مشاريع اقتصادية اجتماعية لتنمية هذه المناطق وتطويرها بحيث يتتوفر للقاطنين فيها الرقي الاقتصادي والاجتماعي . صدقوني لو توفر لهؤلاء الناس ما هم بحاجة إليه لحياة لائقة كرية لما فكر واحد منهم يوماً بالهجرة إلى الخارج أو بالنزوح إلى المدينة .

كثيراً ما نسمع بعض المسؤولين يقولون أنها الحرب أما نحن فنقول لقد انتهت الحرب ولا أظن أن لبنانياً واحداً يود الرجوع إليها . نعم لقد إنتهت الحرب فحاذروا بإهمالكم وتغاضيكم عن قضايا الناس الأساسية أن تمهدوا لحروب أخرى .

أيها المؤمنون : قبل أيام قرأت للرئيس الحريري تصريحاً أدى به في موسكو يقول فيه أن لبنان يستورد من الخارج كل سنة عما قيمته سبعة مليارات دولار . فماذا يعني هذا ، أنه يعني أننا بلد قائم في اقتصاده على الاستهلاك بالاستيراد من الخارج .

نحن لا ندعى أننا قادرون على القيام بمعجزة في هذا المجال ولكن ذلك لا يعني أننا غير قادرين على تطوير وسائل التنمية ، إن وضع خطة إسكانية شاملة توفر بيتاً لائقاً بسعر معقول يمكن أن يكون أحد الحلول .

إن تعزيز المدرسة الرسمية بحيث تأخذ دورها الطبيعي في تربية أجيالها يمكن أن يكون أحد الحلول .

كذلك تشجيع قيام صناعات في المناطق الريفية قادرة على استقطاب اليد العاملة ، وتأهيل المستشفيات الرسمية حيث يتتوفر للمرضى أن يعالجو فيها بدون كلفة عالية يمكن أن يكون بين هذه الحلول .

ثم لماذا لا يعاد النظر بقانون الضريبة في لبنان ؟

- I -

المحور الاقتصادي السياسي

الجلسة الأولى

**رئيس: معايي الأستاذ مروان حمادة
رئيس لجنة التخطيط النيابية
مقرر : الدكتور جعفر عبد الخالق**

جلستنا الأولى بعد جفالة الافتتاح تقع تحت عنوان المحور الاقتصادي السياسي للمسألة الاقتصادية الاجتماعية في لبنان . وإذا كان الوزير ولد جنبلاط غير مثله الأستاذ فؤاد سليمان وبصراحته المعهودة ونظرته الثاقبة ، قد حدد مكانن الأزمات واقتراحات الحلول ، فإن الحاضرين ومناقش السياسة الاقتصادية مدعون هذا الصباح إلى معالجة أهم جوانب هذه السياسة ، وبكل تأكيد الجوانب الأكثر إثارة للجدل والنقاش ، إن على الصعيد الحكومي أو في المجلس النبلي . وهذا المحور هو ربما الأكثر حيوية وجذوى في المحافل الأكاديمية ومراكز البحث ولدى أصحاب الفكر والمعرفة .

مواضيع ثلاثة تكميل بعضها البعض مطروحة أمام علماء يكلمون بعضهم والآخرين . وحسنأ فعل منظمون المؤتمر في منتدى الفكر التقدمي ومؤسسة فريدريش إبرت في افتتاحيthem بالمحور الاقتصادي السياسي ، كونه المدخل الصحيح إلى الخيارات التي مازال لبنان ما بعد الحرب والطائف والسلم الأهلي يتخطى أمامها ساعيا إلى عقد اقتصادي اجتماعي ، في جو من التجاذب بين الآمال المعقودة وخيباتها المعروفة . فمن حق المواطن اللبناني أن يتسائل معنا عن إمكانية النهوض الاقتصادي والانطلاق الاجتماعي في جو من الضياع السياسي . فهل سنستطيع التغلب على نشوء المدى القصير لاستكشاف الآفاق البعيدة ، ونستخلص العبر ونضع الحلول الثابتة . أسئلة كثيرة مطروحة على السادة الحاضرين . فمعالي الدكتور إلياس سايرا وزير المال والنائب الأسبق ، الذي سيحدثنا عن الخصوصية وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ، وهي مسألة تثير الجدل الحاد ، وأحياناً الاتهامات الخطيرة . وفي كل الأحوال الاجتهادات المتضاربة . ثم يتكلم الدكتور مروان اسكندر الخبر الاقتصادي والأستاذ الجامعي والناثر الصحافي ، عن سياسة دعم القطاعات الإنتاجية ، في أجواء يكثر فيها الكلام عن حجم هذه القطاعات ودورها المستقبلي في الاقتصاد الوطني وقدراتها التنافسية عربياً وعالمياً عشية اتخاذ سياسات الحدود المفتوحة ، مما سيحدد حتى دور لبنان وتوجه اقتصاده .

١ - ٢ الخصخصة وإعادة هيكلية الاقتصاد

معالي الدكتور إيلاس سايرا (وزير سابق)

تعود جذور الخصخصة إلى أواسط السبعينيات عندما بدأت دول العالم الصناعي تعاني ، ولأول مرة في التاريخ الاقتصادي الحديث ، من تزامن مشكلة الجمود الاقتصادي ومشكلة التضخم النكدي في آن واحد . قبل هذا التاريخ كان إذا تعرض البلد الصناعي إلى الجمود أو الإنكماش الاقتصادي ترافق ذلك مع إنحسار في الطلب وإنخفاض في الأسعار^(Deflation) . وإذا عرف البلد الصناعي نسبة نمو اقتصادي مرتفعة وازدهاراً اقتصادياً ، صاحب ذلك تضخم نكدي وارتفاع في الأسعار (ما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية بالنسبة للعملة الوطنية) . إلا أن تزاوج الجمود والإنكماش الاقتصادي مع التضخم النكدي وارتفاع الأسعار لم تعرفه الدول الصناعية إلا في السبعينيات .

وصدق أن برزت هذه الظاهرة ، واستفحلت بعد الارتفاع الكبير ، والبعض يسميه الانفجار ، في أسعار النفط الخام خلال فترة أواخر ١٩٧٣ وأوائل ١٩٧٤ ، حيث ارتفع سعر برميل النفط الخام بين أيلول / سبتمبر ١٩٧٣ وكانون الثاني / يناير ١٩٧٤ أكثر من أربعة أضعاف تقريباً (من أكثر من دولارين بقليل للبرميل إلى حوالي عشرة دولارات) . هذه الظاهرة الجديدة حتى بعض المهتمين بالشأن الاقتصادي السياسي إلى تحويل الدول العربية النفطية مسؤولية ما حلّ باقتصاد الدول الصناعية من جمود وكسر ومن تضخم في آن واحد ولم تنج حتى الدول العربية غير المنتجة للنفط من المسؤولية في رأي هؤلاء ذلك لأن حرب العبور (حرب أكتوبر ١٩٧٣) تزامنت أيضاً مع هذه الحقبة . ولا ننسى في هذا المجال أن نذكر بأن العرب استعملوا سلاح النفط للمرة الأولى ، والوحيدة ، أبان حرب أكتوبر ، فعانت نتيجة ذلك الدول الصناعية ، وأهمها الولايات المتحدة ، من أزمة نفط حادة لا يزال يذكر معالمها ومظاهرها العديدة من المراقبين والدارسين . (ولقد سبق ونوهنا باستعمال العرب لسلاح النفط في صراعهم مع الصهيونية والمفاجأة التي تسبّبوا بها للولايات المتحدة الأميركيّة وقلنا في مقالات سابقة أنها تشكّل في رأينا بيرل

أما تجربة وآفاق خطة النهوض والإعمار فستستند للدكتور جعفر عبد الحالق أستاذ الاقتصاد وال العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية وفي المعهد الوطني للإدارة والإئماء . وأخيراً سيكون للدكتور كلبي كلبي أن يناقش الحاضرين قبل فتح باب الحوار أمام الحضور الكريم ، وصولاً إلى بعض التوصيات التي سترفع للجنة مختصة بصياغتها وإذاعتها .

يسريني بنفس الوقت أيها الأصدقاء أن يكون مقرر هذه الجلسة الدكتور جعفر عبد الحالق كما يشرفي أن يكون المنظمون قد عهدوا إلى رئاسة المحور الأكثر حساسية ، والذي يتوقف على نتائجه وملفاته الساخنة ، إضفاء الجو السياسي الملائم للنهوض الاقتصادي والاجتماعي المشود في لبنان .

الدولة وفي العودة إلى آلية السوق الحرة وإلى القطاع الخاص ليقوم بخدمة أهدافه في تحقيق الربح الأعظم بأقل قدر ممكن من التدخل من قبل القطاع العام . هذه النظرية الجديدة التي عرفت باقتصاديات العرض والتي أثبتت لما أصبح متعارفاً عليه بالنموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد ، الذي ينته وتعمل على أساسه المنظمات الدولية (وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) أطلقت عليه تسميات مختلفة نسبة إلى تجربة كل بلد من البلدان الصناعية : فهو الريغانية (Reaganomics) في الولايات المتحدة الأمريكية وهو Tacheromics في المملكة المتحدة وهو بريسوتوكا في الاتحاد السوفيتي السابق ..

من هنا يتبيّن أن النظرية الاقتصادية الجديدة هذه جاءت لفسر الأوضاع المستجدة في الدول الصناعية ولتناسب وتتماشى مع هذه الأوضاع المستجدة . ولا يجوز لنا أن نقول بأن النظرية السابقة (أي اقتصاديات الطلب) كانت نظرية خاطئة فالنظريات الاقتصادية لا يقال عنها بأنها خاطئة أو صائبة بقدر ما يمكن وضعها بالمناسبة أو غير المناسبة وبالفائدة وغير المفيدة وبالفعالة وعديمة الجدوى . ذلك أن النظريات الاقتصادية لا شرعية أو صدقية لها بالطلاق ، بل أن شرعيتها وصدقيتها وملاعتها هي نسبة تستند إلى الظروف القائمة في الزمان والمكان المحددين بحيث لا بد وأن تغير مكونات هذه النظريات في حال تغير الزمان والمكان والظروف القائمة .

الشخصية إذاً ، من حيث أنها عملية نقل الملكية بعض المرافق والمؤسسات الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، هي إحدى أدوات سياسات التصحيح الاقتصادي Economic Adjustment Policies التي تستند إليها نظريات اقتصاديات العرض التي بروزت في السبعينيات لفسر الأوضاع التي استجدها في الدول الصناعية وتناسب معها . فهي إذاً إحدى وسائل التصحيح الاقتصادي التي اعتمدها النموذج الاقتصادي الليبرالي الجديد ، وهذا النموذج هو نتاج الأوضاع الاقتصادية التي قامت في الدول الصناعية وفي فترة زمنية محددة امتدت من سنة ١٩٧٤ حتى نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات . هكذا واستناداً إلى هذه الخلاصة يجب أن نفهم أهمية ومدى جدية وشرعية سياسات الشخصية ، إلا أنه من الملفت والمُؤسف في آن ، أن المنظمات الاقتصادية الدولية وأهمها

Pearl Harbour (كما سبق وقلنا أن مقتل الملك فيصل بن عبد العزيز في آذار / مارس ١٩٧٥ وانفجار الحرب في لبنان في نيسان / أبريل ١٩٧٥ قد لا يكونان غريبين عن كل ذلك) . المهم أن الاقتصاديين والمهتمين بالشأن العام حاولوا فهم هذه الظاهرة الاقتصادية المزدوجة السوء ، والتي أطلقوا عليها اسم Stagflation (وهو الاسم المركب من الكلمة جمود وتضخم) وذلك من أجل أن يعرفوا أسبابها حتى يتمكنوا من رسم وسائل المعالجة . وهكذا كان إن نشأت نظريات اقتصادية جديدة تناقض النظريات السابقة (وإنما نظريات الاقتصادي البريطاني الكبير جون مايرنر كينز والذي بني شهرته على شرح أسباب الانكماش الاقتصادي في الثلاثينيات وعلى سبيل مجابته) . فكانت ما أصبح معروفاً بالنظرية الاقتصادية النيوليبرالية (أو الليبرالية الجديدة) أو طروحات اقتصاديات العرض Supply Economics (المناهضة لنظريات اقتصاديات الطلب Demand Economics الكينزية) وتقول النظرية الجديدة أن المشكلة في الدول الصناعية تكمن في أن القدرة الإنتاجية لهذه الدول غير مستعملة استعمالاً كاملاً (أي أن هناك نقصاً في عرض السلع والخدمات التي يمكن للقدرة الإنتاجية أن تنتجهما) والسبب في ذلك يعود إلى أن القطاع الخاص (من أفراد وأسر ومؤسسات على اختلاف أنواعها) لا تقوم بكل ما يمكنها أن تقوم به (سواء على صعيد الاستثمار أو الإنتاج أو حتى الاستهلاك) لأن هناك طغياناً للقطاع العام ولمؤسساته على مجال عمل القطاع الخاص ولأن القطاع العام ، عبر الكم الهائل من الأنظمة والقوانين والقرارات (بما في ذلك تحديد الأسعار والضرائب إلخ . . .) قد أصبح يشكل عائقاً كبيراً أمام عمل القطاع الخاص وأمام استمرار نشاطه وغلوه . وعليه فإن النظرية الجديدة تقول بأن العلاج المطلوب لمشكلة الانكماش والتضخم المزدوجة يمكن في تخفيف حدة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، عن طريق تخفيض حجمها الاقتصادي (أي نسبة القطاع العام إلى مجموع الاقتصاد) وتحرير النشاط الاقتصادي من القيود والإجراءات الرسمية وإفساح المجال الواسع أمام عمل قوى السوق الحرة في تحديد الخيارات الاقتصادية الكبرى من إنتاج وتوزيع وتبادل واستهلاك . أي أن المشكلة التي واجهت الدول الصناعية في السبعينيات (Stagflation) سببها الدور الكبير للدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وفي الميمنة عليه ، والحل يمكن إذا في ضمور دور

ومع أن التأثير السلبي لذلك واضح على الدول المصدرة للنفط فإن أثره كان أيضاً سلبياً بال نتيجة الصافية حتى على الدول العربية التي لا تصدر النفط : ذلك لأن إنخفاض عائدات النفط في الدول النفطية أدى إلى إنخفاض كبير في فرص العمل المتاحة أمام اليد العاملة في الدول غير النفطية كما أدى أيضاً إلى إخسار محسوس في تحويلات العاملين في الخارج وفي مستوى المعونات المالية والتడفقات المالية وحتى في حجم وقيمة الصادرات إلى الدول النفطية . ثانياً : الإنخفاض في أسعار العديد من السلع الأولية Primary Products والمواد الخام Raw Material التي تصدرها دول العالم الثالث ، وبالتالي تدهور شروط التجارة الدولية Terms of Trade . ثالثاً : الانكماش الاقتصادي في الدول الصناعية الذي أدى إلى إنخفاض صادرات الدول النامية إليها وإلى انتشار الحواجز الجمركية في وجه هذه الصادرات ، كما أدى أيضاً إلى إنخفاض وركود التدفقات المالية من الدول الصناعية إلى الدول النامية . رابعاً : إرتفاع أسعار الفوائد الإسمية Nominal والحقيقة Real ، يضاف إلى كل هذه التطورات السلبية الخارجية تطورات سلبية داخلية تشابكت معها ، ومنها ما كان بسببها ، وأهمها : العجز المتزايد في المالية العامة ، التضخم المفرط ، الابتعاد المتزايد في بعض الأسعار بين ما هو معنون وما هو فعلاً السعر التوازنی Equilibrium Price في سوق حرة (خاصة أسعار النقد الوطني تجاه العملات الأجنبية) ، إرتفاع المديونية العامة ، الدخلية والخارجية ، وصولاً إلى قيام أزمة مديونية خارجية دولية ، سوء توزيع الدخل والثروة بين المناطق وفقات الشعب والتفاوت المتزايد بين الدخل والقدرة التنافسية . هذه الظروف المعاكسة والأوضاع المتأزمة أدت إلى تباطؤ واضح في معدلات النمو الاقتصادي وخلق تشوّهات واحتلالات متعددة بقيت بغير علاج فاعل إلى أن استفحلت وأصبح من اللازم والملح إنتهاءج سياسات تصحيح إقتصادية لمعالجتها .

أما السياسات التي تقول بها المؤسسات الدولية ومنها نادي باريس ونادي لندن لمعالجة مشكلة المديونية الدولية فهي كما قلنا سابقاً لا تخرج عن كونها نسخة طبق الأصل لسياسات التصحيح التي تتبع من التمودج الاقتصادي الليبرالي الجديد ، والتي نشأت أساساً لمعالجة المشكلات التي عرفتها الدول الصناعية أي أن العلاج المطلوب من الدول النامية ، ومنها الدول العربية

اطلاقاً صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤخراً منظمة التجارة الدولية World trade Organization ، هذه المؤسسات اعتمدت بدورها التمودج الاقتصادي الليبرالي الجديد ، بكل تفاصيله ومستداته والسياسات التي يفرضها ويقول بها ، وجاءت تطبيقه من غير أي تعديل بأخذ في الاعتبار فارق الزمان والمكان ومرحلة التطور الاقتصادي والمؤسسات على مجموعة الدول النامية التي تعطى لها والتي أصبحت تعتمد كلياً عليها في الحصول على احتياجاتها الغذائية وعلى الحد الأدنى من الاستمرار الاقتصادي وعلى تحاشي إعلان الإفلاس أي أن الدول النامية تعتمد إعتماداً شبه كلي على المؤسسات الدولية مجرد المحافظة على بقائها (Survival) الاقتصادي فيما نرى أن هذه المؤسسات تطلب من الدول النامية في المقابل أن تعتمد سياسات للتصحيح الاقتصادي (ومنها الخصخصة طبعاً) جاءت وليدة ظروف مختلفة كلياً وتناسب دولاً مختلفاً أو ضاعها عن أوضاع هذه الدول النامية اختلافاً كبيراً وأساسياً في أكثر من مجال . هنا نعود لنكرر ما قلناه سابقاً من أن شرعية وصحة وصدقية وملائمة نظرية اقتصادية أو سياسية اقتصادية لا بد وأن تستند إلى الظروف والأوضاع القائمة والتي يطلب منها تصحيحها أو ضبطها ، ولا يمكن أن تكون مطلقة بغض النظر عن هذه الظروف والأوضاع . من هنا فإن ما يصح كسياسات اقتصادية في بريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان وغيرها من الدول الصناعية لا يصح بالضرورة في الدول النامية مثل لبنان والدول العربية ودول أميركا اللاتينية ودول أفريقيا إلخ . . . ولا يجوز إطلاقاً أن نقل ما يقوم به الغير نقلأً أعمى لنطبقه نحن بدون أن تتبصر فيما إذا كان مناسباً لأوضاعنا ولظروفنا ولمشاكلنا ولمستوى تطور اقتصادنا ومؤسساتنا أو لا !!

إذا كانت الدول الصناعية عرفت صعوبات اقتصادية في منتصف السبعينيات ، وعلى أثر الانفجار الأول في أسعار النفط الخام ، الأمر الذي استوجب قيام نظريات اقتصادية جديدة وسياسات تصحيح اقتصادية جديدة ، فإن الدول النامية ، وبعهمنا هنا في الدرجة الأولى الدول العربية قد تعرضت هي أيضاً لصعوبات وأزمات اقتصادية منذ بداية الثمانينيات ، والأسباب وراء ذلك عديدة منها : أولاً ، الإنخفاض في أسعار النفط الخام الذي حدث مع بداية الثمانينيات أو ما يمكن لسميته بالصدمة الهبوطية في أسعار النفط الخام .

أن تتبعه والدواء المطلوب منها أن تستعمله هو نفس الدواء الذي أعطي للدول الصناعية لمعالجة أمراض غير الأمراض التي تشكو منها الدول النامية . فهل هذا يجوز بكل هذه البساطة ؟ .

الملحوظات التفصيلية حول الخصخصة في لبنان

أولاً : إذا كانت المسألة الركبة في موضوع الخصخصة هي في الحجم الاقتصادي المقارن للقطاع العام والقطاع الخاص ، فمن الواضح بداهة أن الحكم في ذلك لا يمكن أن يكون بالطلاق ، وبحدا من باقي الاعتبارات . فهو لا بد وأن يستند إلى اعتبارات موضوعية وذاتية تختلف من بلد إلى بلد آخر ، ومن زمن إلى زمن آخر في البلد الواحد ومن قطاع إلى قطاع آخر وحتى من مشروع إلى مشروع آخر في القطاع الواحد والزمن الواحد والبلد الواحد وعلىه ، فإنه من الخطأ الفادح إن يصار إلى مجرد نقل تجارب بعض البلدان الصناعية في مجال السياسة الاقتصادية التي فرضتها ظروف محددة خلال السبعينيات وتطبيقها في أوآخر التسعينيات على دول نامية ذات ظروف مختلفة كلياً وذات هياكل إنتاجية مختلفة وذات مستويات مختلفة من التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسسي إلخ . . إن الاعتماد على ثروذج واحد للتنمية الاقتصادية أدى ويؤدي إلى نقل وصفات مماثلة ، وقد يكون هو السبب الأهم الذي يفسر فشل العديد من برامج التصحح التي يعتمدها و يقدمها صندوق النقد الدولي لمختلف البلدان الأعضاء . أما فيما يختص بـلبنان ، فلا بد من التأكيد مجدداً على أن النظام الاقتصادي اللبناني الذي كان قائماً قبل الحرب اللبنانية هو نظام أقرب إلى الإباحية منه إلى نظام الحرية الاقتصادية.عفهومه العلمي . فالقطاع العام كان غائباً أو مغيباً بالفعل إن لم يكن قانوناً ، والقطاع الخاص كان يتمتع بحرية غير محدودة ، بحيث يأكل الكبير الصغير ، تستباح كل الاعتبارات الاجتماعية من تكافؤ الفرص وعدالة التوزيع في الدخل والثروة والنمو والعصرينة ، وحيث الحرية الاقتصادية تعني الفلتان شبه الكامل ، وحيث المنافسة المتكافئة شبه مفقودة وحيث تسيطر المهيمنة والاحتكار واحتكار القلة Oligopoly والتمر كز (Market Concentration) . أما خلال الحرب فإن هذه السمات التي طبعت الاقتصاد

اللبناني زادت تفاصلاً ، كما أضيفت إليها تشوہات متعددة أهمها العجز المالي المتامي والتضخم المفرط (ما في ذلك إنهيار سعر صرف الليرة اللبنانية بالنسبة للعملات الأجنبية) وهروب رؤوس الأموال والمؤسسات والقدرات (البشرية على كافة المستويات) إلى الخارج ، وتفتيت السوق الواحدة ، الضيقه أصلاً ، وانهيار القدرة التنافسية للوحدات الانتاجية المحلية مع مثيلاتها في الخارج والتحول عن مواكبة التطور العلمي والثقافي والإداري ، وانهيار حكم القانون والمؤسسات وبالتالي بروز واستفحال النشاط الاقتصادي الموازي ، أي غير الشرعي أو الحانب للشرعية . وإذا كان حجم القطاع العام الاقتصادي إلى جموع النشاط الاقتصادي قد زاد بنسبة محسوسة خلال الحرب ، فإن ذلك إنما يعود أساساً إلى ضمور القطاع الخاص وتراجعه ، وإلى ورم القطاع العام غير الصحي أكثر مما يفسره تبدل في التوجه الاقتصادي نحو إعطاء القطاع العام دور الأولوية في إدارة وتسخير الاقتصاد الوطني . أي أن لبنان لم يغير نهجه وفلسفته الاقتصادية خلال الحرب بالرغم من إرتفاع حصة القطاع العام إلى المجموع . واليوم ، بعد مرور حوالي سبع سنوات على إنتهاء الأعمال العسكرية ، نرى أن الإباحية الاقتصادية التي تطبع النظام الاقتصادي اللبناني هي أقوى وأشرس مما كانت عليه قبل الحرب ، كما نجد أن الرأسمالية المتبعه في السياسات الرسمية هي أسوأ النماذج وأكثرها بدائية ووحشية . كذلك فإن المضمون الاجتماعي واعتبارات العدالة وتكافؤ الفرص هي أكثر تغييراً وتهميضاً من أي وقت مضى . وفي قناعتنا أن نسبة الاحتكار والمهيمنة والتمر كز وسوء توزيع الدخل والثروة والنمو ، وكذلك رجعية Regressiveness عباءة جموع الضرائب والرسوم هي الأعلى والأسوأ منذ الاستقلال عام ١٩٤٣ ، من هنا ، فإن الخصخصة علاج لا أولوية له في لبنان اليوم ، بل قد يكون المطلوب دوراً أكثر فعالية للقطاع العام وذلك :

١ - لأن لبنان ينطلق أصلأً من نقطة بداية لا يمارس القطاع العام عندها أي دور مهم . نحن نفهم أن تعتمد الخصخصة في بلد يهيمن القطاع العام فيه على نسبة محسوسة من النشاط الاقتصادي . ولكن ذلك لا يصح في بلد يكون القطاع العام فيه إما غائباً أو مغيباً .

الاقتصادية . وفي لبنان ، فإننا نخزن بأن معالجة العجز المتسامي في المالية العامة ، وتطوير وتفعيل الإدارة العامة وزيادة حصة الاعتبارات الاجتماعية في مزيج السياسات الاقتصادية الإنثانية ، ورفع درجة التنافس المتكافئ في أسواق مختلف السلع والخدمات وعناصر الإنتاج ، والتزكير على مقومات التنمية الإنسانية (Human Development) وليس فقط الاهتمام باعتبار التنمية المادية ، هذه كلها لها مردود أعلى في مجال التصحيح الاقتصادي من مجرد نقل ملكية بعض الأنشطة الاقتصادية من القطاع العام إلى القطاع الخاص .

ثالثاً : غالباً ما يستند القائلون بالشخصية ، على الأقل ظاهرياً ، إلى اعتبارات اقتصادية ، فيبررون الشخصية على أساس أن القطاع الخاص هو أكثر "كفاءة" و "إنتاجية" من القطاع العام . ولنا على هذه المقوله الملاحظات التالية :

- إن مقياس "الكفاءة" و "الإنتاجية" المعتمد هنا هو نفسه المعتمد في القطاع الخاص ، والذي يقول بتعظيم الربح الخاص (Private Benefit) وهو إذا يعتمد على سلم قيم وألوبيات تعود إلى مفاهيم القطاع الخاص . وهي لاتصح بالضرورة ولا يفترض وجوباً اعتماده في مجال النشاط الاقتصادي للقطاع العام . ذلك أنه قد تكون هنالك فوارق بيئية ومحسوسة بين الربح الخاص والربح العام وبين الكلفة الخاصة والكلفة العامة (Private and social cost and Benefit) .
- إذا كان تأمين خدمة الهاتف إلى قرية صغيرة نائية لا يعطي مردوداً مقبولاً . يعني الربح الخاص ، فهل يعني ذلك أن لا يتم تأمين الهاتف لهذه القرية ؟ وهل أن تأمين الهاتف لهذه القرية ، ولو كان بخسارة بالعيار الخاص ، لا يمكن أن يتبع عنه ربح بالمعنى الاجتماعي يفوق الخسارة المحسوبة بالعيار الحسابي الخاص ؟

٢ - ليس أكيداً أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وإنتاجية من القطاع العام ، حتى بالعيار الخاص الذي يعتمد تعظيم الربح المالي (المادي) ولنا على ذلك أكثر من مثال في لبنان ، قد يكون من بين أكثرها بروزاً إدارة مؤسسة كهرباء لبنان منذ إنشائها وحتى خلال سنوات الحرب الأولى .

٣ - إن سلوك القطاع الخاص الاقتصادي محكم باعتبارات تعظيم الربح وتسريعه خاضع لها ، وهو أسيء تطلعات وتوقعات قصيرة الأجل نسبياً ، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للاستغلال الشره ، وخاصة في الدول

٤ - إن تحرى تصحيح التشوهات الاقتصادية التي كانت قائمة حتى قبل الحرب وما استفحلا منها خلال الحرب وكذلك ما استجد منها خلال الحرب وبعدها ، بغرض وجود قطاع عام نشيط فاعل وواع .

٣ - إن لبنان قد يكون البلد الوحيد الذي يواجه تحدياً مزدوجاً يتمثل بمهمة التصحيح الاقتصادي (ذي العبء المضاعف بسبب الحرب) ومسؤولية إعادة الاعمار وهذه مهمة لا يمكن أن يضطلع بها الأكبر وبقيادتها إلا القطاع العام .

٤ - وأخيراً فإن القطاع العام والقطاع العام وحده يمكن له أن يرسم ويقود مسيرة إعادة صياغة دور لبنان الاقتصادي في نظام توزيع العمل الإقليمي والدولي العنيدين . لكل هذه الأسباب مجتمعة نحن نقول بإعادة النظر بدور القطاع العام في لبنان نسبة إلى ما كان عليه منذ الاستقلال حتى اليوم وذلك لجهة تفعيل وزيادة كفاءته وتصويه وليس جهة تقليصه . وهكذا نرى أن لبنان قد يكون في آخر سلم الدول التي يفترض فيها أن تتبع سياسة الشخصية ، وذلك من حيث المبدأ واستناداً إلى الاعتبارات العامة . كذلك ، وعما أن الشخصية هي وسيلة وأداة من وسائل وأدوات السياسة الاقتصادية فإن السؤال الذي غالباً ما يطرحه السطحيون حول ما إذا كنت مع الشخصية أو ضدتها يصبح بغير معنى ولا مضمون : إذ أنه كيف يمكن لك أن تكون ضد نوع معين من العلاج أو الدواء أو معه ، دون أن تعرف ما هو المرض المطلوب من الدواء معالجته ، وما هي مراحل تطور وانتشار وخطورة هذا المرض ، وكذلك ما هي حال المريض العامة وبأي جرعات وخلال أية فترات زمنية يفترض أن يعطى الدواء للمريض إلخ . . . !

ثانياً : لقد تبيّن لنا مما سبق أن الشخصية هي إحدى سياسات التصحيح الاقتصادي التي يفترض أن يتبعها بلد ما في مجال تصحيح تشوهات اقتصادية مختلفة . وإذا كانت الملاحظة الأولى حول الشخصية هي أنه لا يجوز التعامل حول سياسات التخصيص ، فإن الملاحظة الثانية هي أن سياسات التخصيص (أو الشخصية) ليست بالضرورة هي الأكثر فعالية في كل مكان وظرف وزمان وبالتالي يجب أن لا تعطى الأولوية ، في معالجة التشوهات

النامية حيث تكاد الرقابة الحكومية على النشاط الاقتصادي أن تكون شبه معهودة .

٤ - إن فلسفة الخصخصة تستند إلى اقتطاع مفادة أن قوى السوق الحرة هي أكثر فعالية وأكثر كفاءة في تحرير الخيارات الاقتصادية من إنتاج وتوزيع واستهلاك وتبادل مما يمكن أن تكون عليه أي قرارات إدارية رسمية . وحتى إذا سلمنا جدلاً بأن هذا صحيح ، وبالمفهوم والمعيار الخاص للفعالية والكفاءة ، فإن أحد أهم الشروط الواجب أن توافر من أجل أن تتمكن قوى السوق الحرة بالقيام بما هو مطلوب منها هو قيام حالة من المنافسة الكاملة Perfect Competition أو شبه الكاملة في الأسواق . ومن المعروف أن الدول النامية تشكو ، فيما تشكوه ، ضعف المنافسة ، وحدة التمركز الاقتصادي ، والهيمنة على الأسواق ، والاحتكار Monopoly واحتكار الغلة Oligopoly وضعف المعلومات المطلوب توافرها وصعوبة الانتقال للسلع والخدمات واليد العاملة ورؤوس الأموال من وإلى المؤسسات والأسواق (أي دفعت السوق المفروض أن تكون سوقاً واحدة بالمفهوم الاقتصادي التقني) ، ويعود كل ذلك إلى أسباب متعددة ، تاريخية وعضوية هيكلية ومؤسساتية إلخ . . . تشكل فيما بينها معلماً من معالم التخلف الاقتصادي .

رابعاً : إن الهزولة في إتجاه الخصخصة من غير تبصر ومن دون أن تخضع كل عملية لحساب دقيق للمكاسب والتكلفة آخذين بعين الاعتبار الغاية المرجوة من كل عملية خصخصة وما إذا كانت تؤدي إلى النتيجة المترغبة أو لا ، وما إذا كان هناك وسائل ومعالجات أخرى أكثر كفاءة وفعالية ، إن كل ذلك يبرر لنا محاذير عديدة يمكن أن ندرج أهمها فيما يلي :

١ - يخشى أن يكون اعتماد الخصخصة وسيلة سهلة لتأخير الجهد المطلوب والصعب وغير الشعبي سياسياً ، لإعادة الانضباط إلى المالية العامة ولضبط العجز المالي للدولة ولعقلنة المالية العامة Fiscal Rationality أي أنه يخشى أن تستسهل القيادة السياسية بيع بعض المنشآت العامة للقطاع الخاص بحجية الافتقار إلى وسائل التمويل الضرورية وبذرية تحفيض العجز المالي والضغط ، فتهرب إلى الأمام وتؤخر الجهد المطلوب ، والذي قد يكون أصبح ملحاً ،

لتحفيض العجوزات المالية ولضبط الإنفاق وتحفيض المدر وإعادة النظر في العبء الضريبي ككل للنظر ملياً في أمر ما إذا كان البلد المعنى يحاول أن يعيش خارج نطاق إمكانياته . وفي قناعتنا أن الجهد الذي يبذل في مجال ضبط العجز المالي للدولة له المردود الأعلى ، وبالتالي يجب أن تكون له الأولوية في مضمار سياسات التصحح الاقتصادي في الدول النامية عامة وفي لبنان بصورة خاصة . من هنا فإذا كانت بعض مشاريع الخصخصة ستؤخر عملية ضبط العجز المالي لأنها ستعطي الدولة الشعور الكاذب بالارتفاع المالي فإن مردودها سيكون سلبياً حتماً لأنها ستؤخر معالجة أصل المرض الذي سيستفحل خلال عملية التأجيل هذه وستصعب وبالتالي معالجته فيما بعد .

٢ - يخشى أن تؤدي سياسات التصحح أيضاً ، من حيث أنها عملية هروب إلى الأمام وإلى تأخير أو وقف أي جهد في سبيل تحسين وتطوير ورفع مستوى الإدارة العامة الرسمية وإلى ضرب الجهود المبذولة في سبيل تعديل وتطوير مؤسسات الرقابة العامة . فبدريعة أن الإدارة الرسمية غير كفيرة ((والقولبة الرسمية في لبنان في هذا الخصوص هي "أن الدولة تاجر فاشل") يتم بيع المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ، دون الالتفات إلى ضرورة تحسين الإدارة العامة وتطويرها وتفعيل دورها وأدائها . وكما هو معروف فإن نوعية الإدارة الرسمية ومستوى أدائها تشكل في قناعتنا أهم عقبة أمام عملية التصحح الاقتصادي في لبنان وأمام عملية إعادة إعمار البلاد أيضاً ، إذ أنها عنق الزجاجة الأهم والأخطر . من هنا فإن أي عمل يؤخر تطوير الإدارة الحكومية ورفع مستواها ومستوى كفاءتها وفعاليتها سيكون مردوده الصافي سلبياً .

٣ - يخشى أن تتطوري عمليات الخصخصة على عملية رشوة كبيرة فاضحة ، أو على عملية سطو استثنائي على المال العام ، وخشيتنا هذه متلازمة مع ما هو معروف من افتقار الدول النامية إلى المؤسسات والثوابت والمعايير الالزامية لتقسيم المنشآت والمؤسسات والنشاطات المنوي . تخصيصها وتسعيرها بتجدد و بما يقرب من قيمتها الحقيقة في السوق الحرة . في هذه الحال يمكن أن تقوم السلطة السياسية ببيع بعض المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص (وإلى فئات محددة و معروفة في القطاع الخاص) بأسعار تقل بكثير عن قيمتها الحقيقة

١ - ٣ سياسة دعم القطاعات والتنمية

الدكتور مروان اسكندر - خبير اقتصادي

الحكومات اللبنانية المتعاقبة كانت تنهج نحو الابتعاد عن توفير الدعم لأسعار الحاجيات الضرورية ، وحينما ارتفعت أسعار النفط بسرعة أواخر ١٩٧٣ ، لم تضطر الحكومة اللبنانية إلى رفع أسعار المشتقات بقوة أو أسعار الكهرباء ، لأن حكومة الرئيس صائب سلام توصلت إلى إتفاق مع العراق وفر النفط الخام للبنان بأسعار تشجيعية كانت على مستوى ٢٥ في المئة من سعر السوق . كذلك الليرة اللبنانية حققت مستويات من القوة قبل عام ١٩٧٥ أوجبت على البنك المركزي بيع الليرة وشراء الدولار لرفع سعر الدولار ، ومن ثم سمحت بإصدارات بالليرة اللبنانية لصالح شركات وحكومات أجنبية بفوائد تتراوح بين ٨ - ٨,٥ في المئة .

قبل إنلاع الحرب كان الدعم المتوافر متمثل بأربعة بنود:

- دعم أسعار الشمندر السكري لتشجيع زراعته .
- دعم أسعار المحروقات عبر الصندوق المستقل للمحروقات .
- دعم أسعار التبغ بالنسبة للمساحات المرخصة .
- دعم أسعار فوائد قروض بنك التسليف الزراعي والصناعي والسياحي .

أواخر ١٩٨٣ ونتيجة قصف الضاحية ومن ثم الانتشار في بيروت الغربية ومعارك الجبل ، حصلت حركة نزوح وتهجير قوية يقدر أنها طاولت ٣٠ في المائة من اللبنانيين ، ومن ثم تقهقر دور الدولة في تقديم الخدمات للمواطنين وحصل رعايا نصف اللبنانيين على دعم كبير تخل في تنعمهم عن دفع الإيجارات ، خاصة وأن غالبية المهاجرين إحتلوا أملاكاً عامة وخاصة ، كما فواتير الهاتف لم تعد تدفع وكذلك الكهرباء ، وبالتالي بقيت من بنود ميزانية العائلة بنود الإنفاق على المأكل والمشرب واللباس والمدرسة والعنایات الطبية

فتكون الرشوة أو أن تشتري السلطة السياسية نفسها (أو بعض أفرادها وبأقفال مختلفة) المؤسسات العامة بأسعار بخسة نسبة إلى قيمتها الحقيقة - فيكون السطو الاستثنائي على المال العام . وعمليات الرشوة والسطو هذه يسهل حدوثها في الدول النامية أكثر مما هو الحال في الدول المتطورة ، بسبب ضعف المنافسة وارتفاع حدة الاحتكار (خاصة في الأسواق المالية) وافتقار هذه الدول إلى المؤسسات الكفؤة ذات التاريخ العريق في تقييم المؤسسات وفي منع الغش من قبل قلة من المساهمين (أو المالكين) والمسؤولين .

٤ - في الدول النامية حيث حجم السوق المالية (سوق الأسهم والأوراق المالية) ضيق ، وحيث الوفورات المالية غير كبيرة وحيث عدد المترتبين للأسهم في المؤسسات المخصصة لا يُنْظَر أن يكون كبيراً ، يخشى أن تنتقل ملكية المؤسسات المنوي تخصيصها إلى عدد قليل من المالكين (وهذا الخوف هو خوف حقيقي واضح في التجربة اللبنانية الحديثة) بحيث تكون قد انتقلنا من حالة احتكار عام إلى حالة احتكار خاص . ولا يخفى أن الاحتكار الخاص هو أكثر ضرراً لمصلحة الجميع من الاحتكار العام . ذلك أن الاحتكار العام بما أنه يقوم على المال العام ، خاضع للرقابة الشعبية (غير المؤسسات التمثيلية والرقابية الحكومية - مثل ديوان المحاسبة) على الأقل نظرياً حيث أنه يجوز لكل مواطن أن يسأل عن كيفية استعمال هذا المال العام . وحتى لو كانت هذه المسألة غير جدية في ظرف ما (كما هو الحال في لبنان اليوم) ، يبقى هنالك الأمل دائماً بأنه يوماً ما سيفتح موعده المحاسبة Accountability والمساءلة . أما في حال الاحتكار الخاص ، فإنه يصعب جداً ، إذا لم يكن مستحيلاً على غير المساهم (أو المالك) أن يحاسب ويسائل ، وخصوصاً في ظل غيابٍ شبه كلي لقوانين وأنظمة حماية المستهلك ومنع الاستغلال والاحتكار Antitrust laws .

إضافة إلى هذه التوجهات التي لم تتوح جميعها بالنجاح ، ركزت الحكومات منذ عام ١٩٩٢ على برامج إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية ، وبدأ هذا الأمر ملحاً حيث كان لبنان دون وسائل إتصال مناسبة ودون مدارس لاستيعاب التلامذة في المدارس الرسمية ، والجزء الأكبر من المباني الحكومية غير صالح كما الطرق في وضع متدهور ، وتمددات المياه والكهرباء مهترئة وغير مناسبة مع الحاجات .

التركيز على إعادة تأهيل وتطوير منشآت البنية التحتية لم يتسبب بحد ذاته في إهمال الشأن الاجتماعي ، فالكثير من المشاريع لها تأثير إيجابي على الشأن الاجتماعي مثل إعادة تأهيل المدارس وتحسين الطرقات وتنقية المياه ، لكن التفكير في لبنان يتركز على العطاءات والضمادات الاجتماعية، وفي هذا الصدد ، لا بد من التذكير بتطورات إيجابية قد لا تكون على المستوى المطلوب كماً ونوعاً ، لكنها في الاتجاه المناسب .

الأموال التي توافرت للمهجرين عبر المخصصات المقررة من الدولة وزارت ٥٥٠ مليار ليرة لبنانية أو ما يزيد على ٣٠٠ مليون دولار ، يضاف إليها ٢٧٥ مليون دولار دفعت للمهجرين المترکزين سابقاً في وسط بيروت ، كما أن مخصصات مجلس الجنوب تجاوزت الـ ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية وإنفاق وزارة الصحة على معالجة غسيل الكلى ومعالجة أمراض السرطان وجراحة القلب المفتوح كانت على مستوى ٦٠ مليون دولار في السنة خلال الستين المنصرمتين ، يضاف إلى ذلك إتساع حلقة المستفيدين من الضمان الصحي في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتعاونية الوظيفين وقوى الأمن والجيش ، وكان مستوى العطاءات الصحية من هذه المصادر مقارب لـ ١٥ - ١٧٠ مليون دولار سنوياً .

إن هذه العطاءات والمنافع لم تكن مبرحة - باستثناء عطاءات فرع الضمان الصحي - بل هي توافرت نتيجة ضغوط سياسية ، ولا شك أن بعض المنافع ذهبت هدراً بدلًا من أن تتحقق المنفعة الكاملة من توافرها ، ووسائل التوزيع وتأمين الخدمة كانت ولا زالت تشكو من نقصان الإدارة اللبنانية

والنقل ، وبالنسبة لهذه البندود ، حصلت فئات عريضة على منافع العنايات الطبية والنقل والمدرسة مقابل الانضواء إلى فريق أو آخر .

بداية عام ١٩٩١ بدأت التحولات نحو استعادة الحياة الطبيعية في لبنان وكان لابد من إحساس المواطنين بأعباء الحياة العادلة ، لكن تحمل الأعباء حصل بصورة تدريجية حيث الغالية القصوى من المهاجرين استمروا في موقعهم ، وفي تلك السنة تدقق عدد ملحوظ من المهاجرين إلى خارج لبنان أسهموا في إنعاش الوضع الاقتصادي وتحريكه ونما الدخل القومي بنسبة ١٣ في المائة ، وحقق لبنان أكبر فائض على حساب ميزان المدفوعات في تاريخه الحديث والذي بلغ ١١٧٠ مليون دولار ، ولو أقرت الحكومة بنهایة السنة زيادات على المعاشات بنسبة ٢٠ في المائة بدلاً من ١٢٠ ، تسبيت في تضخم سريع وأنهيار لسعر الليرة مع بدء عام ١٩٩٢ ، لكننا اليوم في وضع أفضل إن على صعيد المديونية أو سعر النقد أو معدل النمو أو المشاكل الاجتماعية .

سنة ١٩٩٢ واجهت اللبنانيين عصاً كبيرة ، فتفهور سعر الصرف من ٨٨٠ ليرة لبنانية نهاية ١٩٩١ إلى ٢٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار صيف ١٩٩٢ ، وارتفاع معدل التضخم إلى ١٢٠ في المائة . كما وأن التجاذبات السياسية خلال صيف تلك السنة وفترة إجراء الانتخابات كلها أمور جعلت المواطن العادي يحس بقلق بالغ ويسعى لتغطية حاجاته بكل وسيلة مباحة .

الحكم الجديد معalleه بروزت مع تولِّج الرئيس بري قيادة مجلس النواب واستلام الرئيس الحريري قيادة الحكومة وكلاهما في مكانه ومع مسؤولياته .

حكومات الرئيس الحريري المتتابعة اعتمدت مبدأ الحرية الاقتصادية كأساس لأعمالها ، وحاولت تحفيز المنافسة عن سبل البحث في إلغاء الوكالات المصرية وربط مستويات الرسوم الجمركية بالقيمة المضافة المتحققة في الصناعة وتسهيل معاملات الجمرك وتخفيف معدل الضريبة على الأرباح ، بحيث لا يعود هنالك حاجة للتهرب من الضريبة ، وتخفيف ضريبة الإرث بحيث لا يعود هنالك من سبب لتهريب رؤوس الأموال والثروات إلى الخارج .

- زيادة أرباح بعض الصناعات الثقيلة الأكثر تلويناً للبيئة .
- تمنع مصلحة كهرباء لبنان عن تركيب وتشغيل الفلاتر في مصانع توليد الكهرباء بسبب ارتفاع أكلاف هذه المعدات وكونها تختصر من طاقة الإنتاج ، وكل الأمرين يصعب تحمله من مصلحة تعاني من خسائر كبيرة بسبب تمنع المستهلكين عن تسديد المستحقات .
- أسهم التأخير في تحصيل المستحقات في تشجيع الاسترخاء لدى المستهلكين من جهة وفي دفع المحصلين إلى اعتماد التقدير في وضع فواتير من يدفعون وتحمّل هؤلاء عبء يفوق ما يستحق عليهم قانوناً .

إن توسيع مستورّدات زيت الوقود على هذا الشكل كان من أبرز مهاجم الدولة في دعم استهلاك مادة أساسية في الحياة اليومية - أي الكهرباء - رغم أن هذا الدعم كان غير مصنف على أنه ما هو ، وميزانية ١٩٩٧ أقرت إلغاء هذا الدعم على سبيل افتراض تحسين تحصيل الفواتير بما يسمح بتحقيق ٢٠٠ مليار ليرة لبنانية من الواردات الإضافية من الكهرباء ، الأمر الذي يفترض ، إذا ما تحقق ، أن يؤدي إلى إلغاء العجز في مصلحة الكهرباء وبدء تحقق التوازن ما بين النفقات والاعتمادات بما في ذلك كلفة امتلاك التجهيزات الجديدة التي هي الحال الأهم للإنفاق التسليلي خلال السنوات الثلاث المنصرمة كما اقتراض العملات الأجنبية .

إضافة إلى أبواب الدعم الواضحة والمخفية المشار إليها أعلاه ، وفرت الدولة الدعم لزراعة الشمندر السكري ، خاصة بسبب أزمة المحاصيل في سهل البقاع وضرورة تشغيل مصنع تكرير السكر ، كما وفرت الدعم ولا تزال لزراعة القمح - في حين الدولة ألغت دعم أسعار مستورّدات القمح منذ سنوات - كما ألغيت دعم أسعار المحروقات باستثناء مستورّدات زيت الوقود لإنتاج الكهرباء وبقيت مبالغ دعم زراعة التبغ .

التبغ ، على ما هو معلوم ، تشتريه الرئيسي بأسعار تقل عن سعر بيعه للخارج ، ومارسو التبغ يفترض أن يحصلوا على تراخيص لزرع مساحات معينة ، وكانت التراخيص قد جمدت حتى قبيل مرحلة التمديد حينما استوجبت

ومعاييرها ومن تهافت اللبنانيين على تحقيق المفعة ولو على حساب غيرهم من المواطنين والوطن .

لقد كانت سياسة الحكومة الاقتصادية الاجتماعية في السنوات الأربع المنصرمة بمثابة ردة فعل على المطالب الاجتماعية والعمالية ، وفي حين وفرت الدولة بشكل غير مدروس مبالغ ملحوظة ، حاولت ضبط أكلاف الموظفين في القطاع العام والخاص باقرار زيادات على المعاشات كانت وسطياً دون زيادات غلاء المعيشة باستثناء زيادات الحد الأدنى للأجر ، وبالتالي تدنت القدرة الشرائية لدى الموظفين وأصبحت الغالبية القصوى من اللبنانيين تشكو من غلاء المعيشة وعدم القدرة على تغطية النفقات ناهيك بتوفير مقدار معقول من الادخار .

خلال السنوات الثلاث الأخيرة ، وفرت الدولة معونة اجتماعية تراوحت في أهميتها ما بين سنة وأخرى ولم تقر بها الدولة كمساعدة خوفاً من تكريس مبدأ الدعم . هذه المساعدة تمثلت في تحمل الدولة القسط الأكبر من مبلغ زيت الوقود المستعمل في إنتاج الكهرباء ذلك أن تحصيل الفواتير لم يتجاوز حتى سنة ١٩٩٦ نسبة ٤٠ في المائة من المستحقات ، ورما لهذا السبب وأن غالبية الفواتير حسب تأكيد الوزير تنجز بصورة تقريرية ، تحمل اللبنانيون من الـ ٤٠ في المائة الذين يسددون فواتير الكهرباء نفقات باللغة الارتفاع لأن أسعار الكهرباء في لبنان أعلى منها في دول الجوار وأعلى مما هي في الولايات المتحدة وبريطانيا .

دعم الكهرباء بتحميل الدولة الجزء الأكبر من أكلاف استيراد زيوت المحروقات ربما أسهم في تخفيف أعباء بعض فئات من المواطنين والصناعيين ، لكن هذا الدعم أسهم إلى حد أكبر في ترسیخ أضرار عانيا منها ولا نزال ومن أهم هذه الأضرار ما يلي :

- استهلاكات استحقت المدفوعات بتصدها ولم تسد : ١٠٠ مليار ل.ل.

وبالتالي ، لو احتسبنا هذه المستحقات فقط لكان عجز الميزانية ارتفع إلى نسبة ٥٦ في المائة ، الأمر الذي يعرض مصداقية الدولة داخلياً وخارجياً ، وقد شهدنا كيف أن لبنان صنف ، من مؤسسات دولية متخصصة بتقييم الملاعة والقدرة على الإيفاء على قدر المساواة مع تركيا وفنزويلا والأردن ، ودون روسيا .

وتفاقم العجز لا يمكن تبريره بالنفقات الاستثنائية التي نتجت عن العدوان الإسرائيلي ، فهذا لم تتجاوز الـ ٧٠ مليار ليرة لبنانية ، في حين الإنفاق الكلي تجاوز المقدار أصلاً بأكثر من ٧٥٠ مليار ليرة لبنانية ، أي أكثر من عشرة أضعاف النفقات الاستثنائية .

٢ - انخفاض معدل النمو إلى ما يقدر بـ ٣ - ٤ في المائة ، وحيث أن غالبية النمو تعود إلى ارتفاع إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة ٤٩ بالمائة والسبة الكبرى من هذا الإنتاج تذهب هدراً (٦٠٪) حسب أقوال الوزير المختص ، يكون هذا النمو صورياً ، وقد أحس اللبنانيون بعمق الأزمة الاقتصادية على أكثر من صعيد وتجلى النتائج في مؤشرات واضحة كان من أبرزها المؤشرات الثلاثة التالية :

- توسيع فرص العمل كان بطبيعة للغاية ، وقد شهدنا عمليات تسريح محدودة في بعض المصانع ولدى شركتي الطيران العاملتين في لبنان . كما كان عدد الشباب المسافرين من بين اللبنانيين أعلى من عدد الشباب الوافدين إلى لبنان .

- المستورادات التي تشكل ٦٥ - ٧٠ في المائة من موارد الاستهلاك ارتفعت بما يعادل ٢٥٠ مليون دولار ، أو بنسبة ٣,٥ في المائة عنها في السنة السابقة ، أي ١٩٩٥ . ولو احتسبنا الزيادة في أسعار مستورادات المحروقات والتي بلغت ١٧٠ مليون دولار ، يبقى هنالك زيادة في قيمة المستورادات لا تتجاوز الـ ٨٠ مليون دولار أو نسبة ١ في المائة فقط . وشهدت السوق اللبنانية

الضرورات السياسية ، حسب تفسير وزير الدولة للشؤون المالية ، زيادة التراخيص بشمل ألفي مزارع يتعمون إلى إحدى الحركات السياسية الرئيسية في نطاق الاستفادة من الدعم ، والكلفة الناتجة عن إفادة هؤلاء المزارعين الجدد تتراوح ما بين ٦ و ٨ ملايين دولار سنوياً .

إن هذا الدعم المشرع لزراعة الشمندر السكري والقمح والتبغ تبلغ كلفته السنوية ٦٠ مليون دولار يقابلها استفادة محدودة من قبل المزارعين والاقتصاد الوطني ، وكاب من الأفضل بكثير توفير هذا المبلغ عبر برامج تسهم في تنوع الإنتاج الزراعي وتحسين وسائل الري وتوسيع خدمات التشيد وتوزيع البذار وتسويق المنتجات . ولا بد من الإشارة إلى أن مصلحة الرئيسي تؤمن من تجارة التبغ أرباحاً تذهب في معظمها إلى وزارة المالية ، وهذه الأرباح تقip على مبالغ الدعم لزراعة التبغ .

عام ١٩٦٦ برزت ضرورة عقلنة مخصصات الدعم بحيث تؤتي منفعة حقيقية للمستفيدين والاقتصاد الوطني في آن ، والأسباب التي أسهمت في التأكيد على ضرورة العقلنة متنوعة وتتفاوت في الأهمية ، بعض أهم هذه ما يلي :

١ - عجزت الحكومة للسنة الثالثة على التوالى عن حصر عجز الميزانية ما تحت عتبة الـ ١٥ في المائة ، وكانت فذلكة الميزانية قد توقعت عجزاً بنسبة ٣٧ في المائة ، وكان من الواضح للحكومة إن العجز المعلن دون العجز الحقيقي لأن العديد من بنود النفقات المستحقة لم تسد ، ومن هذه على سبيل المثال لا الحصر :

- متاخرات للمتعهدين تفوق الـ ١٠٠ مليار ليرة لبنانية .
- متاخرات للمستشفيات التعاقدية مع وزارة الصحة : ٧٠ مليار ل.ل.
- مساهمة الدولة في موارد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي : ٧٠ مليار ل.ل.

لبنانية يفترض أن تقدمها الدولة لمصرف لبنان من أجل تنفيذ برنامج يخفيض أكلاف الاستئراض بنسبة ٥ في المائة لأصحاب المشاريع الاتاجية الصناعية والسياحية والإسكانية ، ولا شك أن هذه الخطوة مفيدة ، فهي تسهل زيادة الأقراض لمشاريع من الفئات الثلاث تعادل ٣٠٠ مليون دولار في السنة ، وهذا الأمر لا بد وأن يسهم في تحريك الاقتصاد اللبناني قليلاً .

إن الاقتصاد مثل الاقتصاد اللبناني خارج من حلقة تدمير انتقضت من تجهيزاته وتأكلت إدارته العامة يحتاج إلى برامج دعم مدروسة تسهم في توسيع فرص العمالة وترسيخ الاستقرار في نفوس المواطنين حول العنايات الطبية والخدمات الدراسية والضرورات السكنية .

إذا نظرنا إلى حاجات اللبنانيين حالياً وإلى ما يعانون منه ، يمكن الإشارة إلى بعض برامج الدعم ذات تأثير نافع ، من أهمها ما يلي :

- تأمين موارد لصندوق الإسكان توازي مليار دولار ويتم السعي للحصول على رأس المال من المهاجرين اللبنانيين لقاء إصدار سندات دين بفائدة ٧ في المائة سنوياً تكون مضمونة من مصرف لبنان ، ولا شك أن هكذا مؤسسة إذا أنشئت ، وقامت بنشاطها على شكل بعيد عن التجاذبات المضرة ، توقي نفعاً كبيراً للبنان وتسهم في الحلولة دون تعرض القطاع العقاري لأزمة حانقة في السنتين المقبلتين ، وكلفة الدعم في أقصى حال لا تتجاوز ١٠ - ١٥ مليون دولار سنوياً .

- وضع برنامج لتأمين خدمات الإرشاد الزراعي وتصريف المنتجات وتوسيع طاقة الري وتوزيع البذار وتسهيل الإقراض الزراعي ، وأي دعم في هذا المجال وضمن هذه المنطقات يؤدي إلى منافع تفوق أكلاف الدعم أضعافاً مضاعفة .

- تنظيم وتأمين مناطق صناعية حديثة تتمتع بالمواصفات المطلوبة من الهواء المضغوط والماء والكهرباء لقاء أكلاف معقولة ، كما خدمات التنظيف ومعالجة النفايات ، وهذه المناطق إذا وجدت تعوض الدولة عن الدعم الاستثماري خلال سنتين أو ثلاث وتفسح مجال العمل لشئونآلاف العمال

توجه المستهلكين نحو السلع الأرخص ويز ذلك في مجال الأدوية ووسائل النقل والماكولات المعلبة والألبسة ، وجميع هذه التحولات تفيد عن الإحساس بالضيق

- لأول سنة منذ خمس سنوات ارتفع عدد الطلاب في المدارس الابتدائية والثانوية الرسمية عن عدد الطلاب في المدارس الخاصة ، واللبنانيون ، كما هو معلوم ، يعتبرون عموماً مستويات المدارس الرسمية أدنى من مستويات المدارس الخاصة ، وقد تكون الحقيقة غير ذلك ، لكن الانطباع هو هذا ، ومع ذلك أرسلت العائلات اللبنانية الفتيات والصبية بوفرة أكبر إلى المدارس الأرخص أي مدارس الدولة .

٣ - تزايدت ضغوط المجتمع الدولي على لبنان كي يبدأ باتخاذ الخطوات التي تمهد انضمامه إلى إتفاقية منظمة التجارة العالمية الناتجة عن إتفاقات الغات ، أو إتفاقية المشاركة المتوسطية ، أو تسرير مشروع الوحدة الاقتصادية العربية .

إن كل من هذه التوجهات أو مناهج التعاون الاقتصادي تفترض إلتزام قواعد المنافسة الحرة في مجالات تبادل البضائع والخدمات ، والمنافسة الحرة تعنى بوضوح الابتعاد عن دعم استهلاك البضائع والخدمات والصناعات ذات الإناتجية المتدنية أو الزراعية المكلفة .

الحكومة تخسست هذه الضغوط وتناولت كل منهاج على حدة بعض الدرس وهي لا زالت عاجزة عن إتخاذ قرارات واضحة تدفع لبنان نحو احتلال مركزاً تنافسياً حقيقياً يمكنه مستقبلاً من النمو الواعد .

وميزانية ١٩٩٧ التقشفية بهدف تحفيض العجز عن حق وتحقيق إزالت دعم استيراد زيت الوقود لإنتاج الكهرباء وخفضت غالبية وسائل الدعم باستثناء دعم إنتاج الشمندر السكري ، ولم نقرأ في فنذلة الميزانية ما يبشر بتتبه الدولة إلى ضرورة عقلنة الدعم الواجب توافقه ، بل على العكس ، يشعر من يقرأ الفنذلة بأن الحكومة أصبحت تضيق بزيادة النفقات ، وهي بالفعل تبنت ميزانية على الورق تحفيض النفقات الإناثية بنسبة ٥٠ بالمائة وتزيل دعم الكهرباء دون أن توفر تعويضاً مدروساً سوى عن سبيل تحصيص ٢٤ مليار ليرة

٤- خطة الإعمار : والآفاق

الدكتور جعفر عبد الخالق

أستاذ الاقتصاد وال العلاقات الدولية في الجامعة اللبنانية

- ١- ظروف إنطلاق الخطة
- ٢- وصف مراحل الإنماز
- ٣- نقد التجربة والآفاق

نقد القليل وبقي الكثير للإنماز ، وقيل الكثير حول خطة النهوض والإعمار ، وبقي القليل للعمل على إعادة تصويب المسار ، لأن الواقع في المحظور السياسي العام يقطع طريق العودة ويشرب بكارثة وطنية . وهذا سوف يستعرض في هذه الدراسة لظروف إنطلاق خطة الإعمار ووصف مراحل الإنماز والحقيقة (ex-post) والمتوقعة للتحقيق (ex-ante) ، لهدف الوصول إلى نقد التجربة وتحديد الآفاق ليس من باب تقنيات الخطة ، وإنما من منظور ارتباطها بالنهج السياسي الاقتصادي للدولة منذ خمسة أعوام ، والمتوقع إستمراره بحسب تقديرات أصحابها والمشاريع حتى عشرية أخرى لتلمس النتائج والجدوى .

١- ظروف إنطلاق الخطة

إن الصفة التدميرية للحرب اللبنانية أخذت المنهج المباشر يعني الخسائر المادية والإنسانية المباشرة ، والمنهج الثاني غير مباشر يعني ضياع فرص التقدم مع الوقت . ومن الأهداف الأساسية للأحتياج الإسرائيلي كان القضاء حتى أقصى الحدود على ما تبقى من البنية الاقتصادية اللبنانية المنافسة . فكانت المرحلة الأخيرة من الحرب كفيلة بتقطيع أوصال الوطن التي لامست النهاية .

فعلى الصعيد الإنساني قتل ما يزيد عن ٧٪ من السكان ، وهاجر قسرياً بحدود ٢٥٪ ، وهجر بشكل دائري ما لا يقل عن ٣٠٪ من السكان ، وبرزت بوضوح ظواهر الإعاقة والتبتّم والإلحراف . وقدرت الخسائر المادية

والموظفين والمهندسين وتsem في زيادة الدخل القومي وعائدات الدولة وتوازن الاقتصاد على شكل أفضل .

- أفضل سبل الدعم الحقيقي لحياة المواطنين تخصيص موارد مكثفة لمشاريع البيئة ، ومن هذه الحفاظ على نظافة المياه برأ وجرا ، ونظافة الجو ، ومعالجة النفايات على شكل حديث وفعال ، وتوسيع رقة الري والتشجير .
ولا شك أن هناك من يقول بأن هذه التوجهات مكلفة ، والرد على ذلك على شقين :

أولاً : استمرار تردي أوضاع البيئة يرفع الأكلاف التعويضية المستقبلية بسرعة كبيرة وقد لا نستطيع بعد ستين أو ثلثة عشرة عن الضرار الحاصل .

ثانياً : الموارد المالية للمشاريع البيئية يمكن تحصيلها من الهيئات الدولية ، خاصة من السوق المشتركة والبنك الدولي ومن دول معينة بسبب توجهاتها الحضارية بشؤون البيئة مثل اليابان والسويد والدانمارك ومؤخراً وبعد غيبة طويلة سويسرا .

ومن أجل توضيح أهمية المشاريع البيئية ، يكفي أن نشير إلى أن تحقيقها يخفف إلى حد بعيد من أمراض المعدة والصدر والسرطان وأن الكلفة الوسطية للمعالجات الصحية في بلدان تتمتع بشروط بيئية جيدة كأوستراليا مثلاً هي دون نصف أكلاف العلاجات الطبية في بلدان صناعية أخرى أقل إنتباهاً لهذا الشأن .

وأخيراً ، لبنان نظيف في هوائه ومياهه وبحره يستعيد جاذبيته لأهله من الشباب المتطير من جو لبنان وزواره من البلدان القرية والبعيدة .

جدول رقم (٢)

متوسط سعر صرف الدولار الأميركي بالليرة اللبنانية

السنة	\$/L.L.	السنة	\$/L.L.	السنة	\$/L.L.	السنة	\$/L.L.
١٩٩٥	١٦٠٠	١٩٩٠	٧٩٥	١٩٨٥	١٦,٤	١٩٨٠	٣,٤
١٩٩٦	١٥٦٠	١٩٩١	٩٠٠	١٩٨٦	٣٨,٤	١٩٨١	٤,٣
		١٩٩٢	٢٨٠٠	١٩٨٧	٢٢٤,٦	١٩٨٢	٤,٧
		١٩٩٣	١٨٠٠	١٩٨٨	٤٠٩,٢	١٩٨٣	٤,٥
		١٩٩٤	١٦٥٠	١٩٨٩	٤٩٦,٧	١٩٨٤	٧,٥

المصدر : محاسبة بال المتوسط من إحصاءات مصرف لبنان .

جدول رقم (٣)

تطور الحد الأدنى للأجور ١٩٦٤ - ١٩٩٥

السنة	الحد الأدنى للأجور (L.L.)	مقيم بالدولار	بالأسعار الثابتة
١٩٦٤	١٢٥	٤٠,٥	١٢٥
١٩٧٤	٢٧٥	١١٧,٨	١٩٦٣٩
١٩٨٠	٦٧٥	١٩٦,٥	١٦٨,٥
١٩٨٢	٩٢٥	١٩٥,٦	١٦١,٥١
١٩٨٣	١١٠٠	٢٤٢,٩	١٨٠,١٧
١٩٨٦	٣٢٠٠	٧٠,٣	١٣٢,٩٤
١٩٨٧	٨٥٠٠	٥٩,٧	٧٠,١٢
١٩٨٨	١٥٠٠٠	٤٩	٤٨,٧٧
١٩٩٠	٤٠٠٠٠	٤٥	٥٠,٦٣
١٩٩١	٧٥٠٠٠	٨١,٥	٥٢,٧٤
١٩٩٣	١١٨٠٠٠	٦٩	٣٩,٦٥
١٩٩٤	٢٠٠٠٠	١٢١,٤	٦٠,٠٠
١٩٩٥	٢٠٠٠٠	١٥٦,٦	٦٨,١٨

المصدر : المجموعة الإحصائية اللبنانية و Development, United Nations

المباشرة وغير مباشرة على ما يزيد عن ٤٠ مليار دولار . مما إنعكس إنهاياراً كاملاً لقواعد الاقتصاد اللبناني ، فدمرت أهم مراقب البنية التحتية ، وشلت الدورة الاقتصادية ، وتفتت الإدارات الرسمية ، وإنهاارت قاعدة النقد الوطني من خلال الحصار الإسرائيلي من ناحية ، وحرب التجويع والتضخم التي إنتهتها أعلى السلطة بتاريخه ، مما أتاح إنهايارةً كارثياً للاقتصاد الوطني . ومعيشياً قد تم إنهايار شبه كامل المستوى الأجراني وإلغاء الطبقة الوسطى . فوصل الحد الأدنى للأجور إلى حدود ١٨ دولاراً أميركياً في بعض فترات عام ١٩٨٨ ، هذا بالإضافة إلى إنقسام السلطة والجيش والإدارة والقطاع العام وإنخفاض الإنتاج الوطني إلى حدود ثلث مستوى عام ١٩٧٤ بالأسعار الثابتة ، وتفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وإنهايار مستوى سعر صرف الليرة إلى حدود ٢٨٠٠ ليرة للدولار عام ١٩٩٢ . وإنعكس ذلك الورم السرطاني في القطاع العام ، وإنهايج سياسة عشوائية في التمويل التضخمى منذ عام ١٩٨٥ ، مما أدى إلى تراكم الدين العام والعجز في الموازنة وارتفاع أسعار الفائدة فوصل الدين الداخلي المتراكم عام ١٩٩٣ إلى ٥٨٢٢ مليون ليرة لبنانية أي ما يوازي ٥٠ % من الناتج المحلي الإجمالي بذلك التاريخ .

جدول رقم (٤)

الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار بالأسعار الثابتة)

*	١٩٩٧	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٠	١٩٨٩	١٩٨٨	١٩٨٠	١٩٧٤
٩٧٢٨		٨٥٠٠	٦٢٠٨	٢٥٥٨	٢٦٠٧	٢٢٧٤	٤١٨٦	٣٤٩٢

المصدر : لحد عام ١٩٩٠ من تقرير صندوق النقد الدولي ، وبعدها من التقرير السنوي لمصرف لبنان .

* حسب تقرير ESCWA يستناداً إلى مصادر وطنية (بأسعار ١٩٩٢ الثابتة) .

النقيدي ، وإعادة إعمار البنى التحتية والخدمات ، وتنشيط الدورة الإنتاجية وتحفيز الإستثمارات . وبين الحاجتين تناقض منهجي وتقني تعجز عن الجمع بينهما دولاً متطورة ، فكيف بلبنان خارج للتو مشرذماً وعوارد محدودة جداً . هذا بالإضافة إلى متناقضات الحاجة إلى الإعمار والنهوض . أي بين الحفاظ على الاستقرار النقدي وكلفته الاقتصادية بأسعار فوائد عالية نسبياً ، وبين خلق حواجز تشجيع الاستثمار القطاعي الخاص بتأمين البنى التحتية والتشريعات والجنة الضريبية Tax Haven . وهذا حكماً يؤدي إلى قصور كبير في معالجة الحاجة الأولى الاقتصادية الاجتماعية ، لأن الضرائب المتدنية والنسبة سوف لن تكون عادلة في التحصيل (أي منقلة لأصحاب الدخل المحدود) ، ولن تغول حكماً العجز وهذا بالنتيجة دافع لتخفيض مستوى الأجور مجدداً وقصور التدريبات الاجتماعية المكلمة لها .

ومن هذا الواقع تقدم دولة الرئيس رفيق الحريري إلى سلطة مجلس الوزراء ، وطرح خطة اقتصادية إعمارية وصفت بالنهضوية من قبل واضعيها ومؤيديها ، وكذلك باللاخطة والعشوائية والتلزيمات من آخرين ومعارضين ، وتحولت إلى مشاريع برامج وتجزئة ضمن الميزانيات المتتابعة . وعلى العكس من أصحاب التبرير الإيجابي للنهوض وأصحاب النقد البناء للإعمار ، ومروجي السلبية الدائمة بكلفة الإتجاهات . وتجاوزاً لكافة الخلفيات والدعاوى ، فإن النهج الاقتصادي السياسي القائم قد تعدى موضوع الخطة والمشاريع إلى إنتهاء سياسة إقتصادية تبني خيارات محددة ، ومبنية على معطيات اقتصادية ، وها أهداف واضحة وأساليب ملموسة شكلت خطة الإعمار أحد ركائزها ولكنها لم تختصرها بالفعل .

فخطة الاعمار والنهوض هي استثمار عام في البنى التحتية يتم على مرحلتين :

١ - إعادة التأهيل والاعمار

٢ - والنهوض بهدف التنمية . وتمويل بالدين الخارجي بالحمل في المراحل الأولى وبتكلفة تصل إلى ١٨ مليار د.أ (حسب أسعار ١٩٩٥) ، لفترة ما بين ١٩٩٥ - ٢٠٠٧ ، وهذا ما يمثل فعلاً حوالي ٢٢,٥ مليار دولار

جدول رقم (٤)

تطور نفقات الميزانية والدين العام المتراكم

السنة	نفقات الميزانية (مليار ل.ل.)	نسبة المعجز (%)	الإنفاق الاستثماري (مليار ل.ل.)	نسبة الميزانية للموازنة (مليار ل.ل.)	الدين الداخلي المتراكم (مليار ل.ل.)	الدين الخارجي مليون دولار
١٩٩٣	٣٠١٧	%٣٨	٢٩٣	%١٣	٥٨٢٢	٢٢٧
١٩٩٤	٥٢٠٤	%٥٦	١٢٥٠	%٢٤	٩٣٢٠	٧٧١
١٩٩٥	٥٨٥٦	%٤٨	١٢١٦	%٢٠	١٩٧	١٣١٢
١٩٩٦	٦٤٥٨	%٣٨	٩٠٥	%١٤	١٣٤٠٠	١٦٠٠

المصدر : محاسبة من تقارير السنوية لمصرف لبنان .

جدول رقم (٥)

تطور معدلات الفائدة على سندات الخزينة لفترة سنتين

١٩٨٨	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦
%٤٢	%٢٨	%٢٥	%١٨	%٢١	%٢٢

المصدر : محاسبة من تقارير مصرف لبنان السنوية وبالحسابات المتوسطة التقريبية .

كل هذه المعطيات مجملها أدت إلى توسيع فجوة التفاوت الاجتماعي بين فئات الشعب اللبناني ، وبروز فاضح لقلة ميسورة وأغلبية ساحقة معدومة ، وهذا هو بالحقيقة جوهر المشكلة الاقتصادية الاجتماعية التي نواجهها جيداً ، وتواجه رسمياً السياسات الرسمية ما بعد الحرب ، بالإضافة إلى مشكلة الإنماء والإعمار والنهوض .

وعليه نلخص المشكلة بعد الحرب بمحاجتين : الحاجة الأولى ملحة هي إقتصادية إجتماعية تتطلب تحسين الأجور والخدمات والضمادات وتنمية القطاع العام . وال الحاجة الثانية ملحة أيضاً وتتطلب وقف التدهور ، وضبط الاستقرار

والدور تبعاً للحاجات الأساسية MAIN NEEDS الحالية منها المتوقعة . والأكثر أهمية بعد ذلك هو الخيار في كيفية التمويل والإنجاز :

١ - باعتماد الإمكانيات المتاحة وتمديد فترات الإنجاز وتحقيق الكلفة العامة والمخاطر .

٢ - أو باعتماد استراتيجية التمويل الخارجي والدين وتحمل المخاطر للدفعية القوية في التنمية BIG PUSH ومن الواضح أن اختيار النهج الحكومي وقع على الإستراتيجية الثانية .

ولذلك نلاحظ الانطلاقية الواسعة بورشة الاعمار منذ ثلاث سنوات . فكما بدأت تتوضح ضخامة المشاريع كذلك إنطلقت محاذير تحمل المخاطر الموازية . ولكن تكون ملتزمين ومنصفين مع هذا المطريق ، نقول أن بعض الإنجازات المتواضعة والكمية مع احتساب عامل الوقت قد تتحقق في مرحلة الإعمار .

ففي الكهرباء انجز برنامج تأهيل معامل الطاقة ، وإعادة ترميم وتمديد شبكات النقل والتوزيع . وتم توسيع شبكة الهاتف وبناء السينالات الإلكترونية والرقمية DIGITAL ، وأنجزت شبكة الهاتف الخلوي على طريقة الـ B.O.T . وانطلقت مشاريع تأهيل شبكات الطرق الدولية والفرعية والجسور والأنفاق ، وإكمال الأوتستراد الساحلي والدائري حول العاصمة . وانطلقت الخطة التدريجية للنقل المشتركة والسكك الحديدية . وتلزيم المطار ومرفأ بيروت ، وبناء بعض المستشفيات الحكومية . وتأهيل ٨٠٪ من المدارس الرسمية ، وتلزيم مشروع بناء الجامعة اللبنانية . وأشرف سوليدير على إنجاز البنى التحتية للوسط التجاري ، وأطلق مشروع تأسيس أليسار وألينور ومعرض طرابلس الدولي .

وعليه وصل التمويل الخارجي المتاح مع نهاية ١٩٩٦ إلى حدود ٣,٨ مليار د.أ. ، منها ٣,١ مليار دولار بتمويل خارجي رسمي و ٧٠٠ مليون دولار من الأسواق المالية العالمية EUROBOND . وهذا ما يغطي حوالي ٦٥٪ من ضمن تمويل الخطة المقررة في المرحلة الأولى بين ١٩٩٥-٢٠٠٠ . وهذا التمويل

بالأسعار الجارية . وإذا أضفنا لذلك اليوم ٩ مليارات دولار لتمويل العجز الجاري للخزينة وكلفة الدين العام ففصل الكلفة الإجمالية إلى حدود ٣١,٥ مليار دولار . ومصادر التمويل المتوقعة تأتي من :

- ٥ إلى ١٥٪ هبات ومساعدات دولية وعربية (إذا وفق عراها بتأمينها بالحد الأعلى) .

- ٣٥٪ قروض من مؤسسات دولية وإقليمية ، وإتفاقات ثنائية واعتمادات رسمية ، وأسواق مالية .

- ٢٣٪ من السوق الداخلي .

- ٣٨٪ من فوائض الميزانات بعد العام ٢٠٠٠ .

هذا مع العلم أنه برز توجه واضح خلال العام ١٩٩٥ لمشاركة أكبر للقطاع الخاص بتمويل المشاريع بهدف تخفيف الكلفة على الخزينة ، وبعض التمويل على طريقة الـ B.O.T (الأوتستراد العربي والدائري مثلاً) وكل ذلك بهدف :

١ - الحد من تحول الرساميل الخاصة .

٢ - استثمار أكبر للدولة في قطاع الخدمات العامة .

٣ - تخفيض عجز الميزانة من خلال عصر النفقات (التقرير السنوي لمصرف لبنان - ١٩٩٥) .

٤ - وصف مراحل الإنجاز

من المسلم به حكماً أن الاستثمارات العامة (مشاريع البنى التحتية لأي اقتصاد وطني) لا يمكن أن تتحرجاً (كبناء نصف أوتستراد وربع مستشفى وثلث مطار وجزء من مدرسة وقسم من الكهرباء الخ) وكذلك لا يمكن حرق مراحلها التكاملية (أي عامل الوقت) ، ولكن يمكن طرح بدائلها والأكلاف SUBSTITUTES & COSTS ، وتغيير سلم أولوياتها PRIORITIES بالأهداف

لتمويل عجز الخزينة بفوائد عالية هي بالحقيقة كلفة الاستقرار . وبهذا استطاع مصرف لبنان رفع احتياطه من العملات من ٣٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٣ إلى حدود ٦ مليارات دولار في الربع الأول من عام ١٩٩٧ . وتهدف هذه السياسة إلى إعادة الثقة بالنقد الوطني وبذلك الاقتصاد اللبناني داخلياً وخارجياً .

٢ - اعتماد خطة الاعمار والنهوض بهدف تهيئة البنية التحتية خاصة للقطاع الخاص والاستثمارات الأجنبية .

٣ - الضغط على المازنة بسياسة تقشف نسيي باتجاه الاستقرار المالي والتحفيض التدريجي للعجز ، وعدم زيادة أي نفقات جارية فعلية (وأهمها الأجرور والتقدميات) إلا بالتزافق مع تأمين مصادر لتمويل الإداري الدائم لها . وتحسين وزيادة التحصيل الضريبي للوصول إلى التوازن ، ثم الفائض وسداد الديون .

٤ - إعتماد خيار تشغيل الدورة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار الخاص الداخلي والمهاجر والخارجي ، وتقديم التسهيلات الضريبية والجمالية والشروط القانونية والملكية ، والمناطق التجارية والصناعية الحرة .

٥ - الضغط على الأجور والتحسين التدريجي البطيء ، بهدف إنتهاج سياسة الأجور الرخصية لتشجيع الاستثمارات ، دون الحل الجذري والصحيح للتخدمات الاجتماعية .

٦ - اعتماد نصائح المؤسسات النقدية والمالية الدولية بمخصوص الإصلاحات الرأسمالية ، باتجاه تحرير كلي للسوق ، والشخصية وتقليل أعباء القطاع العام ، بهدف وضع لبنان على الخريطة الدولية وإعادة الثقة .

٧ - إعتماد خيار لبنان السياحي والتجاري والمصرفي مع مساهمات خجولة للقطاعين الزراعي والصناعي .

وانطلاقاً من وضوح خيارات هذه السياسات والأهداف المرسومة لها وبعد تجربة ما يزيد عن الأربع سنوات نسجل الملاحظات التالية :

ينقسم إلى ٨٥,٤٪ منه قروض (٣٢,١٪ قروض ميسرة و٥٢,٣٪ قروض أخرى) و ١٤,٦٪ منه مساعدات و هبات (تقرير ١٩٩٥ UNDP) . والتوزيع القطاعي لهذه العقود والإنجازات بحسب مجلس الإنماء والإعمار CDR حدث بالتالي ٦٤,٣٪ للبني التحتية - ٨,١٪ للبني الاجتماعية - ٦,٦٪ للخدمات العامة - ١٦٪ للبني الإنتاجية (المطار والمرفأ مثلاً) - ٥٪ للأبنية والمؤسسات الرسمية . والقطاعات الأكثر إستفادة من هذه القروض كانت : الكهرباء ٩١٩ مليون دولار - الإتصالات ٥٥٠ مليون دولار - والمطار ٤١٣ مليون دولار .

وعلى الرغم من ضعف حصة البني الاجتماعية ، والضغوطات السياسية والنقابية والشعبية ، فإن التقرير الخامس مجلس الإنماء والإعمار قد ركز إهتمامه فقط لحد الآن على زيادة الاهتمام بالقطاع الاجتماعي والإنسان المتوازن ، يعنى زيادة الاستثمارات في قطاعات التعليم والنقل العام والمياه والبيئة والصحة ودعم أكبر لإنجاز عملية إعادة المهاجرين . وتأمين مصادر التمويل للعقود المتبقية من المرحلة الأولى لعام ٢٠٠٠ ، وبحسب توقعات الحكومة ، ستأتي من نتائج مؤتمر واشنطن (٢,٢ مليار دولار) .

٣ - نقد التجربة والآفاق

بحضور الأصيل يبطل الوكيل ، وهنا لا بد من إتباع منهج نقد بناء للأصيل بحضور الوكيل ، مع الإعتبار وبحسب ما ذكرنا سابقاً ، أن خطة النهوض والإعمار تمثل أحد الركائز الأساسية لنهج السياسة الاقتصادية المتبعة ، وتشكل خياراً محدداً من خياراتها ، ومبنية على نفس المعطيات الاقتصادية ، أو بالأخرى هي بذاتها تشكل معطى أساسى للسياسة الاقتصادية للحكومة ، ويمثل إنجازها ضرورة ملحة لإكمال شروط نجاح السياسة المتبعة بخلفية راسميها . وعليه ستحاول بلوره معلم النهج السياسي الاقتصادي ، واستكشاف السلبيات ، والنقد إيجاباً وسلباً ، وطرح الأولويات والبدائل . وعليه نلتمس معالم هذه السياسة وبالتالي :

١ - إعتماد خيار الاستقرار النقدي حالياً والمالي لاحقاً ، بتحسين مستمر لسعر صرف العملة الوطنية ، رغم الكلفة العالية نسبياً وإصدار سندات

الإيجابيات الفضلى بالنسبة للمالكين وأصحاب الأعمال والسلطرين ، ولناحية السلبيات الكبرى للتخلل النسي في الإطار الاجتماعي والشعبي والعمالي ، وبالنسبة للمزارعين وأصحاب الدخل المحدود والفتات الوسطى بأى حال .

وإلتزاماً بما ورد فإننا نرى أن حالة الركود الحاصلة ، والدين العام الصافي الذي قارب ١٦٤٣٢ مليار ليرة لبنانية ، ومستوى الأجور المتذبذب نسبة إلى الحاجات المتعاظمة ، والخلل الواضح في مستوى التقديرات الاجتماعية والقطاع العام ، والتراجع عن الإعتباطية والمحاصصة وسوء توزيع الدخل ، والهدر والرسملة آلية السوق ، والشخصية وإغفال القطاعين الزراعي والصناعي ، وتناقض المصالح . كل ذلك نراه يؤكّد مقدار الإلحاد والضرورة والأولوية لمعالجة المسألة الاقتصادية الاجتماعية المتفاقمة ، قبل التفكير بإنجاح أو تأخير أو التمسك بخطة إعمارية . وإذا لم يتم الإسراع بالاتجاه نحو وضع حلول معقولة وجدريّة للمسألة الاجتماعية ضمن الأولويات الأساسية ، فإنها توشر إلى نشوء كارثة وطنية قد تهز بعض المسلمات الوطنية العليا ، فكيف بالأحرى النهج وبعض الخطط والسياسات السلطوية .

أولاً: نجحت إلى حد ما سياسة الاستقرار النقدي بتشيّت وتحسين سعر صرف الليرة وزيادة الاحتياط النقدي ، ولكن بشمن غالى نسبياً ، مما أدى وسيؤدي إلى إرتفاع خدمة الدين العام ، وتحول القسم الأكبر من الرساميل إلى الاستثمار بسندات الخزينة بدل الإنتاج ، وإنطلقت التجاذبات بين دولة ولبننة التسليفات .

ثانياً: بالرغم من الطموح الكبير لخطة النهوض والإعمار ، فإنها إجتازت مرحلة التأهيل في بعض المشاريع فقط ، والتمويل بالدين الخارجي يشكل مشكلة كبيرة بطريق سداد الديون ، بحيث أنه مرتبط حكماً بمستوى زيادة الإنتاجية ونمو الدخل القومي الحقيقي بوثر تراوح بين ٦ و ١٠ % سنوياً لفترة طويلة ، وإذا لم يحدث هذا النمو المتوقع فالكارثة بدون شك كبيرة جداً . وخاصة أننا نعلم لحد الآن أن معظم الرساميل الخاصة الواردة للإستثمار تذهب باتجاه سندات الخزينة من ناحية ، والإدخارات الوطنية تتجه نحو تمويل العجز الداخلي وخدمة الدين المتراكم من ناحية ثانية ، وقسم ثالث ذهب في التوظيفات العقارية والمصاربات .

ثالثاً: إن خيار تقديم الحوافر والتشريعات لتنشيط القطاع الخاص هو شيء محتم في النظام الرأسمالي الحر ، ولكن آلية السوق الحرة والفووضية عملياء كما في كل نظام رأسحالي عن القضايا الاجتماعية . وهذا في الواقع اللبناني لا بد من وضع القيود والمراقبة وتنمية القطاع العام لجهة التقديرات الاجتماعية والضمادات .

رابعاً: إن إتباع سياسة الأجور الرخيصة وعدم الإصلاح الجذري لها بانتظار تفعيل الدورة الاقتصادية ، سيؤدي حتماً إلى مزيد من تفاقم الأزمة الاجتماعية .

خامساً: إن الاتجاه العام لوضع لبنان ضمن خريطة التقسيم الدولي والإقليمي للعمل ، وزيادة الرسملة والتمرّكز والتراكيز ، واجتذاب الرساميل والشركات الأجنبية ، سيجعل منه حكماً سوقاً للأعمال والمصارف والتجارة والسياحة . وهذا النهج طبعاً سيرسخ الخصائص الرأسمالية المعاصرة لناحية

جدول رقم ٦

التمويل الخارجي المتاح لختلف القطاعات لنهاية ١٩٩٥
(ملايين الدولارات الأمريكية)

القطاع	المجموع	القروض	الهبات
الكهرباء	٩٧٩,٧	٩٦٧,٠	١٢,٧
الاتصالات السلكية واللاسلكية	١٠٢,٤	١٠١,٤	١,٠
الغاز وأقنية التصريف	٩١,٢	٦٧,٣	٢٣,٩
الغابات الصلبة	١١٥,٩	١٠١,٢	١٤,٧
الطرق	١١٨,٣	١٠٦,٥	١١,٨
النقل العام	١٣,٤	١٣,٠	٠,٤
المرافق	٥٧,٣	٥٧,٣	
التربية	٧٤,٨	٢٢,١	٥١,٧
المساعدات التقنية	٧٦,٨	٦٩,٣	٧,٥
التعليم العالي	٨٢,٨	٣٩,٣	٤٣,٥
الصحة العامة	١٦٣,٧	١٠٠,٤	٦٣,٣
المستشفيات	٠,٠		
الإسكان	٦٤,٧	٥٦,٦	٨,١
البيئة	١,٠		١,٠
الزراعة	٢٨,٤	١٥,٨	١٢,٦
الري	٧٣,٧	٦٧,١	٦,٦
الصناعة	٢,٨	١,٧	١,١
النفط	١,١		١,١
القطاع الخاص	٠,٤		٠,٤
السياحة	٠,٣		٠,٣
الاعلام	٠,٥		٠,٥
المباني الحكومية	٣٨,١	٦,٦	٣١,٥
الادارة والتنفيذ	١١٦,٠	٦٤,٧	٥١,٣
مختلف	٠,٠		
مجموع الأموال المنوحة	٢٦٨٨,٨	٢٢٠٥,١	٣٨٣,٧
الأموال غير المنوحة	٤٠,٧	٢٥,٨	١٤,٩
المجموع	٢٧٢٩,٥	٢٢٣٠,٩	٣٩٨,٦

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار.

المرجع: التقرير السنوي - مصرف لبنان ١٩٩٥.

Table 7 U.S. Government Expenditures , Selected Years , 1902-92								
	Percent of Total							
	Total in Billions of Dollars	Defense and International Relations	Education	Welfare	Health	Interest on Debt	Insurance Trust Expenditure	Other
1902	1.66	10	16	2	4	1	-	67
1942	45.58	58	6	3	2	3	2	26
1975	560.1	17	17	7	4	6	19	29
1992	2.487.9	13	14	8	5	10	22	28

Source : U.S. Department of Commerce (1975,1987,1994)

Table 8 Government Finances of Developing Countries , 1993 (In percent of GDP)			
Region	Revenue	Expenditure	Balance
Africa	21.9	31.3	-9.3
Asia	15.4	17.8	-2.4
Four newly industrialized Asian economies	18.3	17.6	0.7
Middle East and Europe	29.3	36.3	-6.7
Western Hemisphere	17.3	17.4	-0.1
Countries in transition	24.6	31.4	-6.8

١ - ٥ مناقشة السياسة الاقتصادية

الدكتور كليب سعد كليب

أستاذ التنمية الاقتصادية في الجامعة اللبنانية

مقدمة في الظروف الموضوعية :

في النصف الثاني من العام ١٩٩٢ شهد لبنان بداية مرحلة سياسية اقتصادية متميزة تخلت بوصول الأستاذ رفيق الحريري إلى رئاسة الحكومة .

لم يلق أي رئيس للحكومة في لبنان ما لقيه الرئيس الحريري من اهتمام عند تعينه : إذ أن البلاد كانت قد بلغت درجة كبيرة من التأزم السياسي والاضطراب النقدي ، والرجل يتمتع بثقل سياسي واقتصادي كبيرين .

ولقد أدى اختيار الرئيس الحريري لرئاسة الحكومة في ظل أجواء دولية وإقليمية متغيرة أوحت بإمكانية تحقيق توسيعية سياسية بين العرب وإسرائيل وقيام شرق أوسط جديد يعمه السلام . لذا جاءت الشعارات التي أطلقتها الحكومة الحريرية الأولى ، حول إعادة إعمار لبنان بالسرعة القصوى الممكنة وبالمستوى الذي يمكنه من المنافسة عند تحقيق التسوية السلمية ، منسجمة مع ظروف تلك الفترة .

إلا أنه ، وبعد أشهر قليلة تعرض مسار التسوية لانتكasa مهمة - لم تظهر نتائجها إلا لاحقاً - سببها خروج الرئيس الأميركي جورج بوش من البيت الأبيض . إن الرجل الذي كان يضع التسوية في الشرق الأوسط في رأس قائمة اهتماماته السياسية لم يشفع له انتصاره في حرب الخليج حين خذله شعبه في الانتخابات الرئاسية الأميركية .

بعدها تخلت الولايات المتحدة الأميركية بشكل تدريجي وما تزال عن مسؤولياتها في رعاية مؤتمر السلام . فامتنعت طيلة عهد الرئيس كلينتون عن

Table 9 Government Debt as a Percent of GDP , 1980 - 94

	1980	1985	1990	1994
Belgium	81.6%	112.6%	128.4%	136.0%
Canada	44.3	64.7	73.1	95.6
France	20.8	31.0	35.4	48.4
Germany ⁽¹⁾	31.8	41.7	43.4	49.8
Greece	24.2	50.6	73.9	114.1
Italy	57.8	82.3	102.1	129.0
Japan	52.0	68.7	69.8	83.3
Netherlands	46.6	71.5	78.8	79.8
Norway	52.2	40.7	39.2	50.1
Spain	17.5	45.1	45.1	62.8
United Kingdom	49.6	52.7	34.4	46.0
United States	43.6	51.5	59.9	68.9

1- Data refer to western Germany through 1990 , united Germany thereafter .

وعمدت إلى تخفيض معدل الضريبة على الأرباح وضريبة الإرث وتسهيل المعاملات الجمركية .

وكان موضوع الخصخصة قد نال قسطاً مهماً من النقاش في عهد الحكومة الحريرية الأولى . إن هذا الموضوع ، وإن تراجع التداول بشأنه نسبياً في الآونة الأخيرة ، فقد تزامن طرحوه حينذاك مع إنهيار الأنظمة الاشتراكية ، استفحال أزمة المديونية الخارجية للبلدان العالم الثالث ، إزدياد النقد لدور القطاع العام ومدى كفاءته في إدارة الاقتصاد إلى درجة تحمله مسؤولية معظم المشكلات الاقتصادية :

كالعجز الدائم في الموازنة ، التضخم ، ضعف القدرة الادخارية للاقتصاد والنقص في وجود السلع الاستهلاكية . . . الخ^(١).

إن هذه الصورة التي جرى تقديمها عن القطاع العام كانت بمثابة التبرير للطروحات اللاحقة التي دعت إلى تقليص دور الدولة في الشأن الاقتصادي .

ليس ما يوحى حتى الآن بحصول تغيير نوعي كبير في سياسة الحكومة الحريرية الثالثة عن سابقتها . إلا أنها وبنتيجـة الركود الاقتصادي الذي شهدته البلاد خلال سنة ١٩٩٦ وعدم القررة على تخفيض عجز الموازنة وازدياد ضغط أعباء خدمة الدين العام وبنتيجـة تدخل السلطة التشريعية عمـدت الحكومة الحالية إلى تخفيض الفائدة على سندات الخزينة إلى ٤-١٦٪ وعزـمت على تحـمـل جـزء من كـلفـة القروـض المـتـنـوـحة للـقطـاعـات الإـنـتـاجـية (٥٪) .

١- الخليل يوسف ، اقتصادنا في موسم المـحـرـة إـلـىـ الـبـلـيرـالـيـة - السـفـرـ ٧/٨/١٩٩٦ .

الضغط على إسرائيل لإلزامها بتنفيذ مقررات مؤتمر مدريد ، وأفشلـت ، باستعمالـها حقـ النـقضـ "الفـيـتوـ" أدـانـتهاـ منـ قـبـلـ المجتمعـ الدـولـيـ . فـانتـعـشـ التـطـرفـ الصـهـيـونـيـ الذيـ غـذـتهـ أـفـواـجـ المـهـاجـرـينـ الـرـوـسـ منـ الـبـهـودـ فـاغـتـيلـ اـسـحقـ رـأـبـينـ ، وأـزـيـعـ شـمـعـونـ بـرـيزـ وـأـعـتـلـ نـتـيـاهـوـ السـلـطـةـ فـتـنـصـلـتـ إـسـرـائـيلـ مـنـ كـلـ إـلـتزـامـاتـهاـ بـخـاهـ عـلـمـيـةـ السـلـامـ .

إـذـنـ ، لـمـ تـكـنـ وـقـائـعـ الأـحـدـاثـ الدـولـيـةـ وـالـاقـلـيمـيـةـ الـيـ شـهـدـتـهاـ السـنـوـاتـ الـأـرـبعـ الـأخـيـرـةـ فيـ صـالـحـ المـنـاخـ السـيـاسـيـ الـذـيـ أـوـصـلـ الرـئـيـسـ الـحـرـيرـيـ إـلـىـ السـلـطـةـ فـهـلـ غـيرـ الرـجـلـ اـسـتـراتيجـيـ ؟

معالم السياسة الاقتصادية لعهد الرئيس الحريري

لقد أـتـتـ شـعـارـاتـ حـكـومـيـ الرـئـيـسـ الـحـرـيرـيـ الـأـوـلـيـ وـالـثـانـيـ مـنـسـجـمـةـ مـعـ خطـهـ الـعـامـةـ فيـ إـدـارـةـ الـبـلـادـ . وـلـعـلـهـ الـمـرـأـةـ الـأـوـلـيـ الـيـ تـشـهـدـ فـيـهاـ الـبـلـادـ شـكـلـاـ مـنـ أـشـكـالـ السـيـاسـةـ الـاـقـتـصـاديـ يـتـسـمـ بـهـذـاـ الـمـقـدـارـ مـنـ وـضـوحـ الـمـلـامـحـ وـالـتـوـجـهـاتـ وـالـأـهـدـافـ . وـلـقـدـ أـظـهـرـتـ السـيـاسـةـ الـاـقـتـصـاديـ خـلالـ السـنـوـاتـ الـأـرـبعـ الـمـنـصـرـةـ مـنـ عـهـدـ الرـئـيـسـ الـحـرـيرـيـ رـغـبةـ وـاضـحةـ بـإـعادـةـ تـشـكـيلـ الـاـقـتـصـادـ الـلـبـانـيـ وـفقـ الـأـسـسـ الـيـ قـامـ عـلـيـهاـ مـنـذـ الـاستـقلـالـ .

وـفـيـ ظـلـ هـذـهـ السـيـاسـةـ تـبـنـتـ حـكـومـةـ عـدـدـاـ مـنـ الـخـيـاراتـ : كـالـتـوـجـهـ نحوـ تـنشـيـطـ الدـورـةـ الـاـقـتـصـاديـ بـوـاسـطـةـ تـخـفـيـزـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ وـاعـتمـادـ مـبدأـ الـحـرـيرـيـ الـاـقـتـصـاديـ - التـركـيزـ عـلـىـ دـورـ لـبـانـ السـيـاحـيـ وـالـتـجـارـيـ وـالـمـصـرـيـ - الـعـمـلـ بـتـوجـيهـاتـ الـمـؤـسـسـاتـ الـنـقـدـيـةـ وـالـمـالـيـةـ الـدـولـيـةـ الخـ .

وـلـقـدـ أـعـطـتـ حـكـومـةـ خـلالـ السـنـوـاتـ الـأـرـبعـ الـأخـيـرـةـ الـأـولـويـةـ لـإـعادـةـ إـعـمـارـ الـبـنـيـةـ التـحتـيـةـ . وـلـاستـعـادـةـ مـتـانـةـ الـنـقـدـ الـوطـنـيـ وـاسـتـقرارـهـ كـمـقـدـمةـ لـتـحـقـيقـ الـاسـتـقـرارـ الـمـالـيـ وـالـاـقـتـصـاديـ .

وبـهـدـفـ إـحدـاثـ تـخـفـيـزـ تـدـريـجيـ لـلـعـجزـ فـيـ الـمـواـزـنـةـ وـجـذـبـ الرـاسـامـيلـ الـمـلـحـلـةـ وـالـأـجـنبـيـ لـلـاـسـتـثـمـارـ فـيـ لـبـانـ رـفـعـتـ حـكـومـةـ شـعارـ دـعـمـ جـواـزـ إـقـرـارـ أـيـةـ زـيـادـةـ فـيـ الـنـفـقـاتـ الـجـارـيـةـ وـأـهـمـهـاـ الـأـجـورـ ، إـلاـ إـذـاـ تـأـمـنـ الـمـوارـدـ الـكـافـيـةـ لـتـموـيلـهاـ .

- مناقشة السياسة الاقتصادية :

حيث أنه لم يمضي أشهر قليلة على عمل الحكومة الحالية أرى من العدل أن تشمل هذه المناقشة السياسية الاقتصادية للحكومات الخيرية الثلاث أي ما يعرف بعهد الرئيس الحريري .

كما تقضي الأمانة الإشارة إلى بعض الإيجابيات التي تم تحقيقها خلال هذا العهد :

- تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية^(١)

- تحفيض معدلات التضخم

- تنفيذ بعض مشاريع البنية التحتية

- استعادة جزء من مكانة لبنان العالمية

- تحقيق خطوات مهمة على صعيد عودة المهرجين . . . الخ .

إن مناقشة السياسة الاقتصادية للحكومة تقضي الإجابة على الأسئلة

التالية :

- هل كان اعتماد الاقتصاد اللبناني على قطاع الخدمات توجهاً خطأً بل توجهاً نافضاً . إذ أن قلة بعض الموارد الطبيعية وندرة بعضها الآخر (كقلة الأرضي الزراعية والخفايا) نصيب الفرد منها نظراً لارتفاع الكثافة السكانية في البلاد وندرة الشروط المعدنية ومصادر الطاقة والتقص في مصادر الثروات النباتية والحيوانية . . . الخ) تدفع بالضرورة نحو استخدام أكثر للموارد الطبيعية الأخرى المتاحة (موقع البلد ، مناخه ، جمال بيته ، معالله الأخرى . . . الخ) . لم يكن الخطأ إذن في التوجه نحو قطاع الخدمات بل في آحاديته وإهمال القطاعات الإنتاجية الأخرى من زراعية وصناعية . وأرى أن قطاع الخدمات كان بإمكانه لو توفر التخطيط الاقتصادي السليم إن يشكل مصدراً لتمويل القطاعات الإنتاجية وانطلاقها .

ومن المؤكد أن لبنان لن يتمكن من استرجاع كامل دوره الخدمي الذي لعبه في الماضي على مستوى المنطقة . فقسم من هذا الدور قد تم اقتطاعه من قبل دول أخرى في المنطقة . كما أن دولاً ثانية طورت بهاها الاقتصادية وقطاعات خدماتها بحيث أصبحت تستغني عن دور الوساطة اللبنانية . فمعظم دول المنطقة طورت خدماتها الصحية والعلمية والسياحية وخدمات النقل العديدة ، وبعض هذه الدول طور خدماته المصرفية والبعض الآخر يحاول تطويرها .

- أين الخيار بين الانخراط في النظام العالمي الجديد وسياسة التنمية الاقتصادية ؟

- هل تتجه سياسة تمويل إعادة الإعمار في الاتجاه الصحيح ؟

- هل يمكن للتنمية الاقتصادية أن تنجح في ظل غياب التنمية الشاملة في المجتمع ؟

١ - لا بد من الإشارة إلى التكلفة المرتفعة لهذه الإيجابيات .

إن رفض هذا الفكر ومعارضته لم يقتصر على الماركسية التي أعطت كل الدور للدولة في الاقتصاد بل رفضه أيضاً دعوات مصدرها الفكر الرأسمالي نفسه . فخلال فترة ما بين الحربين العالميين التي شهدت الأزمات الاقتصادية الكبرى والتي لم ينجو منها إلا الاتحاد السوفيتي لاعتماده التخطيط الاقتصادي والنظام الموجه أصبح العالم يتطلع إلى فكر جديد يساهم في حل مشكلة البطالة التي سببها الكساد . في تلك الفترة ظهرت نظرية الاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز الذي أكد على أهمية التدخل الحكومي عن طريق التوسع في الإنفاق وأثر ذلك على الدخل والعملة وقد شهدت تلك الفترة نشأة القطاع العام لأول مرة في الدول الغربية . وفي فترات لاحقة لم يعد يقتصر تدخل الدولة في تلك البلدان على وجود القطاع الحكومي بل أيضاً امتلاك الدولة لقطاع أعمال عام (مشاريع إنتاجية) تمتلكه الدولة كملكية الأفراد لمشاريعهم الخاصة . وخلافاً لما شهدته الدول الصناعية الكبرى من تعاقب دورى للكساد والرواج بعد الحرب العالمية الأولى والذي ولد أزمات اقتصادية كبيرة ، استطاعت تلك الدول بعد الحرب العالمية الثانية ، ورغم ضخامة الأضرار والتدمير في البنية الاقتصادية ، وبمجرد انتهاء الحرب ، أن تبدأ النمو من جديد . بعدلات لم يسبق لها مثيل . لقد كان للنهج الاقتصادي الجديد نهج رأسمالية الدولة المنظمة (أو الرأسمالية التدخلية) الذي أوجده كينز في الثلاثينيات من القرن العشرين وتبنته معظم الدول الصناعية لاحقاً ، الفضل الأكبر في تحاور النظام الرأسمالي لأرماته وهو الذي مكن الدول الأوروبية من إعادة بناء اقتصادياتها بعد التدمير الذي لاقته خلال الحرب العالمية الثانية . وفي تجربة اليابان ودول جنوب شرق آسيا المصونة حديثاً لعب القطاع العام دوراً قوياً على مختلف الأصعدة . فقد تدخلت الدولة في هذه البلدان بشكل مكثف عن طريق رسم الخطط الإنمائية وإعداد الكفاءات البشرية وخلق المحفزات الإنتاجية . وقد حمت هذه الدول صناعاتها الأساسية في مراحلها الأولى وخاصة صناعات الآلات والمakinat والصناعات التكنولوجية بشكل كثيف ومدروس ووفرت القروض ذات الفوائد المنخفضة والأجال الطويلة بالإضافة إلى المعلومات والتكنولوجيا^(١) .

إذن مشكلتنا مستقبلاً فيما يخص هذا القطاع ، لا تكمم فقط بالمنافسة الإسرائيلية في حال تحققت التسوية بل بخسارة قطاع خدماتنا للأسوق العربية أيضاً . إلا أنه من الطبيعي أن يسترجع لبنان جزءاً من دوره الخدماتي في المنطقة إن تمكّن من تطوير بعض الخدمات النوعية وأعطائها قدرة تنافسية بجهة النوعية والسعر وهذا يفترض تصويباً للاستثمار في هذا القطاع وتدخله من الدولة بجهة المساعدة في تسويق الخدمات إضافة إلى إعطاء القطاعات الإنتاجية وخاصة الصناعة الاهتمام الكافي .

٢ - في دور الدولة في الاقتصاد :

لقد ظل دور الدولة أساسياً في الاقتصاد حتى أوائل القرن التاسع عشر . ففي ظل مبدأ الحماية الاقتصادية الذي اتبعته الدول الأوروبية طيلة الحقبة المسماة بالمركيتالية أو التجارية ، تدخلت الدولة في كل جوانب النظام الاقتصادي أن في الحالات الداخلية أو تلك التي تنظم علاقتها بالمستعمرات . فالحكومة - في عرف المدرسة التجارية - أقدر على التعرف إلى الأسواق الخارجية وعلى ظروف تصريف المنتجات الأجنبية في السوق المحلية لأنها هي التي تقوم بعقد الاتفاقيات والمعاهدات التجارية والاقتصادية وفي ظل تلك الحماية وذلك التدخل تهيأت الظروف الظروف الموضوعية المناسبة لانطلاق الثورة الصناعية وانتشارها . آلآ إنه منذ الرابع الأول من القرن التاسع عشر حتى الثلاثينيات من القرن العشرين تراجع مذهب الحماية الاقتصادية ليحل محله مذهب الطبيعيين أو الفيزيوقراط الذين رفضوا تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية إلا فيما يختص بحماية الأفراد وصيانة حقوق الملكية . أي أن وظيفة الدولة يتبع أن تكون قاصرة على شؤون الدفاع وتوفير الأمن والقيام بالمشروعات العامة التي لا يقوى الأفراد على القيام بها كخدمات البنية التحتية . لقد ساد فكر الطبيعيين وأصبح هو الفكر الرسمي في معظم دول أوروبا خلال القرن التاسع عشر حين حملته الرأسمالية الصناعية آنذاك تحت إسم رأسمالية المنافسة الحرة وشعارها " دعه يعمل دعه يمر " .

١ - الخليل يوسف ، مصدر سابق .

مشكلة إرتفاع الإنتاج في مجتمع تفتت فيه الملكية إلى ما دون الحد الأدنى للأمثل للاستثمار الرأسمالي .

في ختام هذه النقطة ، إذا كان القطاع العام يشكو المرض فالحل في استئصال المرض لا في قتل المريض .

٣ - في التجارة الخارجية :

من المعروف أن الحاجة إلى التجارة الخارجية تكون أكبر في البلدان ذات الأسواق الضيقة أو تلك التي تشكو من نقص في الموارد . كما أنه قد تختلف أهمية التجارة الخارجية في الدولة الواحدة بين فترة وأخرى ، فقد يلائم دولة ما الحد من حرية التجارة الخارجية في المراحل الأولى لانطلاقها ، بينما يصبح من مصلحتها التوسيع الكبير في مجال التجارة الخارجية بعد الانطلاق . كما أن محيط الدولة وحوارها يؤثر أيضاً في الموقف من التجارة الخارجية ، فألمانيا التي كانت قد تختلفت عن جيرانها الأوروبيين في تحقيق وحدتها السياسية وثورتها الصناعية فرضت شروطها القاسية عند انطلاقها للحد من منافسة السلع الفرنسية والبريطانية وغيرها بينما لم تتنزع في خوض حربين عالميين في سبيل حصولها على حصة من الأسواق العالمية حينما وصلت إلى مرحلة مهمة من التصنيع . وبعد الحرب العالمية الثانية - وبغية الحفاظ على مواردها الذاتية ومنتجاتها الصناعية والزراعية - أبقيت كل الدول الأوروبية تقريباً سياسة التضييق على التجارة الخارجية التي كانت قد طبقتها قبل الحرب وخالماها . ورغم المحاولات العديدة التي قام بها الأميركيون منذ سنة ١٩٤٧ لإعادة إطلاق حرية التجارة في أوروبا ومعها بواسطة القروض والمساعدات التي أعطيت لأوروبا عن طريق مشروع مارشال ، لم تلغ الدول الأوروبية القيود التي كانت قد فرضتها في فترة ما بين الحربين على تجاراتها الخارجية وذلك لسبعين إثنين :

- أولهما يسبب تزايد الطلب على الاستهلاك الذي أدى وكأنه نوع من التعويض عن التقشف الذي ساد خلال فترة الحرب وبسبب الزيادة السكانية ، والذي لم يكن يقابلها زيادة مقابلة ومناسبة في الإنتاج .

إن تاريخ البشرية أيها السادة يؤكد حقيقة وجود وفاعلية تدخل الدول في الاقتصاد على مر الأزمنة والعصور^(١) منذ قيام الحضارات القديمة مروراً بالمراحل الإقطاعية والملكية والاشراكية والرأسمالية الحديثة حيث تتدخل الدولة الرأسمالية في الغرب في شتى ميادين الاقتصاد حين تجد ذلك ضروريأ^(٢) . وحدها حقبة القرن التاسع عشر حين ساد فكر الطبيعيين ورأسمالية المنافسة الحرة ضعف فيها تدخل الدولة إلى حدوده الدنيا . إن تدخل الدولة في الاقتصاد أيها السادة هو القاعدة وعدم تدخله هو الاستثناء . فلام ستبقى رأسماليتنا الحاكمة في لبنان تعتمد هذا الاستثناء ؟ فإذا كان أسلوب التنمية المترکز حسرياً على دور القطاع العام قد إنتهى مع إنهيار التجربة الشيوعية في الثمانينات فإن أسلوب التنمية المعتمد حسرياً على دور القطاع الخاص قد مات قبل ذلك بخمسين سنة أي منذ نشأة الرأسمالية التدخلية في الثلاثينيات من القرن العشرين . إن حاجة الدولة - أي دولة - في وقتنا الحاضر لقطاع عام قوي وفاعلي هي حاجة ماسة . وتصبح الحاجة أكبر للدور القطاع العام في البلدان الأقل غداً وفي لبنان المنبعث من بين الأنماض ، إن حاجتنا لقطاع عام قوي هي أكبر بكثير . وإذا كان لنهج الشخصية ما يبرره في البلدان التي اعتمدت بشكل حساري أو بصورة رئيسية على دور القطاع العام في التنمية أو في بلدان أخرى رأسمالية شديدة التطور^(٣) فإن طرح شعار الشخصية في لبنان لم يكن مناسباً بسبب ضعف القطاع العام عندنا أصلاً وبسبب الظروف التي تم بها البلاد من ناحية أخرى .

إن التنمية المناسبة - أيها السادة هي تلك التي يتعايشه فيها القطاع العام والقطاع الخاص تنافساً وتكاماً . كما أن الأوان لإطلاق تجربة القطاع المختلط واختبار صلاحية القطاع الأهلي كما المطلوب منع رعاية خاصة للقطاع التعاوني الذي يعتبر من أهم الخيارات المناسبة خاصة في القطاع الزراعي حل

١ - إن حجم هذا التدخل كان يناسب مع مستوى تطور المجتمعات .

٢ - لا بد من الإشارة إلى الدور المهم الذي لعبته الدولة في الاقتصاد في الدولة الإسلامية .

٣ - لقد ترافق طرح شعار الشخصية في الغرب مع ثورة نزعية ليرالية جديدة سادت خلال عهد الرئيس الأميركي رونالد ريغان وترامت مع إنكشاف أزمة بلدان المنظومة الاشتراكية .

- والثاني هو الندرة في وجود الدولار الذي أصبح أداة التبادل التجاري بين الأمم^(١).

فلا كانت أوروبا قد سمحت آنذاك بحرية التجارة لما استطاعت أن تخلص من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية حتى الآن.

في الواقع أن الدول الأوروبية ، التي لم يكن يلامها آنذاك العودة السريعة إلى حرية التجارة الدولية ، أطلقت بعد فترة سراح التجارة فيما بينها (تعاون الضعفاء) فاستفادت من مزايا السوق الكبير وعوضت عن خسارتها لمستعمراتها السابقة التي كانت تحررت بُعد الحرب^(٢). أما القيد المفروضة على التجارة مع أميركا والتي بدأت تخف تدريجياً منذ سنة ١٩٥٦ (أي بعد عاماً على نهاية الحرب) فإنها لم تلغ كلياً إلا في سنة ١٩٦٢ حين توفرت لدى دول القارة الكميات الكافية من الذهب والدولار . ولقد أبقت دول أوروبا الغربية على الرسوم الجمركية المرتفعة حتى السبعينات.

أيها السادة :

لا يختلف إثنان على عصر الحماية التامة للأسوق واقتصاد الاكتفاء الذاتي قد أقل نجمته في وقت يتزايد فيه الضغط لتحرير التجارة الدولية والدخول في السوق العالمي الواحد والنظام العالمي الجديد . إلا أن الحقيقة المقابلة أن حرية التجارة كانت ولا زالت مطلب البلدان الأكبر تطوراً ذات القدرات التنافسية الأكبر والتي تسهم بمحة متزايدة في إجمالي التجارة الدولية أما البلدان الأقل نمواً فهي مدروسة إلى تعزيز قدراتها الإنتاجية وترشيد استيرادها وأنماط استهلاكها . صحيح أنها نعماني في لبنان من عجز دائم ومزمن في الميزان التجاري إلا أن الصحيح أيضاً أنها شعب استهلاكي من الطراز الأول . آن لنا أن نعيد النظر في عاداتنا الاستهلاكية . فقد خسر لبنان أهم مصدرين إنكل عليهمما في السابق

١ - د. محمد عبد العزيز عجمية . د. محمد محروس إسماعيل - فضول في التطور الاقتصادي في أوروبا والعالم العربي ص : ٢٧٥ ، دار النهضة العربية - بيروت ١٩٨٦ .

٢ - من الملحوظ أن البلدان التي كانت السابقة في السعي إلى التجمع هي البلدان ذات الأسواق الأكثر ضيقاً : هولندا - بلجيكا - لو كسمبورج - ضمن إقليم Benelux .

لتعديل ميزان مدفوّعاته : الخدمات السياحية بسبب الحرب التي شهدتها البلاد خلال ما يزيد عن سبعة عشر عاماً - والقسم الأكبر من أموال الاغتراب بسبب حرب الخليج وظروف بلاد الاغتراب الأخرى خاصة في أفريقيا . ناهيك عن ضعف وتراجع دور المصادر الأخرى . إن بلداً كليننان بلغت فيه حالات العام الأخير ١٩٩٦ قيمة الصادرات ما يقرب من واحد إلى ثمانية من قيمة الواردات ، ولم تصلثمان الآلات والمعدات اللازمة لإعادة الإعمار إلى ١٠٪ من قيمة هذه الأخيرة ، مدعواً لاتهاج سياسة اقتصادية مختلفة تشجع الإنتاج والإدخار وتخفف الميل إلى الاستهلاك عبر حملة توعية وطنية تبدأ في المدارس والجامعات وتنتهي في وسائل الإعلام . لأنه في ظروف كالميتي نعيشها لا يشكل فيها المتوجه محلياً من استهلاكتنا إلا نسبة صغيرة من إجمالي الاستهلاك فإن كل زيادة في الاستهلاك تستدعي زيادة في الاستيراد ، وبالتالي زيادة في الطلب على الدولار وب Tingتها مزيد من الضغط على عملتنا الوطنية .

وفي ختام هذه النقطة قد يكون قرار الحكومة بتأجيل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية صائباً ، إلا أنها قد تجد نفسها مضطربة في القيام بهذه الخطوة في وقت غير بعيد ، لذا لا بد من إعادة هيكلة اقتصادنا وإعادة النظر بنمط استهلاكتنا ، والسعى إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية مع البلدان العربية الشقيقة ومع البلدان النامية الأخرى في العالم .

٤ - في الاستثمار :

من المؤكد أننا لا نقدر على الاستغناء عن الاستدامة إلا أنه لابد من إعادة النظر في سياستنا التمويلية عبر ما يلي:

- من ناحية التوزيع : إعادة توزيع الاستثمارات قطاعياً ومناطقياً بطريقة تعطي القطاعات المنتجة حصة أكبر على حساب قطاع الخدمات وتعطي المناطق أكثر على حساب العاصمة .
- من ناحية مصادر التمويل : العودة إلى نهج تفضيل الاتكال على مصادر التمويل الوطنية عن طريق :
 - ١ - الاستفادة من أملاك الدولة الخاصة موجوداتها العقارية خاصة الشطوط البحرية .
 - ٢ - السعي لاسترجاع قسم من أموال اللبنانيين في الخارج والتي تفوق الـ ٣٠ مليار دولار^(١) .
 - ٣ - وضع السبل الآلية إلى الاستفادة من المدخرات الوطنية بشكل أفضل . صحيح أن المدخرات الوطنية غير كافية ولكن ما يمكن تحقيقه منها أكبر من الحقق فعلاً . فعندنا كما في معظم البلدان الأقل نمواً موارد ادخارية مبددة وأخرى مكتنزة وثالثة كامنة على حد تعبير "بول باران" . تمثل الموارد الادخارية المبددة في صورة الاستهلاك والاستيراد غير الرشيدة . وتمثل الموارد الادخارية المكتنزة في شكل معادن ثمينة وذهب وتحف تراكمت على مر السنين . أما الموارد الادخارية الكامنة التي تمثل في الموارد البشرية الفاصلة التي تأخذ شكل البطالة المقنعة في القطاع الزراعي وقطاع الخدمات العام (الحكومي) والخاص . ويمكن العمل لجهة الارتفاع بحجم الادخار العائلي في البلد بتنمية الوعي الادخاري عن طريق ترشيد الاستهلاك . والتتويه بأهمية الادخار وتعليمه للناشئة والعمل على تأمين المدخرات أثر هبوط قيمة العملة بالعمل على مكافحة التضخم وبضمان القيمة الحقيقة للمدخرات .^(٢)

لقد شكلت الزيادة في حجم الاستثمار أحد أهم عوامل النمو التي شهدتها أوروبا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية . ومن المعروف أن دول غرب أوروبا ، مع أهمية الوفرات الخارجية التي مثلها مشروع مارشال ، اتكلت أساساً على مصادر التمويل المحلية في إعادة بناء طاقاتها الإنتاجية .

وتجدر الإشارة إلى أن البلدان التي حققت معدلات نمو مرتفعة في نحو ناتجها القومي هي تلك التي قامت باستثمار نسب أعلى من دخلها القومي (المسا - ألمانيا - فرنسا - سويسرا) إلى حد أن معدلات الاستثمار السنوية بعد الحرب العالمية الثانية فاقت المعدلات التي كانت قبل الحرب وبلغت ضعفي معدلات في بداية القرن الحالي^(١) . ومن الملاحظ أن البلدان التي حققت معدلات أعلى في نمو دخلها القومي هي تلك التي استثارت الصناعات الحديثة (صناعات كيمائية وكهربائية وإلكترونية) على النسب الأعلى من محمل استثمارها الجديدة بينما سجلت حصة الصناعات التقليدية إنخفاضاً في معدل الاستثمار .

وفي بلدان جنوب شرق آسيا المصنعة حديثاً شكل الاستثمار في الصناعات الحديثة نسبة مهمة إلى إجمالي الاستثمار في الصناعة . كما أن هذه البلدان اتكلت على مصادر تمويلها المحلية إلى حد أنها فرضت سقفاً لمستوى الاستثمارات الأجنبية فيها لا يمكن معه الرأسمال الأجنبي من تملك أكثر من ١٠٪ من الشركات الوطنية^(٢) أما في لبنان فإن فرص الحصول على مساعدات مالية للتنمية ضئيلة . كما أن المصدر الرئيسي للتمويل الإنمائي بات هو التمويل الخارجي عن طريق الاقتراض من الأسواق المالية الدولية بصيغة سندات بالعملة الأجنبية ، وهي ذات فوائد مرتفعة . كما أن الدين العام في البلاد (الداخلي والخارجي) بات يلامس الخط الأحمر .

١ - نعمان عصام : خطوط عريضة لسياسة مالية وتنمية كيديلة النهار ١ / ٢١٥ .

٢ - تادرس صبحي - مذكرات في التنمية الاقتصادية ص ١١٥ - الدار الجامعية بيروت ١٩٩٣ .

١ - د. محمد عبد العزيز عجمية . د. محمد محروس إسماعيل - مصدر سابق ، ص: ٢٨٦-٢٨٥ .

٢ - الخليل يوسف - مصدر سابق .

٥ - في العمالة :

تعتبر الريادة في عرض العمل فيما بعد الحرب واحداً من الأسباب التي تحول دون زيادة الأجور والتي توفر أسباب النمو .

لقد شهدت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية زيادة مهمة في عرض قوة العمل بعضها من بلدان أوروبا الشرقية والبعض الآخر من خارج القارة (شمال أفريقيا وتركيا وغيرها) بالإضافة إلى الزيادة المحلية الناتجة عن الريادة السكانية وإنحراف أكبر لعنصر النساء في العمل والاستفادة من بعض الفاقد موجود في القطاع الزراعي .

ولوحظ أن البلدان التي شهدت وفرة مهمة في اليد العاملة هي التي حققت معدلات أعلى في النمو (ألمانيا - إيطاليا - النمسا) واللاحظ هنا أن العرض المتزايد من اليد العاملة كان في حالة عمالة كاملة ناتجة عن الارتفاع المستمر في حجم الطلب الفعال والذي نرده لأسباب التالية^(١) :

١ - استخدام أعداد كبيرة من اليد العاملة في إعادة البناء والتمهير وفي إنتاج السلع الاستهلاكية .

٢ - التوسيع الكبير في الاتفاق العسكري خلال الحرب الباردة وهذا ما أدى إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المختلفة .

٣ - التوسيع الكبير في الاتفاق الحكومي غير العسكري نتيجة توسيع دور الدولة نحو الأفراد والقطاعات المختلفة من الاقتصاد .

أما في بلدان شرق وجنوب آسيا والتي لم تكن مجالاً لاستقطاب هجرات عمالة وافرة فلقد كان لوفرة اليد العاملة المحلية ورخصها التسويي الأثر الكبير في انتطلاقة تلك البلدان . ولعل ما يميز تلك البلدان هي أنها استطاعت في فترة ما من مراحل ثورتها أن تغدو عن النقص في رأس المال (وخاصة التقني منه) ، عن طريق تكثيف ساعات العمل إلى حد لم تعرفه أي منطقة أخرى من العالم (١٤-١٢ ساعة عمل يومياً) . مما لا شك فيه أن الريادة في

١ - د. محمد عبد العزيز عجمية . د. محمد محروس إسماعيل - مصدر سابق ص : ٢٧١ .

عرض العمل الحاصلة في لبنان ليست في حالة عمالة كاملة ، على الإطلاق . فالزيادة الناتجة عن النمو السكاني وانهيار قطاعات كانت مهمة (السياحة مثلاً) كبيرة . كما أن هناك زيادة في عرض قوة العمل المحلية ناتجة عن انحراف أكبر لعنصر النساء في العمل وأخرى ناتجة عن ظروف ممارسة قسم من اللبنانيين لأكثر من عمل . وبسبب ضعف القطاع الصناعي عموماً وحاجة الصناعة المعاصرة إلى عدد أقل من الأيدي العاملة فإن فائض العمل الزراعي اتخذ شكل النزوح الريفي إلى قطاع خدمات متعدد فيه كل أشكال البطالة الظاهرة والمخفية . كما أن الأيدي العاملة الوافدة إلى لبنان ليست في حالة عمالة كاملة أيضاً وهي باتت كثيرة إلى الحد الذي يحول دون قدرة البلد على استيعابها .

ويمثل الآثار الإيجابية الناتجة عن وجود هذه الأيدي العاملة الوافدة والتي تمثل : بتحقيق التوازن بين عناصر الإنتاج لأن لبنان يعني من نقص نسيبي في عنصر العمل والتحول دون إرتفاع معدلات الأجور وما يتربى على ذلك من ارتفاع في كلفة الإنتاج والتضخم . . إلا أنه ينبع عن الريادة في قوة العمل الوافدة عدد من السلبيات وذلك للأسباب التالية :

١ - إن بعض القطاعات المستوعبة للأيدي العاملة الوافدة (قطاع تأهيل البنية التحتية والخدمات) يتم تمويل جزء مهم منها عن طريق القروض الأجنبية . وحيث أن الأيدي العاملة الوافدة تنقل الحزء الأكبر من دخلها إلى الخارج ، فإن تلك المبالغ المنقولة خارج البلاد ، وهي مستدانة أصلاً ، لا تدخل في الدورة الاقتصادية في البلاد . وكانت بذلك استورينا عنصري رأس المال والعمل معًا يقابلهما عنصر إنتاج ثالث ضعيف أصلاً (عنصر الطبيعة) .

٢ - إن ازدياد الأيدي العاملة الوافدة ، وحيث أن استهلاكها يقتصر على السلع الضرورية ، يؤدي إلى ارتفاع أسعار هذه السلع وهذا ما يؤدي بالنتيجة إلى تخفيض استهلاك الفئات الشعيبة في لبنان .

٣ - إن الأيدي العاملة الأجنبية ، لم يقتصر دورها على تعبئة مراكز العمل الشاغرة ، بل باتت تحمل الأيدي العاملة الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة وحدة البطالة بين اللبنانيين .

تشير أخيراً إلى أن حصة الإنفاق الاستثماري خاصة في القطاع الحكومي تعتبر ضعيفة نسبياً إلى حجم الإنفاق العام .

٦ - في طبيعة الإنماء والإعمار :

إن التنمية تعني العملية الكلية المطلوبة للتغير الشامل والمتوازن لقطاعات المجتمع الأساسية من اقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها من القطاعات التي تؤثر في بناء المجتمع وتطوره ولاسيما تنمية القوى البشرية على حد تعبير الدكتور إسكندر بشير . وللإدارة أولوية في تنمية هذه العملية التنموية فهي تساعد في تحديد الأهداف ورسم السياسات وتضطلع بمسؤوليات التخطيط كاملة ومهام الإشراف على تفاصيل الخطط والبرامج المقررة .

إن التنمية الشاملة تتطلب في الأساس التنمية الإدارية . والتنمية الإدارية في لبنان تحول دونها مجموعة مشاكل منها ما يتصل بطبيعة النظام السياسي الاجتماعي ومنها ما يتصل بالمشكلة الطائفية أو باللواء الشخصي عند الموظف.

إن الإنماء الاقتصادي لا يكفي إن لم يكن جزءاً من إنماء شامل متوازن للمجتمع بمؤسساته ومناطقه كافة وفي طبيعتها الإدارية ، مع التأكيد على أهمية العناوين الاجتماعية لأن الإنماء ليس غاية في الأساس بل وسيلة لرفع مستوى معيشة الناس وارتقاءهم .

إن ذلك يستوجب إيلاء التنمية البشرية اهتماماً أكبر عن طريق الاهتمام بالتعليم والتدريب وجعل البحث العلمي في طبيعة اهتمامات من الذين تتوفر بهم إمكانية القيام بذلك .

في الختام لا شك أن هناك إيجابيات عديدة تتحقق في عهد الرئيس الحريري على الصعد الاقتصادية والسياسية ولعل أبرزها حركته غير العادلة خلال العدوان الإسرائيلي نيسان ١٩٩٦ .

الآن أرى أن حكومات الرئيس الحريري الثلاث لم تستطع الوصول إلى أكثر الشعارات التي طرحتها . فالعجز في الموازنة ما زال مرتفعاً وكثافة الاستقرار النقدي كبيرة تتج عنها خلق كتلة ضخمة من الدين العام تستنزف

معظم واردات الخزينة وتحفيض الضريبة لم ينجح في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاعات المنتجة بل توجهت إلى المضاربة والعقارات وسندات الخزينة . والنمو الاقتصادي أحد آثارها تنازلياً بعد ١٩٩٣ .

صحيح أن البلد شديد الحساسية تجاه العوامل الخارجية وخاصة الإقليمية المتعلقة بمسار التسوية ، وصحيح أن هذه العوامل لم تكن مواعيدها لتوجهات حكومات الرئيس الحريري .

إنما لابد من التذكير أن أفضل السياسات هي تلك التي تخلق الظروف وتنهي السياسات الأكثر ملاءمة والمتعددة باستمرار لصالحة البلاد .

١-٢ كلمة رئيس الجلسة سعادة النائب خليل الهااوي

رئيس لجنة المال والموازنة النيابية

إن النشاط الاقتصادي في لبنان قد يكون دائماً في حركة مكثفة في قطاع معين إذ يستقطب معه قطاعات أخرى . وهذا القطاع بالتحديد هو قطاع الخدمات الذي من خصائصه أنه يبعث وفراً مالياً بوتيرة عالية ، ونسبة في الناتج المحلي هي الأعلى في العالم . فما هي إذا التغيرات التي أدت إلى حالة الانكماس والركود في البلاد ؟

أولاً : في الواقع السياسي الأمني

الاعتداءات اليومية في الجنوب من الإسرائيليين انعكست أكثر بعمليه عناقيد الغضب في نيسان الماضي بحيث تظهر للعالم أن الاستقرار في المنطقة ولبنان غير ثابت ، وعملية السلام بظل حكومة تنياهو أصبحت معقدة جداً .

ثانياً : في الأسباب الاقتصادية

أ- غياب الإقراض الطويل الأمد : لا زال الاقتصاد اللبناني يفتقر حتى اليوم إلى القدرة للإقراض الطويل الأمد . و يتجلّى هذا الواقع اليوم في السوق العقاري الإعماري وبالتحديد السكني إذ أن هذا السوق قد استقطب ما يوازي ٧ مليار دولار أمريكي على أساس فرضية ترتكز على أن العرض يخلق الطلب ، بعبارة أخرى أن عدد كبير وغير محدد ، وأنه بالإمكان تسديد قيمة هذه الوحدات نقداً . هذه فرضية خاطئة حكماً إذ أن في غياب الإقراض الطويل الأمد ، وضعف التعاقد الإيجاري لا يمكن تحويل الطلب الكبير للسكن إلى طلب فعال .

ب- توظيف القسم الأكبر من التسليفات المصرفية في سندات الخزينة سعياً وراء تحقيق ربح سريع من معدلات الفائدة الدائنة على الدولار ولليرة ،

-II-

المحور المالي والنقد

الجلسة الثانية

رئيس : النائب الأستاذ خليل الهااوي

رئيس لجنة المال والموازنة النيابية

المقرر : الدكتور محمد شيا

٢-٢ الموازنة وترشيد الإنفاق

الدكتور سعد العنداري
أستاذ مساعد في الجامعة الأمريكية

مقدمة:

تقيم هذه الورقة التوجيهات العامة للسياسة المالية من خلال مراجعة البنود الرئيسية للموازنة العامة في الفترة المتدة بين عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٢ ، وتقديم بعض الأفكار الضرورية لترشيد الإنفاق ، وخلص إلى طرح اقتراح عملي لتطوير آلية للتسليف ضرورية لتحريك العجلة الاقتصادية .

I - الموازنة :

تم التوجهات العامة للسياسة المالية الحالية في مرحلة جديدة بدأت تظهر معالمها بعد جلسة التصديق على الموازنة الجديدة مطلع هذا العام . في هذه الجلسة أحبت السلطة التشريعية دورها الرقابي على موازنة الدولة وضبط الدين الجديد . في الوقت ذاته ، فإن هذا الدور منع الحكومة هامشاً من القدرة على التحرك لحصر بنود النفقات .

تميزت السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦ بمعالم واضحة للسياسة المالية ، فقد عملت الخزينة خلال هذه المرحلة على تطوير لبنان كاقتصاد " الجنة الضريبية " (Tax Haven) . والهدف الأساسي لهذه الاستراتيجية هو جذب الاستثمارات الخارجية - وخاصة اللبنانية منها - لتوظيفها فيه إسهاماً بإعادة تكوين القدرة الإنتاجية للأقتصاد المحلي (Productive Capacity) والتي تأكّلت بصورة شبه كلية خلال سنوات الحرب .

لتحقيق هذا الهدف ، قامت الحكومة بالعمل في اتجاهين :

وهذا التوظيف يجعل اقتصادنا إلى حد كبير اقتصاداً ريعياً وبالتالي غير متوجّع . وما نسبته ٤٢ % من موازنة ١٩٩٧ لخدمة الدين العام إلا الدليل القاطع على أن هذه السياسة غير صحيحة وما نسبته ١٦ % من الناتج المحلي لخدمة الدين تعتبر جداً مرتفعة إذ لا تشجع المستثمرين وبالتالي تخلق حالة انكماش تحول إلى ركود اقتصادي .

جـ- تبع الإنفاق العام بين الموازنة العامة ، التي أصبحت غير قادرة على التأثير الفعلى على الإنتاجية ، إذ أنها محصورة ولأسف بنسبة لا تتعدي ١٠ % منها للمشاريع الإنمائية . وما بين القروض التي تدار من خارج الموازنة والتي تنفق على عملية الإعمار وهذا الواقع لا يعطي المستثمر صورة صحيحة دقيقة عن الواقع المالي برمه في البلاد . إن هذا التبعير في الإنفاق العام يؤثر سلباً على عملية التوظيف و يؤدي إلى خلق انكماش فعلي .

بعض مقترنات الحلول للخروج من مأزق الركود :

أولاً : في الإدارة المالية للدولة : الإدارة الأفضل لا تعني زيادة الواردات وعصر النفقات من الوجهة الحسابية فقط ، ولكن تستوجب إدارة القروض الخارجية الحالية والمرتقبة وتنسيق التزاماتها ، مع دراسة قدرة الاقتصاد على تحملها .

ثانياً: إقرار آلية الإقراض للقطاعات الزراعية والصناعية والسياحية ، وما قد قررته الحكومة من مساعدة هذه القطاعات بدعم ٥٪ على فوائد القروض يجب الإسراع به إذ بهذه الآلية يمكن تشجيع الإنتاج وتتوسيع الأنشطة ، إذ لا يجوز حصر التمويل والتسليف بالتجارة ، وحصر الإقراض المصرفي بنسبة ٨٪ منه للتجارة .

ثالثاً: تحريك وتنشيط السوق المالية لتفعيل البورصة ، وذلك بإنشاء هيئات الرقابية التي تمنع السوق الموازنة وفرض الشفافية ، مع استحداث نظام محاسبي وضرائي دقيق وسهل .

١- تضخم حجم الموازنة العامة من ٢٤٣٧ مليار ل.ل. عام ١٩٩٢ إلى ٧٢٢٥ عام ١٩٩٦ أي ما يعادل حوالي ثلث مرات من الرقم الأول .

٢- تطور جبائية الضرائب الجمركية ورسوم الحروقات السائلة بشكل ملفت من ٣٢٤ مليار ل.ل. عام ١٩٩٢ إلى ما يقدر ب ١٨٠٠ مليار ل.ل. عام ١٩٩٦ ليصبح حصتها من حجم واردات الموازنة حوالي ٤٤٪ . ولقد كان طبيعياً في إطار الاستراتيجية العامة للدولة القاضية بترسيخ اقتصاد الجنة الضريبية الخدمية ، أن تعتمد其 الحكومة اعتماداً متزايداً . وبالرغم من حجمها الكبير في الميزانية العامة ، نجد أن الصناعيين يعتبرونها غير كافية لحماية الصناعات الوطنية .

ويعود السبب في اعتماد الخزينة على هذا الوعاء الضريبي الهام إلى النسبة الكبيرة التي ينفقها الفرد اللبناني على السلع المستوردة والتي تعادل ٥٠ - ٦٠ بالمئة من متوسط دخل الفرد .

٣- بقاء دور الضرائب المباشرة - وتحديداً ضريبة الدخل - هامشياً إذ لا يتوقع أن يتجاوز ٨ - ٩ بالمئة من الواردات .

ذلك أن الخزينة لم توفق في تطوير جبائية ضريبية أرباح الشركات ، كما أن خفض ضريبة الدخل على الرواتب والأجور أتاح إعادة توزيع المداخيل بين الخزينة والعاملين بالأجر (Wage Earners) لمصلحة الآخرين .

٤- استمرار الخلل في الميزانية ليصبح العجز فيها بنديراً . هذا الخلل في جزء كبير منه خارج عن قدرة الخزينة . فبنود النفقات الجارية وخصوصاً الرواتب والأجور هي عرضة للتباينات السياسية أكثر من اندماجها في مضمamar الإدارة المالية للخزينة . وقد تطورت أرقام النفقات الجارية من ١٨٦٧ مليار ل.ل. عام ١٩٩٢ إلى ما يقدر ب ٥٥٥٣ مليار ل.ل. عام ١٩٩٦ .

٥- إسهام هذا الخلل البنيوي في تضخيم الدين العام وبالتالي في كلفة خدمته التي كانت ٤٥٤ مليار ل.ل. عام ١٩٩٢ وارتفعت إلى ما يقدر ب ٢٦٠٠ مليار ل.ل. عام ١٩٩٦ أي ما يفوق ٤٠٪ من حجم الميزانية العامة .

• **الأول :** استبدال النظام الضريبي المعتمل به نهاية عام ١٩٩٣ بنظام بسيط ومحض التجميع . يقتبس هذا النظام الفكرة المطبقة في إندونيسيا عام ١٩٨٤ والمنطقة من فكرة : أن تخفيض نسب الضريبة للجميع هو أكثر فاعلية من تقديم حوافر ضريبية (Tax Incentives) انتقائية تشجيع قطاعات دون سواها .

• **الثاني :** تحقيق الاستقرار النقدي عبر استقرار سعر صرف الليرة ، وقد تم ذلك من خلال بناء احتياطي ضخم بالعملات الأجنبية .

هذه الاستراتيجية حققت نجاحات على أكثر من صيد ، منها أنها مكنت لبنان من جذب مصادر التمويل الخارجية ، تفيذ بعض مشاريع البنية التحتية ، وتخفيف معدلات التضخم . فالسياستان المالية والنقدية أسهمتا في الحد من آثار التضخم السلبية على توزيع المداخيل للسنوات السابقة ، كما أنها نجحت في رفع مستوى الدخل القومي ، كما أشرنا سابقاً .

لكن هذه الاستراتيجية ، في المقابل ، أخفقت في تحقيق الغاية المرجوة ألا وهي جذب الاستثمار الخارجي إلى لبنان ، الذي اقتصر في غالبيته على بعض الاستثمارات العقارية وتوظيفات لسندات الخزينة المحلية والدولية ، دون أن يساهم في تطوير حجم الترسمل والقدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني . فقد استمر ، لا بل وتنامي استيراد السلع الاستهلاكية واقتصر نصيب المعدات والسلع الرأسمالية من محمل هذا الاستيراد على نسب لم تتجاوز الخامسة في المائة سنوياً . وقد يكون السبب الأهم لهذا الإخفاق هو اعتماد سياسة فوائد مرتفعة على الليرة اللبنانية أثارات وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية . وتمثل حمور الانتقادات على أن الحجم الكبير للاحتياطات الأجنبية التي قام مصرف لبنان بتخزينها والدفاع عنها أمام المضارعين أحياناً بكلفة باهظة جداً لا حاجة له إلا إذا تم استخدام هذه الاحتياطات لإعادة بناء القاعدة الإنتاجية شبه المدعومة لاقتصاد ما بعد الحرب .

بذلك يمكننا تلخيص النتائج المالية لهذه الاستراتيجية بما يلي :

II - ترشيد الإنفاق :

تعطي " حصيلة الآراء " (Soldes d'Opinion) التي يرصدها مصرف لبنان من العاملين في قطاعي التجارة والصناعة مؤشراً عن الحركة الاقتصادية . تبين من حصيلة هذه الآراء حتى الفصل الثالث عام ١٩٩٦ (النشرة الفصلية ، العدد رقم ٧٠) إن مؤشرات الركود الاقتصادي بدأت تظهر مع بداية عام ١٩٩٦ . فمقارنة الفصل الأول من ذلك العام بالفترة نفسها من العام السابق يتبين أن الإنتاج ، الطلب الإجمالي والطلب إلى الخارج ، قد انخفض في كافة المناطق الأربع المغطاة (بيروت والجبل ، الشمال ، الجنوب ، والبقاع) ، مع حصول تطور مشابه في حجم مبيعات قطاع التجارة . كما أن المخزون من السلع للقطاعين ارتفع بشكل ملفت في الفترة ذاتها . وقد استمرت مؤشرات الركود في الفصلين الثاني والثالث باستثناء مؤشر إيجابي واحد وهو حجم الاستثمارات في القطاعين في كافة المناطق .

هناك أكثر من مؤشر لتلمس الحكومة لهذا الواقع المستجد منها :

أولاً : قامت الخزينة بالتعاون مع البنك المركزي بتطبيق سقوف على إكتتابات سندات الخزينة تمثيلاً مع طلب البرلمان من أجل تخفيض عبء الدين العام ، وقد سمحت هذه السقوف لمصرف لبنان تخفيض الفائدة على هذه السندات ١٤ - ١٦ % في الفصل الأول من السنة .

ثانياً : أعلنت الحكومة عن عزمها تقديم الدعم للقطاعات المنتخبة بتحمل جزء من كلفة الفروض الممنوحة بواقع ٥ % من الفوائد المدينة .

ثالثاً : أخر لبنان تقديم طلبه للالتحاق بمنظمة التجارة العالمية (World Trade Organization) وبالتالي توقيع إتفاقية الـ GATT ، إذ أن هذه الإتفاقية تمحور حول تحرير التجارة الدولية بالسلع والخدمات على مرحلتين ، يبدأ تطبيق أولاهما بعد ثلاث سنوات وثانيهما عام ٢٠٠٥ . فالخزينة تقدم حاجتها للتمويل من الجمارك المفروضة على الواردات على تحرير تجارتها الدولية .

٦ - بهذا يمكن تصنيف أعباء تمويل الميزانية على المواطنين بالشكل التالي :

أ - إن ضريبة الدخل التي تراجعت حصتها في تمويل الميزانية والتي خفضت نسبتها إلى ما بين ٢ - ١٠ % عام ١٩٩٤ هي ضريبة حيادية (Natural Tax) من حيث أنها على توزيع الدخيل . وهي بهيكليتها الحالية لا يمكن استخدامها كأدلة لتحقيق المساواة (Equity) . ولكن هذا لا يعني - إذا نجحت الخزينة في تحسين كفاءة جيابتها - أن تصبح ضريبة الدخل أكثر عدالة (Fair) .

ب - إن الضرائب غير المباشرة وتحديداً تلك التي تفرض على الاستهلاك كالضريبة الجمركية ورسوم المخروقات السائلة هي ضرائب بطيئتها تنازلية (Regressive) ، وقد يكون أثراً لها على الأدخار أقل سلبية من الضرائب المباشرة ، خاصة إذا أخذنا في عين الاعتبار أن ذوي الدخل المحدود يخصصون ما لا يقل عن ٤٠ % من ميزانياتهم للإنفاق على سلع معفاة كالأغذية .

ج - أما تمويل الدين العام - الذي في طبيعته كالضريبة غير المباشرة - فهو أقل عدالة من سابقته ، فالدين العام يعيض توزيع الدخيل بين الأجيال الحالية والقادمة بحيث تحمل الأجيال القادمة كلفته . إن فوائد الدين المرتفعة تؤمن مردوداً رئيسياً للمدخرين ، الذين عادة ما يكونون من ميسوري الحال . كما أنها تحجب أموالاً استثمارية هامة عن السوق .

إن تبني السلطة التشريعية إلى ضرورة مراقبة العجز وبالتالي الدين العام ، قد يساعد الحكومة في التحرر من الضغوطات السياسية للعمل على تطوير كفاءة إدارتها المالية . عدا ذلك ، فإن مسؤولية تفاصيل الميزان تصبح مسؤولية مشتركة تتحملها الحكومة بقدر ما يتحملها ممثلو الشعب .

العمل المتوفرة لهم ضئيلة أو لا توازي طموحاتهم . و لتحقيق هذا الارتباط ، يمكن تحويل بعض فروع الجامعة إلى معاهد تكنولوجية (Institutes of Technology) تهدف إلى تطوير التعليم المهني العالي المرتبط بسوق عماله لبنان في القرن الواحد والعشرين إلى القيام بإجراء الأبحاث العلمية في مجالات الصناعة والزراعة .

ثانياً : الإنفاق على برامج الصحة العامة ، برامج التغذية ، وعمم المستوصفات في المناطق بدءاً بقرى الصمود .

ثالثاً : تطوير البرامج التي تسهم في إعادة توزيع الاستثمارات من المركز - بيروت - إلى المناطق الريفية (Rural Areas) ، وقطاعياً : من الخدمات والعقارات إلى القطاعات المنتجة وتحديداً الصناعة والزراعة والصناعات الزراعية (Agroindustries) . من الممكن أن يفهم الجميع أن استيراد البترول من السعودية أمر مفرغ منه ، لكن ما هو غير مفهوم وما لا يمكن أن يكون مقبولاً هو أن يستورد لبنان عصير التفاح والعنب منها .

III - تحفيز الاستثمارات المحلية :

انتقل هنا للتركيز على النقطة الأخيرة لأطروح في هذا المختل إحدى الوسائل المحتملة لتحفيز الاستثمارات الوطنية الموجهة لتحقيق عدالة المداخليل .

إن التسليفات المحلية (Domestic Credit) تتقسم إلى تسليفات مصرافية وتمويل مباشر للعزيزنة من قبل الأفراد والمؤسسات غير المصرفية ، وهي تشكل الكلمة الأساسية للاستثمارات المحلية . وكما هو معروف ، فإن هذه التسليفات تتركز تاريخياً في عدد قليل من المستفيدين ، وهي ما زالت على حالها كما تبين إحصاءات عام ١٩٩٦ :

١ - يستفيد القطاع العام في نهاية ١٩٩٦ بحوالي ١٧٢٢٩ مليار ليرة هي حصيلة تمويل الدين الداخلي .

تشير هذه المبادرات إلى إقرار الحكومة ضمنياً بعدم جدواً استراتيجيّة "الجنة الضريبية" أو سياسة "اليد المرفوعة" المقتبسة من الأفكار الاقتصادية للرئيس الأمريكي السابق ريجان والمعرفة بالـ (Reganomics) ، ويبدو أن الريارات التي قام بها المسؤولون في الأشهر الأخيرة إلى ماليزيا وسنغافورة قد أسهمت في تطوير التوجهات المالية - الإنمائية الجديدة . فنجاح هذه الدول - وهي دول نمور شرق آسيا (The East Asian Tigers) - بالإضافة إلى اليابان أثبتت أهمية تحول الحكومة من دور المُخرج إلى دور المُحرّر (Catalyst) لنشاطات واستثمارات القطاع الخاص . هذه الدول تنبع أنظمة اقتصادية حرة كما تفعل الولايات المتحدة الأميركيّة دون أن تمنعها هذه الحرية من منح قطاعات مدرجة في خطة اقتصادية ما الدعم المالي (Subsidy) المباشر أو غير المباشر . فمثلاً : قامت سنغافورة بتقديم الدعم المالي والتسهيلات القانونية وأنشأت المعاهد الفنيّة لتدریب اليد الوطنية العاملة على حسابها لخدمة الصناعات الإلكترونيّة التي تزمع الشركات المتعددة الجنسيّات (MNC'S) إنشاؤها وهي لم تتوخ سوءاً من سلبيات محتملة لنشاطات هذه الشركات على اقتصادها . وكذلك الأمر بالنسبة لليابان التي تعمل على توجيه سياسة الفوائد المنخفضة ، فالفوائد الدائنة لم تتجاوز عن ٥٪ خلال الأربعين سنة الماضية إلا لفترات استثنائية وجيدة وهي حالياً لا تتجاوز الواحد بالمائة . وقد انعكست هذه السياسة على إبقاء الفوائد المدينة متدينة لتحفيز الاستثمارات المحليّة . جميع هذه الاقتصادات تحولت في فترة وجيزة إلى الدول الأكثر نمواً في العالم ، وهي كلها اليوم تصدر الرساميل إلى العالم . فهل للموازنة دور في إحداث هذا التحول ؟

إن ترشيد الإنفاق يحتاج إلى صياغة خطة اقتصادية تعيد النظر باقتصاد الخدمات وتقتبس من تجارب "نمور شرق آسيا" الناجحة والتي يمكن تلخيص خطوطها العريضة بما يلي :

أولاً : إن الإنفاق على نظام تعليم ابتدائي متقدم وعصري أحدى من الإنفاق على تعليم الجامعي . إن واقع الجامعة اللبنانيّة يؤكد ذلك ، ففي حين أنها تساهم بحوالي نصف عدد الخريجين في سوق العمالة سنويًا إلا أن فرص

يمكن في لبنان تطوير آلية شبيهة لفكرة مصرف الغرامين لتوسيع قاعدة التسليفات . ويمكن لهذه الآلية أن تعتمد على المصرف الوطني للانماء الصناعي والسياسي لإدارة القروض الصغيرة التي تتراوح قيمتها ما بين ١٠٠٠ و ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكياً للمستفيد الواحد على سبيل المثال وبالتالي الاستفادة من دعم الخمسة بالمائة المقترحة من الحكومة . ويعد اختيار المصرف الوطني إلى شبه انعدام نشاطه حالياً ، وقد يحتاج إلى تعديل قانونه لتغطي عملياته القطاعات الإنتاجية المختلفة ، أما مصادر تمويله فيمكن أن تأتي جزئياً من أموال صندوق الضمان الاجتماعي (بعد تعديل قانونه) . توظف هذه الأموال مع المصرف الوطني للانماء غير صندوق تابع للضمان الاجتماعي يسمى صندوق الاحتياطي (Provident Fund) . ويقوم المصرف الوطني باستثمار أرصدة هذا الصندوق في أصول منتجة لعائد يسدد منها تعويضات المستفيدين (تعويضات نهاية الخدمة) جزئياً في المرحلة الأولى عوضاً عن تسديدها كلها من الاشتراكات التي تجبي من العاملين كما هو معمول به حالياً .

وأنسجاماً مع هدف تحقيق عدالة توزيع التسليفات يمكن وضع أولويات منها - على سبيل المثال - ما يلي :

- ١ - أن يكون حصول المستفيد على قرض مالي للمرة الأولى .
- ٢ - أن تعطى المرأة والفئات المحرومة فرصة متساوية في تقييم طلباتهم .
- ٣ - أن ترتبط استخدامات هذه القروض بمحقق منتجة وتحديداً في الصناعة والزراعة .
- ٤ - أن تحدد القروض جغرافياً بالمستفيدين في المناطق .
- ٥ - أن توضع شروط واضحة ملزمة للتسديد وقابلة للتنفيذ .
- ٦ - أن تمنع هذه القروض في إطار نظام القروض الجماعية لتحقيق وفر في إدارة القرض .

٢ - يستفيد القطاع الخاص ب ١٣٦١١ مليار ليرة من التسليفات المصرفية . ومن أصل ٣٧٥٣٤ مستفيد ، تبلغ حصة ٤٢٩ مستفيد من هذه التسليفات ٦٣٤٠ مليار ليرة وبواقع ٩,٥ مليون دولار للمستفيد الواحد . (أرقام مرکزية المحاطر) .

٣ - من هذه الأرقام نستخلص أن حصة الخزينة اللبنانية و ٤٢٩ مستفيد تبلغ ٢٣٥٦٩ مليار ليرة ، أي حوالي ١٥٢٠٠ مليون دولار ، وتبلغ نسبتها ٧٦,٤ بالمئة من مجموع تسليفات السوق المحلية في الفصل الرابع من عام ١٩٩٦ .

إن انحصار التسليفات في يد عدد قليل من المستفيدين يحد من المنافسة ومن إمكانية توسيع فرص العمل بالإضافة إلى تكريس اللامساواة في توزيع المدخلات . إن تأخير التحاقنا بمنظمة التجارة العالمية وبأسواق العولمة (Global Markets) لا يعفينا من القيام بحماية المنافسة من خلال سن قوانين منع الاحتكار (Anti - Trust Laws) ، والقوانين التي تعطي كل مواطن الحق في الاستفادة من القروض . في بلد فقير هو بنغلادش بلغ فيه عدد المخロمين من ملكية الأرضي حوالي ٥٠ مليون فلاح عام ١٩٩٣ . لقد نجح مصرف الغرامين (Grameen Bank) الذي أنشأه أستاذ جامعي عام ١٩٨٣ في إيصال التسليفات المصرفية إلى حوالي المليوني مستفيد بمتوسط ٥٨ دولاراً للمستفيد يشرط فيه استخدامها في مشاريع منتجة . ولضمان سداد هذه القروض - التي تمنع دون ضمانات - قام المصرف بتنفيذ هذه القروض عبر آلية الإقراض الجماعي (Group Lending) بحيث يتکفل أفراد المجموعة الواحدة بتسديد القرض لفردي . وقد سنت الدولة قوانين تحرم من يسيء أمانة القرض من الاقتراض من مصادر أخرى ، وبذلك نجح " الغرامين " في حد متاخرات أداء قروضه (Delinquencies) إلى ١,٥ بالمئة . وقد اعتمد هذا المصرف في تمويله على مصادر تمويل مختلفة غالبيتها على شكل هبات دولية . راجع الفصل ٣٧ من of K. Jameson and C. Wilber , The Political Economy of Development and Under devekopment .

- الربح من الشركات الصناعية ، التجارية وغير تجارية .
- الرواتب والأجور والمعاشات التقاعدية .
- الدخل من رأس المال المنقول .

إن هذا النظام الجدولي يبدو عادلاً في معالجة مصادر الدخل كل على حدى ، إلا أنه يمنع المكلفين بالضريبة تشجيعاً وأسلوباً شبه قانوني إلى تحويل مصادر دخلهم إلى تلك التي يفرض عليها النسب الأقل ، مما يؤدي إلى تخفيض إيتامهم الضريبي وبالتالي إلى خفض في دخل الحكومة الضريبي . أما من الناحية الإدارية ، فإن هذا النظام يفرض تعددية في إدارة الضرائب حيث أن سبع دوائر تابعة لمصلحة الواردات^(١) مسؤولة عن عمليات التسجيل ، تنظيم الملفات ، المراقبة والجمع ، فالتعدد في هذه الدوائر ، والنقص في التعاون فيما بينها ، بالإضافة إلى النقص في العامل البشري^(٢) ، والتمرين والإعداد ، ونظم المعلوماتية هي من أهم أسباب عدم الفعالية في فرض وجمع الضرائب . أما فيما يتعلق بالنظام الضريبي اللبناني ، فإن مردودته قد أتاحت المجال للإصلاح إلى حد ما ، فالسياسة الضريبية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي بالإضافة إلى تأمين الأموال اللازمة لإعادة تأهيل وبناء الاقتصاد القومي . ومن هذا المنظار ، تبنت الحكومة اللبنانية عدداً من الإصلاحات في المؤسسات بالإضافة إلى مجموعة من المقاييس لزيادة المداخيل من خلال قانون ضريبة الدخل الصادر عام ١٩٩٣ - ١٩٩٤ والذي شهد تخفيضات في نسب الضرائب .

إن الحكومة قد بروت سياستها في تخفيض نسب الضرائب على أساس تخفيض الحمل الضريبي على الأفراد وتشجيع الاستثمار والإنتاج الصناعي ، وتقليل التهرب من دفع الضرائب بالإضافة إلى زيادة تدفق رأس المال . مخاطراً

١- الدوائر السبع في مصلحة الواردات هي :

دائرة ضريبة الدخل ، دائرة ضريبة الأسلاك المبنية ، دائرة رسم الانتقال دائرة الضرائب الغير مباشرة ، دائرة ضريبة التحسين ، دائرة التشريع الضريبي ، والدائرة الإدارية .
٢- لدى مصلحة الواردات حوالي ٣٦٦ مراقب ضريبي أي ما يعادل مراقب لكل ١٣٠٠٠ مواطن بينما في البلدان الأوروبية يوجد لكل ٥٠٠ مواطن على الحد الأقصى .

٤ - ٣ - الترابط المهيكل بين السياسة الضريبية ، الدين العام والتمويل الخارجي

الدكتور غازي يوسف

أستاذ مساعد - الجامعة الأميركية

سأحاول في هذا البحث إلقاء الضوء على الأسباب وراء نمو الدين العام في لبنان ، وازدياد الاعتماد على التمويل الخارجي للمشاريع الاستثمارية ، وعدم قدرة الحكومة على زيادة دخلها في ظل نظام الضرائب الحالي . كما أني في هذا البحث سأقترح سياسات مختلفة لزيادة المداخيل الحكومية ، وسأناقش الأسباب وراء ميل الحكومة إلى الاعتماد على التمويل الخارجي كرسيلة لتمويل عجزها المالي والمشكلات التي قد تنتج من مثل هذه الوسيلة على اقتصادنا .

١ - نظام الضرائب اللبناني :

نظام الضرائب ، في أية دولة ، يشكل واحداً من أهم آليات التنمية ، فدوره لا يقتصر على تمويل نفقات الحكومة واحتياجات الاستثمار ، بل يتعدى ذلك ليساعد في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العادلة . تعتمد الأنظمة الضريبية على ثلاثة أسس : تشريع الضريبة ، إدارة الضريبة ، ونظام أو سياسة الضريبة . فتشريع الضريبة يتعامل مع نص قوانينها ومبادئها ضمن جوهر القانون ، أما سياسة الضريبة تحدد حجم ، مصادر وطرق جمع الضرائب ، بينما إدارة الضريبة تفذ التشريع فتكلف وتحمّل وتحقق من الضريبة .

إن عدم قدرة الدولة على زيادة دخلها الضريبي يعود إلى وجود ثغرات في كل من الأسس المذكورة من النظام الضريبي اللبناني . من الناحية التشريعية ، فإن نظامنا جدولي نوعي من نسب تصاعدية ، أي أن الدخل الخاضع للضريبة مجرّزاً إلى ثلاثة أنواع :

- الربح من الشركات الصناعية ، التجارية وغير تجارية .

مستوى الدخل الفردي ، درجة اللامساواة في توزيع الدخل ، الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة في اقتصاد هذه الدول كالزراعة والصناعة والخدمات والتبادل التجاري مع الخارج ، والسلطة السياسية وقدرات الحكومة الإدارية . أما الجهد الضريبي فهو مقياس لمجموعة الجهود الإدارية والسياسية التي تعمل لزيادة النسب الضريبية الفعالة ، أو مقياس لنفعية النظام الضريبي لأكبر عدد ممكن من المكلفين .

إن إمكانية الدخل الضريبي في لبنان ستحسن مع ازدياد الدخل الفردي وهو أمر نشهده الآن . فمع ازدياد الناتج المحلي الإجمالي في لبنان بمعدل ١٥٪ بين الأعوام ١٩٩٣ و ١٩٩٦ زاد دخل الدولة بمعدل إجمالي قدره ٢٣٪ ، وبالرغم من هذا التحسن إننا نرى أن هناك متسع كافٍ لمزيد من الواردات وهنا نقترح اعتماد طريقة الدخل الكلي للتشرع الضريبي ، مما يعني العزوف عن الضريبة الجدولية النوعية وإخضاع كل مداخيل الأفراد من أي نوع كانت إلى جدول ضريبي واحد ، بحسب تصاعدية كافية لكي تقلل من الواردات وهذا التوزيع ، ويسهل تسهيل أعمال تسجيل الملفات وتقديمها ومراجعة ومن ثم جمع الضرائب . إنني أعتقد أنه يوجد الآن فرصة مواتحة للسلطات المالية يجب الاستفادة منها وهي بدء وزارة الداخلية بإصدار بطاقات الهوية الجديدة المغネットة بحيث يجري تحويل هذه البطاقة رقمياً يكون هو الرقم الضريبي لكل مواطن يستعمل مستقبلاً كمرجع ممكن للتکليف ولتسهيل الأعمال الإدارية الضريبية تحت ظل تشريع ضريبي كلي .

أما الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية يجب عليها التأثير على إختياراتنا للمماضك الضريبية (Tax Handles) . تاريجياً ولومنا هذا ، لعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً في الاقتصاد اللبناني ومدت الحكومة بأهم مصدر من مصادر دخلها بمعدل يقارب ٤٥٪ من محمل مداخيلها . كما أن لبنان يفاوض للإنتماء إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، سيفرض عليه التقييد بالبندين الأول والثالث للغات (GATT) والذي يمنع جميع الدول المتّمية لهذه المنظمة إعفاءات جمركية للبضائع المستوردة منها إلى لبنان . وبما أن لبنان يفاوض أيضاً اتفاقية تجارية مع دول السوق الأوروبية (EU) التي تدعى إلى إنشاء أسواق

يابداء الرأي قبل الأوان ، لا يسعني إلا أن أشير إلى بعض نقاط الضعف وعدم قدرة هذا الإصلاح على إنجاز بعض الأهداف التي أقرّ من أجلها من ناحية العدالة والفعالية . إن هذا النظام الجديد قد اعتبر مخفضاً من عبء الضرائب على أصحاب الدخل العالي بينما يزيد من عبئها على أصحاب الدخل المتدني من خلال زيادة الضرائب الغير مباشرة والرسوم . ومن ناحية أخرى ، الخوف من زيادة مستقبلية في النسب الضريبية بالإضافة إلى عدم قدرة أو عدم رغبة السلطات القضائية في ملاحقة وفرض العقوبات على المتهربين من دفع الضرائب ، شجع العديد من الشركات والأفراد على عدم الإفصاح عن أرباحهم ومداخيلهم الحقيقة . إن تخفيض الضرائب ، خاصة على أرباح الشركات قد صد بها تشجيع الاستثمار ، إلا أن هنا لم يحدث نظراً لأنه لم يكن مرفقاً بمشاريع البنية التحتية على جمّيع الأصعدة : الإدارية منها كالكهرباء والمواصلات ، والمالية كالبنوك والأسواق المالية ، والقانونية كضمانات في تنفيذ الالتزامات والاتفاقات المعقدة داخلياً وخارجياً ، والسياسية كالاستقرار الأمني والاجتماعي . إن اندفاع الحكومة لتأمين مشاريع البنية التحتية الأنف ذكرها ، مبرر من ناحية محاولتها جلب رؤوس الأموال بغية استثمارها في لبنان ، وكان الإنفاق على هذه المشاريع سبباً مباشراً من أسباب الصعوبات المالية التي تواجهها الحكومة اللبنانية والتي ستنتاشل لاحقاً في هذه الدراسة . أما فيما يختص بالإصلاح الضريبي ، فمن الواقع أنه يجب على الحكومة إعادة النظر في نظامها الضريبي من أجل زيادة إيراداتها .

بغية تقدير فعالية الضرائب في أية دولة ، لا بد من النظر أبعد من مؤشر ساكن كالدخل الضريبي إلى الدخل القومي الذي بالنسبة للبنان تأرجح بين ١٥٪ - ١٩٪ خلال الأعوام ١٩٩٣ - ١٩٩٦ ، وهي نسبة يعتبرها العديد من الاقتصاديين كافية ^(١) . وهنا علينا تقديم مفاهيم أكثر ديناميكية وحركية لتقدير فعالية الضرائب مثل الجهد الضريبي والإمكانية الضريبية . إن الإمكانية الضريبية للدول ، أي قدرتها على جباية الضرائب ترتكز على عدد من الأمور منها :

^١ - هذه النسبة في الدول النامية تبلغ حوالي ٢٥٪ - ٣٠٪ أما في دول طور النمو فتلغ حوالي ١٥٪ - ١٠٪ .

غرامات باهظة ، مالياً وقضائياً ، على المتهربين من دفع الضريبة لدفع المواطنين إلى "زاوية النزاهة" .

تجارية حرة كما تدعو إلى إعتماد تخفيضات جمركية مشتركة على العديد من السلع والبضائع . فإن هاتين الاتفاقيتين في حال اعتمادهما ستتولى على لبنان بخسارة أهم مصدر لدخله التي هو بمثابة ماسة إليها . ولذلك لا يمكن للبنان الاعتماد على الواردات الجمركية كمصدر أساسي لدخله في الأمد القريب ، وعليه البحث عن مصادر جديدة لدخله الضريبي .

إننا نرى من البدائل اعتماد الضريبة على القيمة المضافة (VAT) التي عرفت بأنها من أهم الاجتذابات المالية في القرن العشرين ، والتي اعتمدت بالأنظمة الضريبية لأكثر من نصف بلدان العالم على مدى الثلاثين سنة الماضية ، وعلى لبنان البدء في وضع الأسس لاعتماد مثل هذه الضريبة . فالضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على القيمة التي تضيفها الشركات إلى أسعار السلع والخدمات التي تتوجهها ، وهي ضريبة حيادية ، أي لا تؤثر على قرارات السوق ، يمكن الاعتماد عليها بجباية ورادات مهمة بكلفة دنيا . فهذه الضريبة في حال اعتمادها على مستوى تجارة الجملة (Wholesale Level) وفرضها على الاستيراد والصناعة فقط يمكنها أن تنتج في لبنان حوالى ملياري دولار أمريكي من الواردات ، اعتماداً على أرقام الحركة الاقتصادية للعامين ١٩٩٥ - ١٩٩٦ وعلى أساس نسبة ١٠٪ ، بالمقارنة بـ مبلغ مليار وستمائة مليون دولار أمريكي من الواردات المحققة في العام ١٩٩٦ من جملة الضرائب الغير مباشرة والرسوم التي معظمها واردات جمركية^(١) .

أما بالنسبة للجهد الضريبي ، ومن أجل زيادة النسب الضريبية الفعالة أو من أجل زيادة التبغطية الضريبية ، يجب اعتماد إصلاح إداري على المستوى البشري وعلى مستوى المعدات . من مقومات هذا الإصلاح الاعتماد على طرق أفضل لانتقاء وتدريب موظفي إدارة الضريبة ، وضمهم تحت دائرة واحدة متكاملة ، والعمل على توصيف الوظيفة التي من شأنها توسيع وتوزيع الصالحيات والواجبات على مختلف الموظفين . بالإضافة إلى وجوب فرض

١ - تقديرات سنة على دراسة : النظام الضريبي في لبنان - الضريبة على القيمة المضافة ، ماجستير آداب ١٩٩٧ ، رنا خوري ، دائرة الاقتصاد الجامعية الأميركية في بيروت .

٢ - تفاقم الدين العام في لبنان :

من أجل فهم أفضل للمشاكل المالية التي تمر بها الحكومة اللبنانية ، لا بد لنا إلا أن نستعرض مالية الدولة العامة من منظار تاريخي . ففي الأعوام ١٩٦٤ - ١٩٧٤ إزداد الناتج المحلي بمعدل ٥,٣٪ و ٧,٥٪ عاكساً مرحلة استقرار سياسي ومرحلة غلو اقتصادي متراجع . لكن هذا الوضع لم يحول دون حدوث عجز في الميزانية بنسبة ٦,٢٪ خلال الأعوام ١٩٧٠ - ١٩٦٤ لكي يتبعه فائضاً في الميزانية بمعدل ٢,٨٪ خلال الأعوام ١٩٧٤ - ١٩٧١ . مع اندلاع الحرب الأهلية في لبنان شهد الوضع المالي للحكومة تغيراً جذرياً في بيته ، فاضمحلت واردات الحكومة بشكل شبه تام لعدة أسباب ، منها عدم إنتظام الجباية ، وعدم قدرة السلطة السيطرة على مواطنها ، والتهاون من دفع الضريبة ، والخسائر المادية والبشرية التي ألحقتها الحرب بالمواطنين . فهذا الوضع حول وفر الميزانية الذي بلغ ٤٪ في العام ١٩٧٤ إلى عجز بلغ ٧,٧٪ في العام ١٩٧٦ ، وإلى عجز بمعدل ٣١٪ خلال الفترة ١٩٧٧ - ١٩٨١^(١) . من أجل تمويل هذا العجز ، تحولت الدولة إلى الاقتراض من مصرف لبنان ، من البنوك التجارية ومن الخارج .

إن تمويل العجز المالي للميزانية عن طريق المراسيم الحكومية وعن طريق التدابير النقدية التي فرضها مصرف لبنان على البنوك التجارية كان لها تأثيرها السلبي على الاقتصاد اللبناني . كما أن تمويل العجز عن طريق زيادة الكتلة النقدية (طبع العملة) أدى إلى ارتفاع حاد لنسبة التضخم في الأسعار ، كما أنه أدى إلى تحويل الرساميل المالية المتاحة للاستثمار من استعمالها في القطاع الخاص إلى استعمالها في القطاع العام عن طريق الإستيدان القسري . إن حصة الدولة في الناتج الاقتصادي ارتفع من ٨٪ ما قبل الحرب إلى أكثر من ٢٥٪ في مرحلة ما بعد الحرب . أما نفقات خدمة الدين التي كانت تشكل نسبة ٤,٢٪ من مجمل نفقات الدولة في العام

١٩٨٧ و ٥٪ في العام ١٩٧٩ بلغت ٣٦٪ في العام ١٩٩٦ و ٤٢٪ في العام ١٩٩٧ . إن هذا العجز في موازنة الحكومة المثلثة بتفاقم الدين العام ، ومن نتيجته ازدياد نسب نفقات خدمة الدين من بمحمل النفقات ، هو المشكل المالي الرئيسي للدولة اللبنانية ويمكن اعتباره كإرث حرب من جهة ، ونتيجة ازدياد حاجات الحكومة للنفقات الجارية والاستثمارية في موازناتها من جهة أخرى .

في مرحلة ما قبل الحرب كانت الحكومة اللبنانية تخصص الثلث من بمحمل نفقاتها للمشاريع الاستثمارية مقارنة لنسبة بلغت ٦٪ في العام ١٩٩٢ ، ١٣٪ في العام ١٩٩٣ ، ٢٠٪ و ١٣٪ في العامين ١٩٩٥ و ١٩٩٦ . إن هذه النسب المتداينة هي مؤشر هام للتغيرات الهيكيلية لمالية الدولة اللبنانية ، إذ توذن بعدم فعالية نفقات الميزانية التي أصبحت بمعظمها مخصصة لنفقات ضرورية كالنفقات الجارية من رواتب وأجور وخدمة الدين . كما أن النفقات الاستثمارية المتداينة هذه تتوضح عدم قدرة الحكومة على التأثير على رسملة الاقتصاد عن طريق تمويل داخلي ولذلك كان على الحكومة الاعتماد على التمويل الخارجي مثل هذه النفقات .

إن تاريخ الفكر الاقتصادي يؤكّد إن ازدياد رأس المال الحقيقي هو شرط ملزم للإنماء . أما ازدياد رأس المال هو نتيجة ازدياد في الاستثمار ، وهنا يطرح سؤال مهم يجب الإجابة عليه هو كيف يتم تمويل الاستثمار ؟ وهنا لا يجب فهم هذا السؤال كالسؤال عن مصدر المال ، بل عن مصادر الشروة لدعم وإمداد الاستثمار الحقيقي في رأس المال .

لفهم ضرورة التمويل لا بد من إدراك واستيعاب العلاقة التحليلية بين مصادر الدخل القومي واستعمالاته .

مصادر الدخل $M - C - I - G - X$ تساوي استعماله $C + S + T$ حيث أن : C = استهلاك الأفراد ، I = إجمالي الاستثمار ، G = مصاريف الحكومة ، X = الصادرات ، M = الواردات ، S = إجمالي المدخرات ، T = الضرائب .

$$C + I + G + (X - M) = C + S + T$$

١ - النسب والأرقام مبنية على دراسات ونشرات مصرف لبنان.

في إعادة ترتيب هذه المساواة :

$$(I+G) - (S+T) = (M-X)$$

إن هذه المعادلة البسيطة تدل بأنه عندما تتفق أية دولة على الاستثمار وعلى المصادر الحكومية أكثر مما تكسب من الأدخار الفردي والضرائب ، ستفوق واردهاته صادراته وسيصاب اقتصاده بفجوة في ثروته . وعندما يفوق الاستيراد (الواردات) الصادرات (الصادرات) يواجه البلد نغرة في العملات الأجنبية يجب ملؤها ، أما بخسارة جزء من احتياطي العملات الأجنبية وإما بالإقتراض أو التمويل الخارجي كالهبات والقروض من دول أجنبية والإقتراض من بنوك أجنبية على أساس ضمانات من الدول المقرضة ، والاستثمارات الفردية الأجنبية ، والقروض من البنك الدولي .

كما أن هذه المعادلة البسيطة توضح العلاقة بين السياسة الضريبية ، الدين العام والتمويل الخارجي في لبنان . فمن أجل تمكين النفقات الحكومية والاستثمار لا بد من زيادة الأدخار ، أو الضرائب أو الواردات . ولقد تطرقت في القسم الأول من هذا البحث لبعض السياسات التي من شأنها زيادة الإيرادات الحكومية . أما فيما يختص بالأدخار ، فازدياد اختياري لمدخرات الأفراد عن طريق تقليل نفقاتهم الاستهلاكية هو أمر غير محتمل نظراً للتدني الدخل الفردي في لبنان . فعوضاً عن الاتكال على هذا النوع من الأدخار ، شرعت الدولة للاعتماد على طريقة الأدخار القسري عن طريق الضرائب والإقتراض الإلزامي ، فكان لابد للواردات (الاستيراد) أن ترتفع مما أدى إلى النغرة في العملات الأجنبية الآنف ذكرها . الإيرادات المالية لملء هذه النغرة يمكن تحويل رأس المال الحقيقي بشكل الواردات المتتفق على الصادرات . ومن هنا يعتمد لبنان على مصادر خارجية لاحتياجاته الاستثمارية ، تمويل معظمها من نوع القروض الحكومية الخارجية والقروض من بنوك أجنبية .

يستعمل البنك الدولي مقاييساً لهروب رأس المال وهو المتبقى الصافي بطرح استعمالات رأس المال الأجنبي (العجز في ميزان الحساب الجاري + الزيادة في احتياط العملات الأجنبية) من مصادره (الاقتراض الخارجي + الاستثمار الأجنبي المباشر) .

تطبيقاً لهذا المقاييس واعتماد القيم للبنان في العام ١٩٩٥ :

اقتراض خارجي ٨١٢ مليون دولار أمريكي + استثمار أجنبي مباشر ٩٤٩ مليون د.أ . ناقص عجز في ميزان الحساب الجاري ٤٨٩٨ مليون د.أ . + زيادة في احتياط العملات الأجنبية ٦٧٣ مليون د.أ . = يساوي ٣٨١٠ مليون دولار أمريكي قيمة هروب رأس المال في لبنان لعام ١٩٩٥ .

إن هروب رأس المال هذا بالإضافة إلى الحد من فعالية الاستثمارات فهو قد يحد أيضاً من قدرة لبنان على خدمة الدين على الأمد الطويل من حيث عدم توافر العملات الأجنبية الضرورية لخدمة الدين وسداده .

أخيراً علي في ختام هذا البحث أن أقول كلمة عن إدارة العجز حيث تلعب نفقات الحكومة دوراً هاماً ، خاصة إنه في المدى المنظور ، طالما الحكومة ليس باستطاعتها زيادة إيراداتها ، فعليها الحد من نفقاتها خاصة النفقات الثابتة . كما عليها ترشيد الإنفاق وإعادة توجيهه إلى مجالات مت荡حة في الصناعة والزراعة وإلى بنى تحتية اجتماعية ضرورية كالتعليم والإسكان والطبابة . إن البنية التحتية الاجتماعية الصالحة مسؤولة عن بناء المواطنة الوعية لدى الشعب اللبناني الذي إذا طلب منه المساهمة في بناء وطنه عن طريق تضحيته ببعض من استهلاكه ، أي بزيادة إدخاره ، وإذا ما كلف بضربيه ما ، وإذا دعي لزيادة إنتاجيته ، كان لها جميئاً من زاوية القناعة والعدل والتزاهة .

Net Public debt (1992 - 1997)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Budget deficit	1,081	1,162	2,963	2,823	3,692	2,300
Net domestic debt	NA	4,407	6,712	9,287	13,315	15,615
Foreign debt	NA	559	1,271	2,083	2,745	3,987
Net public debt	4,383	4,966	7,983	11,370	16,060	19,602

* As forecasted by the Ministry of Finance .

NA stands for NOT AVAILABLE

Summary of Government Finances

(in billions of LBP.)

	Actual 1993	Actual 1994	Actual 1995	Actual 1996	Actual 1996	11997
Revenues	1,855	2241	3033	4025	3533	4100
Indirect taxes, of which	743	921	1483	1830		2092
Custom duties	663	791	1320	1800		1800
Direct taxes and other	1112	1320	1550	2142		2008
Expenditures	3017	5204	5856	6458	7225	6400
Current expenditures	2624	3954	4640	5588		5924
Wages and Salaries	1295	1710	1869	1092		2257
Domestic interest	754	1472	1745	2250		2500
Others	575	772	1026	2246		967
Capital Expenditures	393	1250	1216	870		475
Deficit (in percent)	1162	2963	2823	2433	3692	2300
Revenue /GDP	14.4	14.9	17.1	19.7	17.3	17.4
Expenditures /GDP	23.4	34.6	32.9	31.6	35.4	27.2
Dept Service /GDP	5.8	9.8	9.8	11.0		11.5
Deficit / GDP	9.0	19.7	15.9	11.9	18.1	9.8
Gross Debt /GDP	49.5	70.4	79.2	80.8		84.6
Net dept /GDP	38.7	52.9	64.1	67.6		73.1

Reference : Ministry of Finance .

Summary of Government Finances

(in billions of LBP.)

	1992	1993	1994	1995
<u>Revenues</u>	1.138	1.855	2.241	3.033
Indirect taxes , of which	467	743	921	1.483
Custom duties	323	663	791	1.320
Direct taxes and others	671	1.112	1.320	1.550
<u>Expenditures</u>	2.219	3.017	5.204	5.856
Current expenditures	2.073	2.624	3.954	4.640
Wages and Salaries	660	1.295	1.710	1.869
Debt Service	518	784	1.488	1.875
Others	895	545	756	896
Capital Expenditures	146	393	1.250	1.216
<u>Deficit</u>	1.081	1.162	2.963	2.823

GDP , Financial indices , and Net Public Debt

(in billions of LBP.)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Nominal gdp	9499	13122	15305	18028	20552	23840
Deficit	1081	1162	2963	2823	3692	2300
Deficit / GDP	11.38%	8.86%	19.36%	15.66%	17.96%	9.65%
Net Public Debt / GDP	46.14%	37.84%	52.16%	63.07%	78.15%	82.22%

The Ministry of Finance assumed an increase of 800 million USD to the Lebanese Foreign Debt for 1997 .

	1992	1993	1994	1995	1996
I.Revenues from Direct taxes and fees as % of Debt Service	136.46%	61.09%	91.69%	77.62%	51.16%
II.Revenues from Indirect taxes and fees as % of Debt Service	130.99%	83.45%	108.13%	81.34%	72.31%

	1992	1993	1994	1995	1996
Revenues as % of GDP	9.54%	13.20%	14.93%	18.13%	19.87%
I.Revenues from Direct taxes and fees as % of GDP	3.72%	4.90%	5.88%	7.20%	6.60%
II.Revenues from Indirect taxes & fees as % of total GDP	3.57%	6.70%	6.94%	7.54%	9.30%

Revenues as Percentage of Revenues , Spending , Debt

Service and GDP

(Budget Figures - FOR YEARS 1992 TILL 1996)

	1992	1993	1994	1995	1996
Revenues from taxes as % of Revenues	55.12%	57.90%	52.78%	48.89%	59.05%
I.Revenues from Direct taxes and fees as % of Total Revenues	38.97%	37.15%	39.42%	39.68%	33.07%
II.Revenues from Indirect taxes & fees as % of total Revenues	37.41%	50.75%	46.49%	41.59%	46.74%

Revenues As Total of Spending	58.79%	50.05%	54.69%	53.28%	59.26%
I.Revenues from Direct taxes and fees as % of Total Spending	22.91%	18.59%	21.56%	22.20%	20.62%
II.Revenues from Indirect taxes & fees as % of total Spending	21.99%	25.40%	25.42%	23.27%	29.15%

IV. Miscellaneous Revenues of which	19.74%	11.40%	13.19%	13.17%	14.80%
Revenue from Ports Authority	0.03%	0.12%	0.18%	0.13%	0.12%
Revenue From Interest on Deposits	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
Revenue Form companies with State Licence	0.00%	0.15%	0.11%	0.00%	0.00%
Revenue From All companies	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%	0.00%
Revenue From BDL Profits and FX dealings	10.80%	3.70%	4.99%	3.17%	3.48%
Revenue Form Settlement of illegal construction	0.00%	2.94%	2.23%	3.17%	3.73%

Reference : Lebanese Budget For the Years 1992-1996

Evolution of nominal GDP

(in Billions LBP.)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Nominal GDP	9,499	13,122	15,305	18,028	20,522	23,840

(Budget Figures)

Evolution of nominal GDP

(in Billions USD.)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Nominal GDP	5,17	7,67	9,29	11,3	13,24	15,36

N.B.: (1 USD = 1552 LBP.)
(in Billions of LBP.)

REVENUES BY CATEGORIES AS PERCENTAGE OF TOTAL REVENUES

(Budget Figures)

	1992	1993	1994	1995	1996
Expected Revenues (LL mn)	972,450	1,701,361	2,245,765	3,150,000	4,022,265
I Revenues From Direct Taxes & Fees	38.97%	37.15%	39.42%	39.68%	33.07%
Chapt. 1-Direct Taxes	24.27%	16.76%	16.04%	17.14%	14.30%
of which , built real Estate property tax	0.93%	1.47%	2.67%	5.56%	3.11%
incomtax	20.57%	10.87%	8.91%	7.94%	8.70%
Chapt. 2-Direct fees and Stamps	13.47%	19.51%	22.49%	21.75%	18.02%
Chapt. 3- Construction Revenues	1.23%	0.88%	0.89%	0.79%	0.75%
II.Revenues From indirect Taxes and Fees	37.40%	50.75%	46.49%	41.59%	46.74%
Chapt. 1- Consumption Tax Revenues	6.56%	9.61%	9.75%	9.84%	1.99%
of which, Fuel Tax	4.11%	5.88%	5.57%	7.14%	0.00%
Chapt. 2- Custom Duties Rvenues	30.85%	41.14%	36.74%	31.75%	44.75%
III. Revenues From state property & Masaleh	3.87%	0.69%	0.90%	0.79%	0.42%

٤ - الاستقرار النقدي والكلفة

الأستاذ توفيق شبور

مدير الشؤون الخارجية - مصرف لبنان

- ١ - مقدمة .
- ٢ - التطورات خلال الحرب .
- ٣ - الوضع النقدي خلال ١٩٩١ - ١٩٩٢ .
- ٤ - الوضع النقدي بعد ١٩٩٢ .
- ٥ - اعتماد سياسة استقرار سعر الصرف .
- ٦ - الوسائل النقدية المتبعة لتحقيق سياسة استقرار سعر الصرف .
- ٧ - الاختبارات التي تعرضت لها هذه السياسة .
- ٨ - كلفة اعتماد سياسة الاستقرار النقدي وسبل معالجتها .
 - ١/٨ - بالنسبة لتمويل القطاع العام .
 - ٢/٨ - بالنسبة لتمويل القطاع الخاص .
- ٩ - إعفاء المصارف من وجوب الاكتتاب بسندات الخزينة .
- ١٠ - النتائج الرئيسية لسياسة استقرار سعر الصرف .
- ١١ - مناقشة الآراء القائلة بسلبيات سياسة استقرار سعر الصرف .

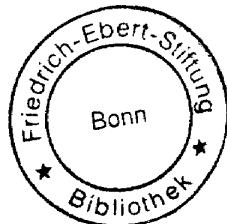


	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Total Expenditures (A+B)	1,654	3,400	4,106	5,630	6,458	6,400
A. Current Expenditures	1,424	2,909	3,309	4,583	5,588	5,924
Debt Service	405	840	920	1,610	2,600	2,700
B. Investment Expenditures	230	491	797	1,047	870	476
Total Revenues	972	1,701	2,246	3,150	4,025	4,100
Deficit	682	1,699	1,860	2,480	2,433	2,300
Surplus or Primary Deficit	277	859	940	870	(167)	(400)
Deficit / Expenditures	41.23%	49.97%	45.30%	44.05%	37.67%	35.94%

Actual Budget Accounts

(in Billions of LBP.)

	1992	1993	1994	1995	1996	1997
Total Expenditures	2,219	3,017	5,024	5,856	7,225	6,400
Debt Service	518	784	1,488	1,875	2,653	2,700
Total Revenues	1,138	1,855	2,241	3,033	3,533	4,100
Deficit	1,081	1,162	2,963	2,823	3,692	2,300
Surplus or Primary Deficit	563	378	1,475	948	1,039	(400)
Deficit / Expenditures	48.72%	38.52%	56.94%	48.21%	51.10%	35.94%
Debt Service / Expenditures	23.34%	25.99%	28.59%	32.02%	36.72%	42.19%



التقلبات في الأسعار خشية في التعاقد للأجال طويلة . إذ كلما ارتفعت معدلات التضخم انخفضت المدة التي يقبل خلالها الدائون البقاء على معدلات فائدة ثابتة . ويتبعد عن ذلك إحجام المستثمرين عن القيام بمشاريع استثمارية جديدة أو توسيع مشاريعهم القائمة وانصرافهم نحو الاستثمار في أعمال المضاربة في شتى أنواعها .

وتزافق عادة زيادة معدلات التضخم بزيادة في معدلات الإنفاق الحكومي تفوق بمجمل كبير معدلات الزيادة في الإيرادات العامة ، الأمر الذي يؤدي إلى دخول الاقتصاد دوامة تضخم تزداد فيه بإضطراد معدلاته . والتضخم يجعل النظام الضريبي غير فعال ، وبؤدي وبالتالي إلى تأثيرات تحريفية لجهة تحديد مجال الاستثمار بتوجيهه رؤوس الأموال نحو العمليات المالية لا الاقتصادية .

ورعما يحصل اعتراض على نظام استقرار الأسعار بالقول أن من المفيد في وقت معين وجود معدلات فوائد حقيقة سلبية لإعطاء نوع من الدفع الاقتصادي ، إلا أن الرد على ذلك هو أن التجارب قد أظهرت أن الحاجة إلى هذه المعدلات لمعالجة الركود الاقتصادي ناجم بالدرجة الأولى عن أخطاء في السياسات النقدية المعتمدة سابقاً ، وبالتالي فإن إتباع سياسة نقدية صائبة وثابتة من شأنها التخفيف من واقع التقلبات الاقتصادية بين الفورة والركود وتنتفي إذ ذاك الحاجة إلى معدلات فوائد حقيقة سلبية .

كذلك هناك اعتراض آخر شائع مضمونه أن تركيز السياسة النقدية على هدف استقرار الأسعار يعني عدم الاهتمام بالاقتصاد الحقيقي . وهذا الاعتراض اكتسب التأييد الشعبي في أوروبا مؤخراً عندما تصاحب انخفاض التضخم في أوروبا مع ارتفاع معدلات البطالة وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره بالسابق . والمصارف المركزية تتحذّل عادة جانب الحذر والحيطة والتحدى عن العلاقة ما بين السياسة النقدية والعملة . كذلك فإنه بالرغم من عدم وجود علاقة اضطرارية على المدى البعيد بين التضخم وزيادة الناتج فإن ذلك لا ينفي وجودها على المدى القصير .

ثبتت التجربة يوم بعد يوم أهمية توجه ونجاح السياسات المالية والنقدية في الحافظة على الاستقرار في المستوى العام للأسعار ، وبالتالي تحبب الآثار السلبية الخطيرة للتضخم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

فالتضخم يربك مرتکرات القرارات الاقتصادية للمستهلكين والمتاجر على السواء ، إذ يغسل آلية السوق في اعتماد الأسعار في مؤشر حقيقي لقيمة أو الكلفة وفي خلق واقع يصعب معه التمييز بين ارتفاع أسعار الناتج عن التغير الحقيقي في العرض والطلب وارتفاع الأسعار الناتجة عن التضخم العام .

ويدفع انخفاض القيمة الشرائية للعملة الوطنية الحالى بسبب تضخم ، الأفراد والمؤسسات إلى التخلّى عن استعمال هذه العملة ، واقتضاء العملات الأجنبية ذات القيمة الشرائية المستقرة بدلاً منها ، وهذا الأمر يؤدى إلى تزايد صعوبة التحكم بالوضع النقدي فضلاً عن خسارة الفوائد التي كان من الممكن استيفاءها عن المبالغ التي تم تحويلها إلى العملة الأجنبية . من جهة أخرى يعيق التضخم عملية الادخار لدى الأفراد والمؤسسات ويقلل من فعالية الاقتصاد بتشجيع الأفراد ورجال الأعمال على التخزين وإدخال عامل علاوة التضخم في معدلات الفائدة الطويلة الأجل . أيضاً يتسبب التضخم بإعادة توزيع الدخل والثروة بصورة اعتباطية وغير عادلة عن طريق انتقال الثروات من الدائنين إلى المدينين ومن ذوي الدخل الشاين إلى غيرهم الأمر الذي يؤدى إلى خسارة التألف الاجتماعي . ويجعل الخلل العيق عندما يكون هناك تزايد مستمر في حجم دين القطاع العام إذ ينقص التضخم من عباء هذا الدين من إنشاء ضريبة تضخمية تصيب الناس بطريقة عشوائية وتقلص من مداخيلهم لصالح القطاع العام .

كما يدفع التضخم إلى هدر طاقة الأفراد والمؤسسات في البحث عن وسائل تحمي عوائدهم من العمليات الاقتصادية التي يجرؤونها أو عن تدابير تهدف إما إلى تأخير المدفوعات أو إلى تسريع التحصيل وهذه الجهد تفيد على الصعيد الفردي لكنها غير فعالة على الصعيد العام . وينجم عن التضخم وعن

- ٢ - اتساع الاتفاق ، على سياسة استقرار الأسعار ، لتشمل أكبر قدر ممكن من المسؤولين والفعاليات ، فهذا الأمر من شأنه أن يؤمن أيضاً استقراراً اقتصادياً يمكن الحكومات من تخصيص وقتها وقدراتها لمناقشة الأمور الحيوية الأخرى .
- ٣ - وجود توازن قابل للاستمرار بين العرض والطلب على العملات الأجنبية ، الأمر الذي يتطلب بدوره توافر مرتکزات اقتصادية ضرورية لهذا التوازن .
- ٤ - قدرة السلطات النقدية على معالجة الضغوط القصيرة الأمد التي قد يتعرض لها السوق النقدي من خلال أدوات السياسة النقدية المناسبة دون الحاجة إلى فرض أي قيود على المدفوعات الخارجية أو حرية التحويل والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى غير التسخنة المرجوة .
- ٥ - وجود تناسب بين السياسة المالية والنقدية يعنى أن لا تتجه أي منها إلى إحداث آثار معاكسة للسياسة الأخرى . والتجارب أثبتت منذ الثلاثينيات ضرورة التخلص عن الموقف الذي يقول أن الحركات التضخمية والانكماسية يمكن السيطرة عليها على الدوام بواسطة سياسة الائتمان لمروتها النسبية بالمقارنة مع السياسة المالية .
- ٦ - وجود إطار قانوني محدد لهمة وصلاحية المصرف المركزي بالمحافظة على استقرار الأسعار . مع التركيز على أهمية الاستقلالية والشفافية في أداء المصرف المركزي .

أيضاً هناك من يرى أن التضخم ضروري للنمو ، وأن الانتقادات السابقة التي وجهت للتضخم ، إنما توجه أساساً في فترات التضخم الجامع والزيادة السريعة لمستوى الأسعار وليس لفترات التضخم ذو المعدلات المنخفضة . فالاستثمار يتحفز أكثر بالخوف من ارتفاع التكلفة الرأسمالية في المستقبل ، ويمكن تحقيق حجم أكبر لمستوى العمل عند مستوى أقل من الأجر . وبرنامجه استعمال التضخم كوسيلة تمويلية يمكن الدفاع عنه خصوصاً في البلاد النامية حيث من الصعب حصول ادخار اختياري ومن غير المستحب أيضاً فرض الادخار عن طريق الضرائب على أن توافر شروط كثيرة أهمها مسؤولية الحكومة عن قسم كبير من التنمية ، وقدرتها على تنظيم الاستثمارات الخاصة . الرد على هذا الرأي هو أن هناك خطراً حقيقياً من إحتمال عدم السيطرة على التضخم بعد البدء به فلا وجود لتضخم مقيد أو مسيطر عليه ، كما أن الارتفاع التضخمي للأسعار سيضر بالفتات المحدودة الدخل .

وللسياسة النقدية دور مهم في معالجة التضخم فمعظم الدراسات الاقتصادية والإحصائية تؤكد وجود علاقة وثيقة بين نمو الكتل النقدية ومعدلات نمو الأسعار . ومنذ أواخر السبعينيات تعزز تركيز المصارف المركزية للبلدان الصناعية والنامية ، على حد سواء ، على هدف استقرار الأسعار عن طريق الحفاظ على معدلات نمو معتدلة للكتلة النقدية .

وعند التحدث عن الاستقرار النقدي ، فإن قياسنجاح السياسة النقدية ليس بأن يكون معدل التضخم أدنى من رقم معين لمدة معينة ، بل بقدرتها على جعل التوقعات تصب في خانة أن التضخم لن يكون عاملاً أساسياً في اعتماد القرارات الاقتصادية المستقبلية . ونجاح السياسة النقدية المساهمة بتحقيق الاستقرار النقدي مرتبط بتوازن عدد من الأمور أهمها :

- ١ - تمنع المصرف المركزي بالمصداقية في سياساته المعتمدة على استقرار الأسعار ، بعدم سماحة لبعض الهزات أن تزيد من ارتفاع معدلات التضخم ، لأن الشمن الذي سيدفعه لتخفيض التضخم على المدى البعيد سيكون أكثر كلفة . وتمكن المصرف المركزي من ثبيت مصداقته في المحافظة على سياسة استقرار الأسعار من شأنه التخفيف من تأثير أية تقلبات تضخمية مستقبلية .

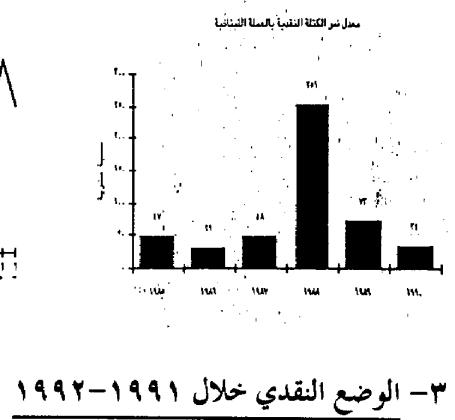
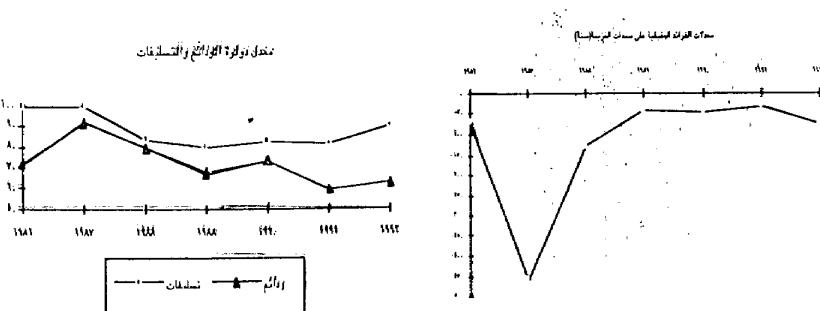
٢ - التطورات خلال الحرب

بعد اندلاع أحداث ١٩٧٥ ، غابت سيطرة الدولة تدريجياً على المرافق الأساسية وانتهى الأمر إلى نضوب مواردها ، وغدت التطورات النقدية رهينة عاملين رئيسين :

- تمويل عجز الخزينة المتزايد ، أولاً من قبل مصرف لبنان بقرض مباشر أو بالأكتاب بسندات الخزينة من السوق الأولى ثم لاحقاً ، من خلال الجهاز المصرفي بالرزم الأخيرة بحمل محفظة من سندات الخزينة توازي ٤٠٪ من التزاماتها بالعملة اللبنانية في مرحلة أولى و ٦٠٪ منها في مرحلة لاحقة .

التطورات النقدية السابقة ، إضافة إلى اضطرار مصرف لبنان إلى منح العديد من القروض لمعالجة تعثر أحد عشر مصرفًا خلال عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، أدت إلى نمو الكتلة النقدية وتغيير تركيبتها وتدھور سعر صرف الليرة اللبنانية . وقد تمحض عن كل ذلك الآثار التالية :

- جعل معدلات الفوائد الحقيقة سلبية .
- ارتفاع الدولار في الودائع وفي التسليفات
- تصاعد فعالية السياسة النقدية بقلص استعمال النقد اللبناني .



٣- الوضع النقدي خلال ١٩٩٢-١٩٩١

شهد الوضع مرحلة هدوء أمني ، حصل فيها زيادة في الناتج المحلي بنسبة ٤٠٪ ، وفائض في ميزان المدفوعات بلغ ١٠٧٤ مليون دولار وزيادة في معدل النمو الحقيقي .

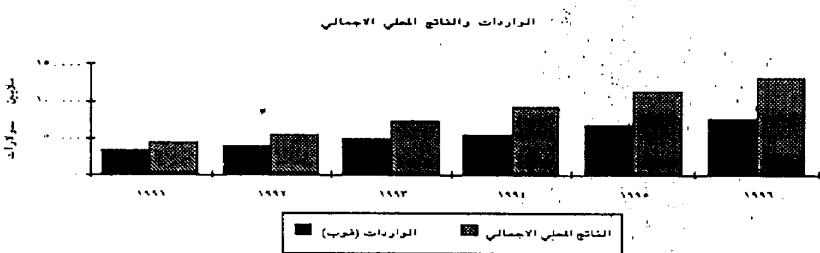
التطورات السابقة انعكست استقراراً نسبياً في سعر صرف الليرة اللبنانية خلال عام ١٩٩١ بالرغم منبقاء معدل التضخم مرتفعاً بمحدود ال ٥٪ وارتفاع حجم الكتلة النقدية بالليرة اللبنانية بسبب زيادة نفقات الدولة وتحول المدخرين إلى العملة اللبنانية .

والامر السلبي حصل عام ١٩٩٢ بسبب إظهار أرقام المرازنة عجزاً كبيراً ناجماً عن الزيادات المرتفعة لأجور موظفي القطاع العام . أضفت هذه الأرقام الثقة بمستقبل العملة اللبنانية وأحافت المودعين من انعكاسات الزيادة على التضخم فحصل تحول كثيف نحو العملات الأجنبية .

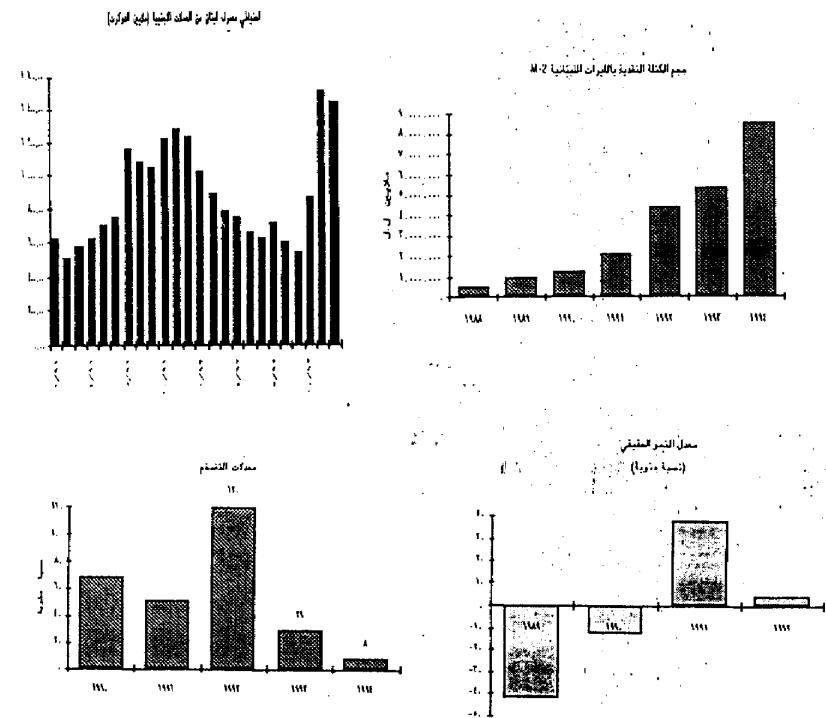
حاول مصرف لبنان تحفيض الضغوط على الليرة بامتصاص فائض السيولة عن طريق التدخل في سوق القطع . فتندى مخزونه من العملات الأجنبية إلى حدود مقلقة ، مما اضطربه إلى وقف تدخله في سوق القطع في أواخر الفصل الأول من العام المذكور وفقدت الليرة اللبنانية حوالي ٦٥٪ من قيمتها خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ١٩٩٢

٤- الوضع النقدي بعد ١٩٩٢

انتهت الانتخابات النيابية في تشرين الأول من العام ١٩٩٢ وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة السيد رفيق الحريري الذي أعلن برنامجاً طموحاً لإعادة إعمار البلاد . وأولى الآثار التي نجمت عن هذا الحدث السياسي تحول الطلب في سوق القطع نحو العملة اللبنانية وعودة تدفق الرساميل والتحاويل الأجنبية للاستثمار في لبنان . فزاد احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية من ٥٤٤,٩٧ مليون دولار في نهاية شهر أيلول من عام ١٩٩٢ إلى ١٤٤٧,٥٤ مليون دولار في نهاية العام أي بزيادة تبلغ حوالي المليار دولار ترافق ذلك مع تراجع سعر صرف الدولار من ٢٥٣٠ ل.ل. (معدل وسطي شهري) خلال أيام سبتمبر ١٩٩٢ إلى ١٨٣٥ في نهاية السنة .



- تأثر الاقتصاد اللبناني بالتحولات الرأسمالية القصيرة المدى . وبالتالي من شأن أي تغيرات آنية في التوقعات أن تؤدي إلى عمليات تحويل واسعة تهدد بإرباك السوق وإحداث تقلبات واسعة بسعر الصرف ولا تعكس تغيراً في المركبات الاقتصادية الأساسية .



٥- اعتماد سياسة استقرار سعر الصرف

بتاريخ ١٩٩٣/٨/١ تم تعيين حاكمة جديدة لمصرف لبنان أخذت على عاتقها منذ البداية اعتماد سياسة استقرار سعر الصرف للأسباب الخاصة التالية :

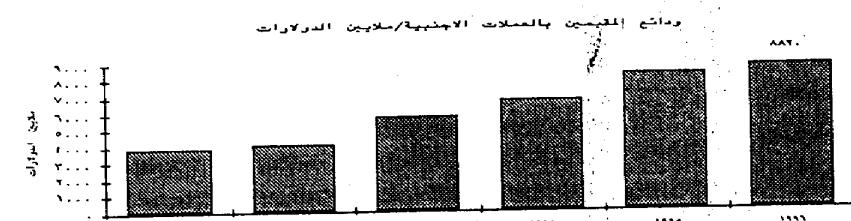
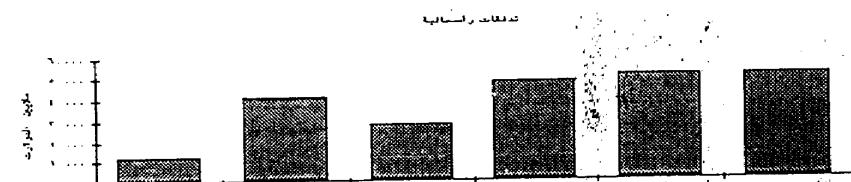
- ضمان استمرار ونجاح عملية إعادة الأعمار وتحقيق التوازن المالي والنقدى .
- افتتاح الاقتصاد اللبناني وارتکازه على الاستيراد فنسبة الواردات إلى الدخل القومي تقارب ٦٠٪ مما يعني أن أي تدهور بسعر الصرف سيؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة التضخم .

٦- الوسائل النقدية المتّعة لتحقيق سياسة استقرار سعر الصرف

- الاستعمال المناسب لاحتياط مصرف لبنان من العملات الأجنبية وقد خفت مع الوقت حاجة المصرف المركزي للتدخل في السوق بفضل زيادة ثقة اللبنانيين بالليرة وثقتهم بقدرة المصرف المركزي على استيعاب أية تقلبات .

- اعتماد نظام المناقصة لتحديد الفوائد على جميع فئات سندات الخزينة بهدف برجمة تمويل احتياجات الخزينة ، بدلاً من النظام السايك القائم على أساس الفوائد المحددة مسبقاً على جميع فئات سندات الخزينة والذي كان يدفع مصرف لبنان إلى تعطيل العجز في حال زيادة المعروض من سندات الخزينة عن المطلوب منها ، مما حد في وقت من الأوقات من استقلالية مصرف لبنان في تمويل العجز وأثر سلباً في مقدرة المصرف في إدارة النقد . ومن حسنات نظام المناقصة أن الفوائد المتحركة تتحقق من خلال آلية السوق التوازن بين العرض والطلب على سندات الخزينة مما يساهم في إدارة السيولة في ظل سعر صرف مستقر .

- التعامل بعدد من الأدوات النقدية لمعالجة التقلبات في العرض والطلب على الليرة اللبنانية . ففتح ، بهدف امتصاص فائض السيولة المكونة من جراء العمليات القصيرة المدى وسحب كتلة الأموال الساخنة ، حسابات آجلة من يوم لشهر للمصارف وللمؤسسات المالية ، كما أصدر شهادات إيداع لأجال تمتد ما بين ٤٥ و ٦٠ يوم فقط لأن أي تمديد لمدة أطول سيعتبر من قبيل المنافسة لسندات الخزينة . أيضاً عمد إلى عمليات البيع مع إعادة الشراء لسندات الخزينة Repurchase Agreement لمدة ١٤ يوم قابلة للتجديد ، واستخدم تعديل معدلاتفائدة إعادة الحسم على السيولة في فترات الضغط على الليرة ، وبasher عمليات المقايضة لمواجهة الحالات التي يتم فيها استحقاقات مرتفعة لسندات الخزينة (كاستحقاق شهري تشرين الأول والثاني لعام ١٩٩٥) .



- التشجيع على الاستثمار في لبنان باعتماد معايير سلية في القرارات الاقتصادية للمستثمرين بدلاً من الاعتماد على القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض معدلات الأجور الحقيقة وتدني سعر الصرف وهي قواعد آنية لا تصلح للمدى البعيد ولا تومن النمو الاقتصادي المنشود .

- تخفيض معدل الدولار في الاقتصاد . فمن شأن استقرار سعر الصرف أن يشجع المودعين على التعامل بالعملة اللبنانية وبالتالي تخفيض معدل الدولرة في الودائع والتسليفات على حد سواء ، كما من شأنه تعزيز أرباح سك العملة التي ضعفت بسبب الدولة lost seigniorage .

- رفعت معدلات الفوائد على الودائع القصيرة الأمد من ١٪٨ إلى ١٤٪.

- رفعت معدلات الفوائد على شهادات الإيداع (لمدة ٤٥ يوما) من ١٣,٥٪ إلى ٢٥٪ .

- رفعت معدلات فائدة البيع مع إعادة شراء لسندات الخزينة من ٣٠٪ إلى ١٥٠٪ .

- رفعت معدلات الفوائد على سندات الخزينة إلى مستويات قاربت ال٤٪ قبل أن تعود إلى التدنى إلى مستوياتها السابقة قبل نهاية العام .

إن نجاح المصرف المركزي في معالجة التقلبات النقدية السابقة عزز مصداقيته ومقدراته على التحكم باستمارارية استقرار سعر الصرف بمختلف الظروف . وهذا الأمر بدا واضحا خلال الاعتداء الإسرائيلي الذي حصل في نيسان ١٩٩٦ ، إذ ثارت المخاوف على استقرار سعر الصرف دون اضطرار مصرف لبنان للتدخل إلا بصورة محدودة سواء في سوق القطع أو في معدلات الفوائد .

٨- كلفة اعتماد سياسة الاستقرار النقدي وسبل معاجلتها

سياسة الاستقرار النقدي أدت إلى تحويل المودعين ودائعيهم بالعملات الأجنبية إلى العملة الوطنية لتوظيفها بسندات الخزينة بالليرات اللبنانية طمعا بالحصول على معدلات فوائد مجذبة ، ونجح عن هذا الأمر أمور عدّة

١. ارتفاع احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية .
٢. تقلص حجم أرصدة المصارف من العملات الأجنبية القابلة للتسليف .
٣. اتجاه الودائع بالعملة الأجنبية التي تم تحويلها إلى الليرة اللبنانية صوب سندات الخزينة بدلاً من توظيفها في تسليف القطاع الخاص .

- استعمال سندات الخزينة كأدلة نقدية إلى جانب دورها التمويلي .
- تحديد سقف أعلى لنسبة التسليف من الودائع المتلقاة بالعملات الأجنبية .

٧- الاختبارات التي تعرضت لها هذه السياسة

سياسة استقرار سعر صرف الليرة اللبنانية تعرضت لثلاث إختبارات : الأولى (الأزمتين الحكوميتين عام ١٩٩٤) والثانية (الخلاف السياسي الذي حصل حول تمديد ولاية رئيس الجمهورية عام ١٩٩٥) والثالثة (العدوان الإسرائيلي الأخير عام ١٩٩٦) .

وقد تم استيعاب إمكانية انعكاس هذه الأحداث سلباً على الليرة باتهاب سياسة نقدية متحفظة بمحنة في المحافظة على استقرار سعر الصرف وبالتالي على استقرار الأسعار .

مفترضى هذه السياسة تم رفع نسب الفوائد على الأدوات المستعملة من مصرف لبنان بصورة مؤقتة وفترات قصيرة لسيطرة على السيولة والحفاظ على الاستقرار ، ويمكن عرض بعض الإجراءات المتخذة على التحو التالي : -

في أيار ١٩٩٤

- رفعت الفوائد على الودائع القصيرة الأمد من ٥٪ إلى ٤٠٪ .
- رفعت فائدة البيع مع إعادة الشراء لسندات الخزينة (Repos Rate) من ٣٠٪ إلى ٤٣,٥٪ .

وفي كانون الأول ١٩٩٤

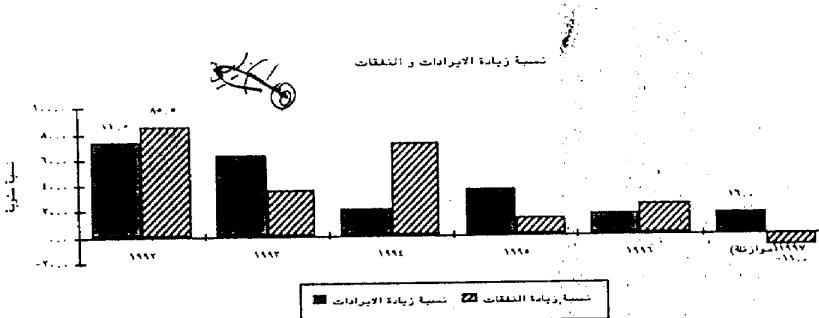
- رفعت الفوائد على الودائع القصيرة الأمد من ٦٪ إلى ٢٠٪ .
- رفعت فائدة البيع مع إعادة الشراء لسندات الخزينة من ٣٠٪ إلى ٥٤٪ .

وفي الفترة الواقعة ما بين حزيران وتشرين الأول ١٩٩٥

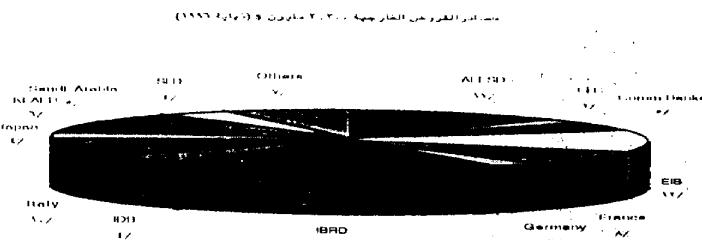
النتائج السلبية لذلك كان ارتفاع كلفة الإقراض وتقلص الموارد المتاحة للقطاع خاص الأمر الذي أدى إلى انخفاض الحركة الاقتصادية وبالتالي إلى تراجع في معدلات النمو الحقيقة . والحل لمعالجة هذه النتائج كان بالتنسيق بين السياسيين النقدية والمالية لاستمرار تأمين التمويل للقطاعين العام والخاص على السواء وبدون ضغط على السوق النقدي . فالقطاع العام ينبغي أن لا يجرم من التمويل اللازم من تكملة إعادة أعمار البنية التحتية والإتفاق على المرافق الحيوية التي تحسن من الرفع المعيشي والاجتماعي والصحي والعلمي للمواطنين ، كما يجب أن توافر للقطاع الخاص التسهيلات الكافية للقيام بدوره الأساسي أنت في مجال ترشيد تمويل القطاعين العام والخاص .

١/٨ - بالنسبة لتمويل القطاع العام

حصلت زيادة في الإيرادات فاقت الزيادة في النفقات بشكل ملموس وذلك بفضل تعديلات أجريت على كل من نظام الضريبة على الدخل (بتخفيف معدلات الضريبة لتجنب التهرب من الدفع وتشجيع الاستثمارات إضافة إلى زيادة الغرامات على مخالفة أحكامه) والضريبة على الأملاك المبنية وقوارين الجمارك وغيرها ..



جدول يظهر إصدارات سندات الخزينة بالدولار الأميركي



والتنتائج المتوقعة من دخول هذه المساعدات والقروض في الدورة الاقتصادية تعزيز الاستثمارات المباشرة وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة احتياطي مصرف لبنان من العملات الأجنبية إضافة إلى تخفيف كلفة الاقتراض لوجود ضمان للقرض الأجنبي .

من جهة مصرف لبنان ، أدى اعتماده التدريجي لنظام المناقصة في تحديد معدلات الفوائد وحجم الالكتابات المقبولة لكافة سندات الخزينة بالليرة اللبنانية إلى إعفائه من الالتزام بتغطية العجز بالأكتاب وبالتالي التخفيف من ضغط تمobil احتياجات الخزينة على السوق النقدي .

٢/٨ - بالنسبة لتمويل القطاع الخاص

تضمنت موازنة عام ١٩٩٧ بنداً في احتياط الموازنة يقضي بتحصيص مبلغ ٢٤ مليار ليرة لبنانية لدعم حزء مقداره ٥٪ من فوائد القروض المنوحة إلى القطاعات الإنتاجية سواء بالعملة اللبنانية أو الأجنبية ، وهذا الدعم يغطي القروض بقيمة ٥٠٠ مليار ل.ل. أو ٣٠٠ مليون دولار تقريباً . من المتوقع أن تساهم هذه القروض في زيادة الناتج القومي وفي توفير فرص عمل جديدة ويقوم مصرف لبنان حالياً بالعمل على تحديد آلية هذا الدعم بالتعاون مع وزارة المالية والوزارات المختصة .

من جهته بادر مصرف لبنان منذ بداية عام ١٩٩٦ إلى إتخاذ عدد من التدابير الرامية إلى تشجيع المصارف والمؤسسات المالية على القيام بتسليفات متوسطة و طويلة الأجل وهذه التدابير هي على النحو التالي :

- زيادة الحد الأقصى لتسليفات المصارف من ودائها بالعملات الأجنبية من ٥٥٪ إلى ٧٠٪ .

- وضع حد أدنى لتسليفات مصارف الأعمال للقطاع الخاص لا تقل عن تسليفاتها للقطاع العام .

تاريخ الإصدار	الإصدار الأول	الإصدار الثاني	الإصدار الثالث
١٩٩٦/٥/٣١	١٩٩٤/١٠/١٤	١٩٩٥/٧/٢٨	
١٠٠	٤٠٠	٣٠٠	
٪٩,١٢٥	٪١٠,١٢٥	٪٩,١٢٥	
			الماهش على سندات الخزينة
٢,٩٥	٢,٢٥	٢,٢٠	الأميركية
٢٠٠	١٩٩٧	٢٠٠٠	تاريخ الاستحقاق

من جهة أخرى فقد عرض لبنان على المجتمعين في مؤتمر "أصدقاء لبنان" الذي انعقد مؤخراً في واشنطن نبذة عن ٣١ مشروع إثنياً وإعمارياً يشمل قطاعات البنية التحتية كافة بمبلغ إجمالي قدره خمس مليارات دولار ، مقتضي مساعدته في تمويل المشاريع المدرجة حسب الجدول التالي :

البنية التحتية الأساسية	١,٣٥٠
البنية التحتية الاجتماعية	١,٠٨٠
السدود والمواصلات المائية	٥٢٠
الموارد المائية	٦٧٠
حماية البيئة	٧٣٥
البنية التحتية الصناعية	٤٥
البنية التحتية الزراعية	٤٠٠
التسهيلات العامة	٢٠٠
المجموع	٥,٠٠٠

وجاءت النتائج إيجابية وبعائد مالي يقدر بـ ٣,٢ مiliار دولار أميركي منها مليار دولار يدفع في العام ١٩٩٧ و٢,٢ مiliار دولار أميركي يتم دفعه خلال مدة ثلاثة سنوات حتى العام ٢٠٠٠ .

- تنظيم إصدارات المصارف لشهادات الإيداع بأية عملة كانت بحيث لا تفوق القيمة الإجمالية لشهادات الإيداع المصدرة وغير المستحقة من قبل أي مصرف ستة أمثال أمواله الخاصة .

- وضع نظام خاص لعمليات الإدخال / الإقراظ السككي قائم على منح إعفاءات خاصة في مجال موجب تكوين الاحتياطي الإلزامي والتقييد بالنسبة القصوى للتسليف من الودائع بالعملات الأجنبية ، لكل مصرف يقوم بتلقى ودائع إدخارية بأية عملة كانت مدة لا تقل عنخمس سنوات مقابل إلتزامه عند نهاية هذه المدة بمنع قروض إسكانية لا يزيد حجمها عن ضعف المبالغ الجمدة ولا يقل أجل إيفائها عن العشر سنوات .

- تنظيم قيام المصارف والمؤسسات المالية بالعمليات الائتمانية لحساب عملائهم وعلى مسؤولية هؤلاء العملاء . ومن شأن هذا القانون أن يساهم بتشجيع العمليات المتعلقة بإدارة الحافظة المالية في لبنان بما فيها عمليات المصارف الإسلامية .

- إعفاء المصارف مؤخراً من موجب تكوين إحتياطي إلزامي من سندات الخزينة يوازي ٤٠٪ من ودائعها بالليرات اللبنانية مع الإبقاء على موجب تكوين إحتياطي نقدي يساوي ١٣٪ من ودائعها ويمكن تكوين ٣٪ على شكل سندات خاصة بفائدة متدنية توازي ٦٪ .

- تعزيز فرص التمويل من خلال الأسواق المالية من خلال الإجراءات التالية :

- تنظيم سوق بيروت الثانية لتأمين آلية منتظمة يتم من خلالها تداول الأسهم "سوليدير" وذلك قبل إعادة فتح بورصة بيروت وقيامها بهذه المهمة .
- إنشاء شركة ميد كلير كوديع مركزي لحفظ الأدوات المالية المتداولة في لبنان والشرق الأوسط وتسوية المعاملات المتعلقة بتبادلها .
- تنظيم عمل شركات الوساطة المالية .

- منح المصارف التجارية التي تقوم بتسليفات إنتاجية آجلة إعفاءات على موجباتها المتعلقة بالتقيد بتكون الاحتياطي الإلزامي وبالحد الأقصى لنسبة التسليف من الودائع بالعملة الأجنبية .

- وضع آلية لتأمين السيولة اللازمة للمصارف والمؤسسات المالية التي تقوم بالتسليف الإنتاجي الآجل في لبنان تقوم على ربط حجم هذه التسليفات بالأموال الخاصة الأساسية (٣٠٪) وعلى تمثيل هذه التسهيلات بمستندات يمكن تداولها .

- حت المصارف على تعزيز أموالها الخاصة بوسائل شتى من بينها إلزام المصارف التجارية بتأمين نسبة ملاءة تبلغ ٨٪ على الأقل تماشياً مع معايير لجنة بال (بلغت نسبة الملاعة ١٤,٩٪ في نهاية كانون الأول ١٩٩٥) .

- زيادة المخصصات المفروضة على كل من المركز الرئيسي وأي فرع يفتح في لبنان أو في الخارج (زيادة المخصصات للمركز الرئيسي من ١ مليار إلى ١٠ مليار ل.ل. ، وللفرع في لبنان من ١٠٠ مليون إلى ٢٥٠ مليون ل.ل. أما الفرع في الخارج فعليه تحصيص المبلغ الذي يفرضه البلد المضيف زائد ثلاثة أضعاف المبلغ المخصص للفرع في لبنان) .

- تنظيم عملية طرح المصارف لنسبة معينة من أسهمها لا تتعدي ٣٪ في الأسواق المالية المنظمة (وقد قام ثلات مصارف بتاريخه بإدراج فئة معينة من أسهمها في بورصة بيروت) .

- السماح للمصارف بإعادة تخمين موجوداتها ومساهماتها العقارية باستعمال ربح التحسين في زيادة رؤوس أموالهاشرط زيادة رؤوس أموالها نقداً بمبالغ مئاتة .

- تنظيم عملية إصدار المصارف والمؤسسات المالية لمستندات الدين ، بأية عملة كانت ، وذلك بحدود ستة أمثال أموالها الخاصة الأساسية . شرط لا يقل رأس المال المصدر على عشرة مليارات ل.ل. ورأس المال المؤسسة المالية المصدرة عن خمسة مليارات ل.ل..

من مساوى الارتكاز على الاحتياطي الإلزامي التالي :

- أنها تعطى نظرة سمعة للخارج لجهة استهلال قيام الدولة "بوضع اليد Confiscation" على الودائع مما يثير التساؤل حول حرية النظام .
- عدم إمكانية تبريرها عندما يفيض حساب الخزينة لدى مصرف لبنان .
- عدم لزومها في الحالات الحرجة التي قد تشهد زيادة في الطلب على الدولار لأن حجم الودائع بالليرة اللبنانية سينخفض وسيدفع هذا الأمر بدوره إلى تقلص حجم الاحتياطي الإلزامي .
- تأثيرها على حجم الدين العام .

والوضع الحالي بعد صدور قرار مصرف لبنان مؤخراً بإعفاء المصارف من موجب الاقتراض بسندات الخزينة هو وضع انتقالى ومرحلة إنتظار إلى حين معرفة ردة فعل السوق وإلى حين تصبح العلاقة بين معدلات الفوائد على الودائع ومعدلات الفائدة على سندات الخزينة . فالمصارف لديها محفظة من السندات السابقة بمربود عالى يصل إلى حدود ٤٠٪ أحياناً ، ولكن من المهم مراقبة السوق لمعرفة كيف ستتحرك الودائع بالليرة اللبنانية نتيجة لانخفاض الفوائد ، هل ستبقى نسبة الدولة ٥٥٪ على ما هي عليه أما ماذا سيحصل إنها مرحلة الترقب والانتظار وهذه المرحلة قد تستمر بضعة أسابيع أو أشهر . بعد حصول التوازن بالإمكان إعادة التفكير بتحفيض الفائدة بنسبة قليلة من خلال العودة إلى نظام المناقصة العادي مع حث المصارف على ضرورة تقديم طلبات واقعية ومعقولة .

والأثار المباشرة المتوقعة من الإعفاء من تكوبن الاحتياطي الإلزامي هي التالية :

- توفير سيولة إضافية للمصارف لتحريره جزء من الودائع بالعملات اللبنانية من أي قيود إدارية أو حكومية الأمر الذي يحسن من تقييم ملاءة المصارف اللبنانية .

• إعداد مشاريع القوانين التالية لتفعيل عمل الأسواق المالية وقيامها بالدور المنشود بتؤمن التمويل المطلوب للقطاع الخاص بالتكلفة المناسبة :

- ١ - مشروع قانون يتعلق بإنشاء مجلس وطني للأسواق المالية يراقب إنظام وسلامة العمل وشفافية الأسواق المالية المنشأة والتي ستنشأ في لبنان على غرار SEC الأمريكية والـ COB الفرنسية .
- ٢ - مشروع قانون خاص بعمليات هيئات الاستثمار المشترك .
- ٣ - مشروع قانون خاص بعمليات التوريق Titratisation .
- ٤ - مشروع قانون خاص بإمكانية نزع الصفة المادية عن الصكوك المتداولة في الأسواق المتداولة dématérialisation des titres .
- ٥ - إعداد مشروع قانون لتنظيم عمليات الإيجار التمويلي Leasing .

٩ - إعفاء المصارف من موجب الاقتراض بسندات الخزينة

في السابق استعمل الاحتياطي الإلزامي كأداة لإجبار البنوك على المشاركة بالاقتراض في سندات الخزينة لمساعدة الدولة على تمويل عملياتها بالدرجة الأولى وبالتالي حصر السيولة بالليرة اللبنانية وعدم استخدامها للمضاربة والتحول إلى الدولار .

لاحقاً ، وبفضل ازدياد الثقة بالعملة الوطنية ، أصبح اقتراض المصارف بسندات الخزينة يجرى بمحم أكثر مما هو مطلوب منها بسبب تحول المودعين من الدولار إلى الليرة اللبنانية ولارتفاع معدلات الفوائد الحقيقية على سندات الخزينة ، وتراوحت نسبة اقتراض المصارف ما بين ٨٠٪ و ٨٥٪ من ودائعها ولم تخفيض هذه النسبة إلا قليلاً خلال الأزمة التي شهدتها الفصل الثالث من العام ١٩٩٥ .



معدلات التضخم

نجحت سياسة استقرار سعر الصرف في تخفيض معدلات التضخم . فانخفضت هذه المعدلات بصورة كبيرة خلال فترة الأربع سنوات الماضية بنسبة ١٢٠٪ نهاية العام ١٩٩٢ لتصل إلى حوالي ٨,٩٪ العام ١٩٩٦ . وبقي تحقيق معدلات أدنى من التضخم على المدى المتوسط والبعيد من الأهداف الأساسية للسياسة النقدية .

- تشجيع المصارف على التسليفات بالليرة اللبنانية للقطاع الخاص خصوصاً في ظل الدعم الذي لحظته الموازنة العامة بقيمة ٢٤ مليار ليرة لفوائد نسبة القروض الإنتاجية بمقدار ٥٪ من قيمة الفائدة ، الأمر الذي سينعكس على الفوائد المدينة العملة الصعبة .

- تحول المصارف للاكتتاب في شهادات الإيداع وفي الودائع لأجل في المصرف المركزي للتوفيق العابر للسيولة .

- تخفيف المديونية الداخلية لتمويل عجز الموازنة .

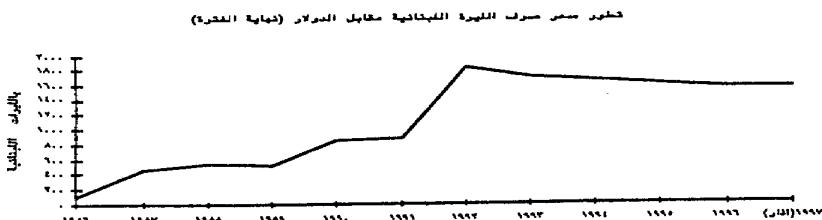
١٠ - النتائج الرئيسية لسياسة استقرار سعر الصرف

يمكن عرض النتائج الرئيسية للسياسة النقدية المتبعة على كافة الصعد كما يلي :

سعر الصرف

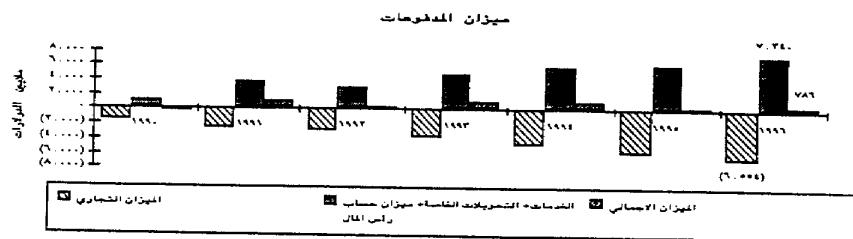
منذ أواخر العام ١٩٩٢ وبناء على السياسة المعنة لمصرف لبنان تحسن سعر صرف الليرة اللبنانية مقابل الدولار الأميركي تدريجياً وبصورة مستمرة دون تقلبات واسعة للمحافظة على الاستقرار النقدي تراوحت نسبة التحسن في سعر الصرف ما بين ٣٪ إلى ٤٪ سنوياً وبلغ سعر صرف الليرة ١,٨٣٨ ل.ل. مقابل الدولار الأميركي نهاية ١٩٩٢ مقابل ١,٥٤٧ آذار ١٩٩٧ .

وقد نجح مصرف لبنان في زيادة إحتياطه من العملات الأجنبية وفي استقطاب الادخارات الأجنبية للاستثمار في سندات الخزينة وبالتالي منع المضاربة على الليرة اللبنانية .



معدلات الدولة

من الآثار الإيجابية للسياسة المعتمدة ، إنخفاض معدل الدولة في الودائع و التسليفات على حد سواء ، إذ إنخفض معدل الدولة في الودائع من ٨٦٪ آب لعام ١٩٩٢ إلى ٥٦,٤٩٪ في نهاية شهر كانون الأول ١٩٩٦ و انخفضت نسبة الدولة في التسليفات بالعملة الأجنبية إلى بمحمل التسليفات للقطاع الخاص من ٩٠٪ إلى ٧٢٪ عام ١٩٩٢ إلى ٨٧,٢١٪ عام ١٩٩٦ . إن إنخفاض الدولة في التسليفات يتم بوتيرة أقل نظراً لإرتفاع الفوائد و تحسن سعر الصرف اللذين لا يشجعان على الاقتراض بالليرة اللبنانية .



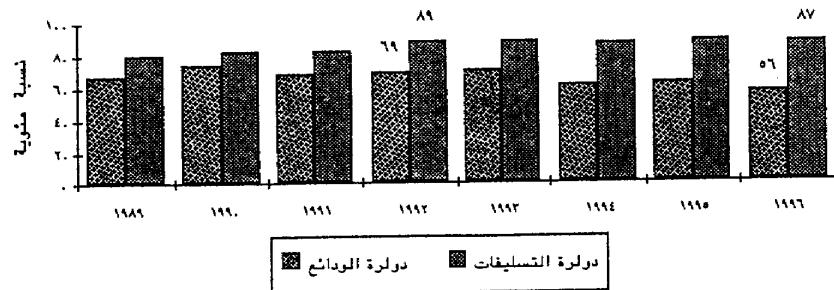
فوائد سندات الخزينة

إن إعتماد مصرف لبنان سياسة استقرار سعر الصرف للجم التضخم ، حتمت عليه السماح لأسعار الفوائد على سندات الخزينة أن تعكس التقلبات الآتية في التوقعات وبالتالي أن ترتفع أو تنخفض تبعاً لآلية السوق لامتصاص الضغوطات على سعر الصرف . وقد حث الكثير من المصارف نفسها بالمدلات المرتفعة للفوائد التي جنبتها من أحاطار التعرّض .

وهنالك إتجاه إلى خفض الفوائد للسماح بتمويل القطاع الخاص وقد أظهرت الفوائد منحناً إنخفاضياً منذ خريف ١٩٩٢ قطعته الاضطرابات التي جرت في الفصل الثاني من العام ١٩٩٥ ، غير أن وتيرة الإنخفاض عادة خلال العام ١٩٩٦ وتتسارعت في الأشهر الأولى من العام الحالي .

تبلغ حالياً معدلات الفوائد على سندات الخزينة لستين حوالي ١٦٪ ، وقد تم الوصول إلى هذا الحد عن طريق تحديد معدل الفائدة والكمية المطلوبة على أساس *Prorata* مع رفض جزء من الطلبات المضخمة حتى لا تهبط أسعار الفائدة إلى دون مستوى معين يدفع إلى التحول عنده من الليرة إلى الدولار ،

معدل دولة الودائع والتسليفات

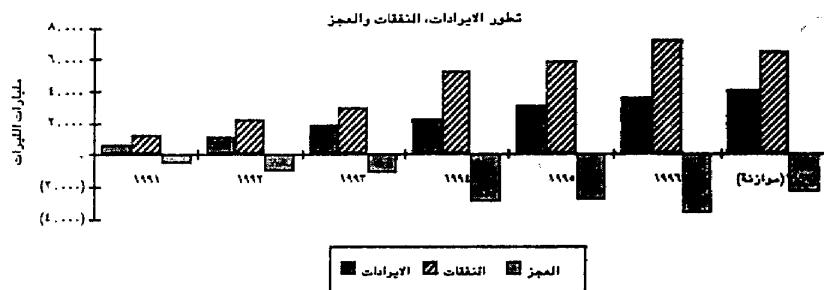


تدفقات رأسمالية

إن إنتهاء سياسة إستقرار سعر الصرف ساهمت في ترسيخ الثقة لدى المستثمرين بالوضع النقدي في لبنان وشجعتهم على القيام بتحويلات إلى الاقتصاد اللبناني ويظهر ذلك جلياً من زيادة صافي التدفقات الرأسمالية في ميزان المدفوعات التي تراوحت ما بين ٢,٨ مليار دولار للعام ١٩٩٢ وحوالي ٥ مليارات دولار للعام ١٩٩٦ ، وقد ساهمت هذه التحويلات في تأمين الموارد

عجز القطاع العام

ما لا شك فيه أن سياسة استقرار سعر الصرف والخنادق معدلات التضخم قد ساهمت في تخفيض عجز القطاع العام بصورة مباشرة وأيضاً من خلال إدراك القائمين على مالية الدولة العامة بأهمية تقليل العجز من أجل استمرارية الاستقرار النقدي.



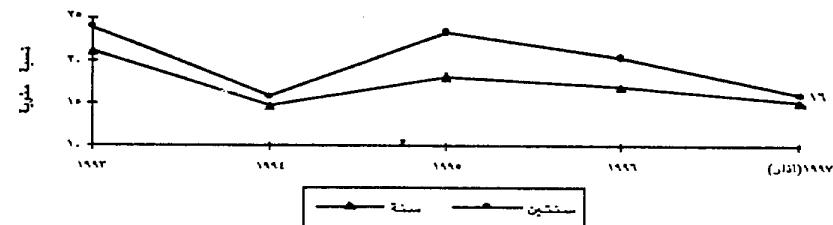
ومع ذلك فإن حجم ذلك العجز قياساً إلى الناتج المحلي الإجمالي مازال مرتفعاً مما يؤكد الحاجة على تكثيف الجهد لإيجاد موارد جديدة لتمويل إعادة الإعمار ولتأمين الإنفاق الضروري دون أن يكون ذلك إما على حساب قدرة القطاع الخاص على الاستثمار والإنتاج أو على حساب الاستقرار النقدي.

١١ - مناقشة الآراء القائلة بسلبيات سياسة استقرار سعر الصرف

يشير البعض إلى عدد من السلبيات التي أفرزتها السياسة النقدية الخاصة باستقرار الأسعار، أهمها التالي :

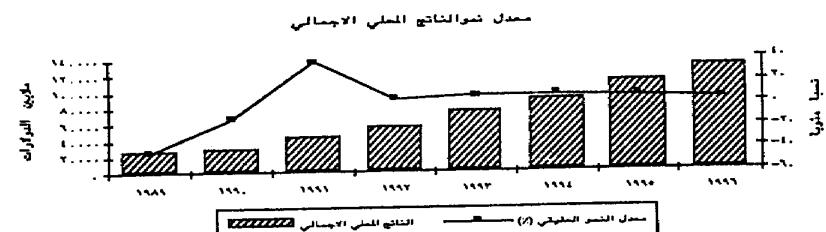
ويعتبر المعدل الراهن للفوائد على سندات الخزينة مقبولاً في الوقت الحاضر وسيتمكن المصارف من تخفيض الفوائد المدينة كبداية لتفعيل الليرة اللبنانية كعملة للتسليف الاقتصادي.

فوائد سندات الخزينة اللبنانية (نهاية الفترة)



معدلات النمو

أدت سياسة استقرار سعر الصرف وحجم التضخم إلى تسجيل معدلات مقبولة من النمو للناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٦ . فارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٥ مليارات عام ١٩٩٢ إلى حدود ١١,١٢ مليار دولار عام ١٩٩٥ وحوالي ١٣ مليار دولار العام ١٩٩٦ .



زيادة عجز الدولة :

تكلفة استقرار الأسعار خلقت كتلة ضخمة من الدين الداخلي تبلغ كلفة خدمتها حوالي ٨٠٪ من واردات الخزينة . الأمر الذي أوقع البلد في vicious circle ، والفوائد التي تدفع على الدين تزيد من العجز وهذا العجز يتطلب زيادة في الدين لتمويل الزيادة في سندات الخزينة ، واعتماد الدولة زيادة الدين الداخلي إلى ما لا نهاية أمر غير واقعي .

نقص التمويل الموجه إلى القطاع الخاص :

فالرساميل المحلية والخارجية يتم احتذاءها عبر ارتفاع المردود على سندات الخزينة مما يؤدي إلى نقص في التمويل الموجه إلى القطاع الخاص وبالتالي إعاقة النمو الاقتصادي .

عدم ارتباط الزيادة في الدين الداخلي ببرنامج إعادة الإعمار :

فالزيادة في الدين الداخلي ليست مرتبطة إلا هامشياً ببرنامج إعادة الإعمار ، الذي هو بمعظمه ممول من المصادر الخارجية . وبالتالي فإنه ليس هناك نتيجة إيجابية مرجوة على المدى البعيد قد تنتج من تمويل عجز الخزينة عبر سندات خزينة مرتفعة الفائدة مقارنة مع النتائج الإيجابية الممكن حصدها لو كان هذا الدين نشأ نتيجة تسريع عملية إعادة الإعمار .

عدم سلامة ارتباط المصارف بسندات الخزينة :

إن القطاع المصرفي يشارك في إكتتابات سندات الخزينة بصورة مكثفة . فحوالي ٩٥٪ من مصادره بالعملات اللبنانية مخصصة بالأكتتاب بسندات الخزينة . وفي حين يشكل الأجل المتوسط للودائع لدى المصارف حوالي ٤٥ يوماً فإن الأجل المتوسط لمحفظة المصارف من سندات الخزينة يوازي السنة . هذا الوضع غير صحي خاصة في غياب سوق فعال لسندات الخزينة .

ضعف معدلات النمو الحقيقة :

إن نمو الناتج المحلي ظل متواضعاً باستثناء ما حصل عام ١٩٩١ . وإذا أخذ بعين الاعتبار أن الناتج المحلي الإجمالي قد تدني كثيراً خلال سنوات الحرب إضافة إلى الحجم الكبير للتتدفقات النقدية التي وردت إلى البلد ولتنبية احتياجات إعادة الإعمار ، يستخلص أن نسبة النمو المطلوبة كان من المفترض أن تكون أقرب إلى تلك الحقيقة في بلدان شرق آسيا في السنوات الأخيرة أي حوالي ١٠٪ سنوياً .

انعكاسات سلبية على البورصة :

إن ارتفاع الفوائد على سندات الخزينة أدى إلى إبعاد المستثمرين عن التوظيف في البورصة .

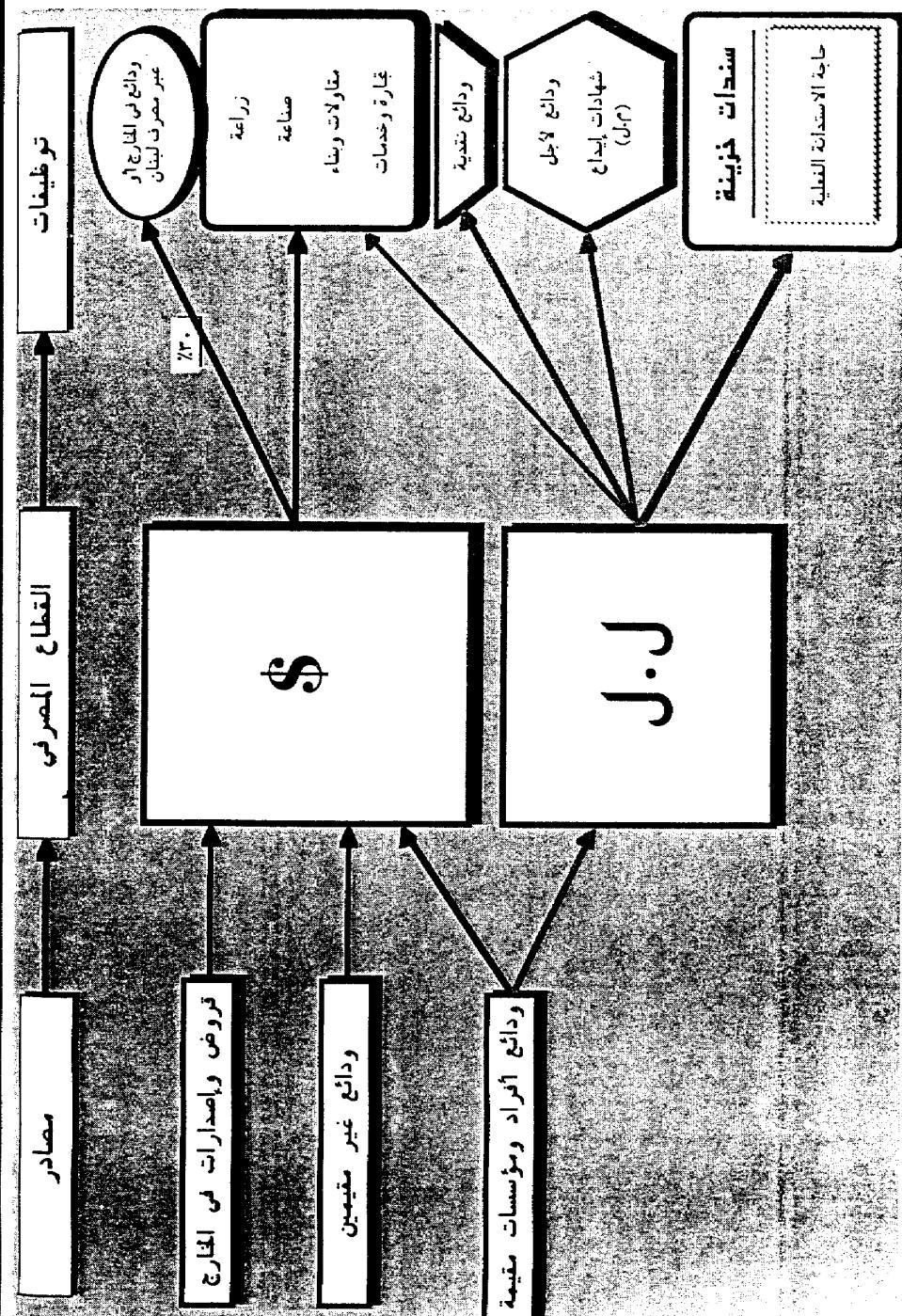
الرد على ما سبق يمكن سياقه على النحو التالي :

إن سياسة استقرار الأسعار كانت شر لا بد منه من أجل الانتقال من عملية ضعيفة إلى عملية قوية والقبول بكلفة معينة معلوم آثارها الإيجابية والسلبية على السواء تبقى أفضل بكثير من المغامرة بكلفة غير معلومة الآثار يدفعها الاقتصاد فيما لو لم تم تبني سياسة عدم استقرار الأسعار .

فلو حصل ، على سبيل الافتراض النظري ، تخفيض الفوائد على سندات الخزينة إلى معدلات متدنية ١٠٪ مثلاً فإن هذا الأمر سيدفع بلا شك إلى الخروج من الليرة إلى الدولار ، وإلى خفض حجم الإكتتابات بسندات الخزينة ، الأمر الذي سيؤدي إلى نقص في التمويل ، وإلى ارتفاع عالٍ لمعدلات الفوائد التي ستعيد الاستقرار إلى التعامل . إن الفائض الحالي بسندات الخزينة يبلغ حوالي ١,٥ مليار دولار وتكلفته السنوية تبلغ حوالي ٢٤٠ مليون دولار ، في حين أن هذه التكلفة سترتفع ، في حال تم التخلص عن سياسة الاستقرار ، إلى حوالي ١,٧ مليار دولار على أساس أن حجم الدين الإجمالي هو ١٢ مليار دولار وأن الفوائد التي ستدفع لإعادة التوازن إلى السوق هي بمحدود ٣٠٪ فضلاً عن ارتفاع تكلفة جميع برامج الإعمار أضعافاً مضاعفة .

بخصوص المشاركة الكافية للمصارف في سندات الخزينة ، فقد سبقت الإشارة إلى القرار الأخير الصادر عن المصرف المركزي بإعفائاتها من الاكتتاب الإلزامي بهذه السندات كما تم التسوية بأهمية هذه المشاركة في السنوات السابقة بجهة حماية الكثير منها من أحطر التعرض .

إن جوهر المشكلة يمكن في مداواة عجز الدولة أو على الأقل الالتزام بالحد المقرر له في الموازنة ، إذ ليس من المقبول مناقشة سياسة استقرار الأسعار المعتمدة من قبل السلطة النقدية من دون التفكير بالدور المطلوب من كل من



المراجع

- سلامة رياض ، حاكم مصرف لبنان : "التضخم ، السياسة النقدية وأسعار الصرف : بعض الأضواء على التجربة اللبنانية" ورقة أقيمت خلال اجتماع حكام المصارف العربية ، الرباط ، حزيران ١٩٩٦ .
- شنبور توفيق : "المصرف المركزي الألماني ، البوندسبنك : أداء رائد للمرتباقية في دعم الديمقراطية" . المصارف العربية ، كانون الثاني ١٩٩٥ .
- عبد الأحد عطية : دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية والتوزيع العادل للدخل والتنمية الاجتماعية وضبط التضخم . دار النهضة العربية ، ١٩٩٣ .

- BAZ (F) :" The Lebanese Economy ; An Overview of Key Policy issues " . Paper presented in the meeting on Jordan and Lebanon. International Monetary Fund , Washington DC , February 18 , 1997 .
- CORM (G) : "Key Policy Issues in Lebanon Fiscal and Monetary Situation". Paper presented in the meeting on Jordan and Lebanon . International Monetary Fund , Washington DC, February 18,1997 .
- KING (M) , Executive Director Bank of England :"Virtues of Monetary Stability " The Economic and Social Research Council Seventh Annual Lecture . BIS Papers , No:118 , 1996 .

السلطتين التشريعية والتنفيذية في مجال المساعدة في تحقيق هذا الاستقرار وبالتالي في تحقيق الغايات الاقتصادية الرئيسية .

لقد حصل تجاوز مستمر للحدود المقررة للعجز في السنوات الماضية ، ومع هذا تمكن المصرف المركزي من المحافظة على استقرار ناري وتحفيض التضخم ومعدلات الدولة وهذا ما يؤكد نجاح سياساته المتبعه في استقرار الأسعار .

والتوجه الجديد لكل من السياسة النقدية والمالية يرمي إلى معالجة الركود الاقتصادي الراهن عن طريق توفير سبولة إضافية للمصارف ، هي تلك التي تم تحريها بمقتضى الإعفاء من وجوب الاكتتاب بالاحتياطي الإلزامي وحثها على التسليف بالليرة اللبنانية للقطاع الخاص والاستفادة من الدعم الذي لحظته الموازنة العامة والبالغ قيمته ٢٤ مليار ليرة لفوائد القروض الإنذارية بمحدود ٥% من قيمة الفائدة ، الأمر الذي سينعكس بدوره على معدلات الفوائد المدينية بالعملة الصعبة .

الدكتور غسان العياش

نائب سابق حاكم مصرف لبنان

دكتوراه قانون (مالية عامة)

هذا المؤتمر الوطني حول المسألة الاقتصادية والاجتماعية ، الذي ينظمها منتدى الفكر التقدمي. بالتعاون مع مؤسسة فريديريش إيربرت ، يبرز مدى الاهتمام المسؤول بتفاقم المسألة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان التي تمثل في التحليل الأخير الثمن الذي يدفعه المجتمع اللبناني من جراء الحرب التي شهدتها البلاد على إمتداد ستة عشر عاماً من تاريخها .

ولكن مسؤولية الأحداث عن التدهور القائم في الوضع الاقتصادي ، وعن التفاقم المتزايد في الوضع الاجتماعي ، لا يبرر كلياً السياسات الاقتصادية التي اعتمدتتها الدولة في مرحلة ما بعد الحرب مما آلت إليه الأوضاع بعد مرور ست سنوات على نهاية النزاعات المسلحة . فإن هذه السياسات التي يفترض أن تقدم العلاج لنتائج المرحلة السابقة وتهمل لبنان لمواجهة المستقبل بكل متطلباته وتحدياته كانت بعض الأحيان سبباً في تفاقم المشكلة بدل أن تكون الجسر الذي يعبره لبنان من أجل تجاوزها .

لقد أسلّم الدكتور غازي يوسف في وصف وتحليل السياسة الضريبية التي انتهت بها الدولة في مرحلة إعادة الإعمار ، وتوقف بصورة خاصة أمام ما يسمى بالإصلاحات الضريبية التي اعتمدت سنوي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، لاحظ أن هذه الإصلاحات التي بررت بالسعى إلى تشجيع الاستثمارات وتذليل رؤوس الأموال الخارجية وتحفيز الشركات على التصرّف عن أرباحها الحقيقة ، أدت في الواقع إلى فقدان العدالة الضريبية لأنها خفضت الضرائب على أصحاب الدخل العالمي وحملت أصحاب الدخل المتدني أعباء إضافية من خلال تزايد الاعتماد على الضرائب والرسوم غير المباشرة .

- MANCARA (M) ,Governor of Bank of Mexico : "Monetary Policy in Mexico and the Fight Against Inflation" . Speech on the occasion of the VII Securities Market Convention held in Mexico city. BIS papers , No:65, 1996 .

- SAIDI (N) : " Background Note on Lebanon " . Paper presented in the meeting on Jordan and Lebanon . International Monetary Fund , Washington DC , February 18 , 1997 .

والنادلة لعملها ، كما ظهرت المرونة في الحرص من خلال النظام الضريبي على عدم توزيع العبء الضريبي بصورة عادلة بين اللبنانيين عملاً بقاعدة الغرم بالغم

إن الليبرالية التقليدية المفرطة تعود بعد الحرب للظهور بشكل أكثر قوة وحماسة وضراوة من خلال الفلسفة القديمة الجديدة التي تقوم عليها عملية إعادة إعمار لبنان ، لأن هذه العملية تم اليوم في ظل مناخ عالمي تسيطر فيه الليبرالية الجديدة *Néolibéralisme* التي مر ذكرها . فقد ترافقت خطة إعادة الإعمار مع التشريعات الضريبية التي تخفف العبء الضريبي عن أصحاب الرساميل وترميه على كاهل الطبقات الشعبية ، فعادت الخزينة تعتمد على الضرائب والرسوم غير المباشرة كمصدر رئيسي لتمويل الإنفاق العام . إن التفوق التقليدي للضرائب والرسوم غير المباشرة في لبنان عاد يبرر بعد الحرب بعدما توارى في ظل الأوضاع غير الطبيعية للمالية العامة خلال الحرب .

من خلال الأرقام التي كانت تصدرها مديرية الإحصاء المركزي قبل سنة ١٩٧٥ يتبيّن مدى اعتماد الخزينة على الضرائب غير المباشرة في تمويل الدولة إذ بلغت هذه الضرائب والرسوم ٥٣٪ من إجمالي الإيرادات العامة سنة ١٩٦٠ و ٥٠,٨٪ سنة ١٩٦٥ و ٤٢,٥٪ سنة ١٩٧٠ . وتبديلاً على إعادة ترسیخ هذه البنية التقليدية للإيرادات بعد الحرب فقد بلغت الضرائب والرسوم غير المباشرة ٤٨,٩٪ من إيرادات الدولة سنة ١٩٩٥ . بل إن الأرقام تشير إلى إستفحال تضاؤل الضرائب المباشرة في تركيبة إيرادات الدولة اللبنانية مع الإشارة إلى أن هذا النوع من الضرائب هو أقدر على تحقيق العدالة الضريبية لأنه يغرس المكفيين بما يتناسب مع مداخيلهم ، فإن الضرائب المباشرة التي بلغت ربع الإيرادات سنة ١٩٦٠ وبين ٣٠٪ و ٣٢٪ سنوي ١٩٦٥ و ١٩٧٠ لم تتجاوز ١٠,٢٪ سنة ١٩٩٥ .

ومن أهم أسباب هذا التدهور في حصة الضرائب المباشرة هو ما أشار إليه الدكتور سعد عنداري في ورقته ، فإن " الخزينة لم توفق في تطوير جبائية أرباح الشركات ، كما أن خفض ضريبة الدخل على الرواتب والأجور أتاح إعادة توزيع المداخيل بين الخزينة والعاملين بالأجر لمصلحة الآخرين " .

في إطار التبشير بسياساتها الضريبية اعتمدت الدولة اللبنانية في السنوات الأخيرة خططتين مختلفتين في هاجتها . فهي توجه إلى أصحاب الرساميل المحلية والخارجية مشددة على أن لبنان بات جنة ضريبية مفتوحة أمامهم ، وتسهب في شرح المرونة التي يقوم عليها نظامها الضريبي ، وبالمقابل تواجه الدولة أصحاب الدخل المحدود ومطالبهم بلهجة باللغة التشدد لا تهانون أبداً ، في أن كل عبء إضافي في الميزانية يجب أن يقابله مورد ضريبي يتوجب عليهم تأمينه من مداخيلهم المتضائلة يوماً فوراً .

في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة الجنة الضريبية فشلها ، كما بين الدكتور سعد عنداري ، فإن الدولة لا تبدي أي استعداد للتراجع عن نهجها في هذا المجال وذلك لأنها منذ نهاية سنة ١٩٩٢ تلتزم بشكل متطرف مبادئ الليبرالية الجديدة التي تحكم عالمنا منذ بداية الثمانينيات . إن الليبرالية المتوجهة والمغالبة في تطرفها قدّمت الجذور في لبنان ، بل هي حجر الزاوية في الفلسفة التي قام عليها الاقتصاد اللبناني منذ نشوء لبنان كدولة . ويمكن العودة إلى الكتابات الاقتصادية لميشال شيحا ، مهندس الإيديولوجية الرسمية لدولة الاستقلال ، للتتأكد من مدى تقديس حرية المبادرة الفردية في فلسفة لبنان الاقتصادية الرسمية بل للتأكد من مدى تقديس الفرد ودوره الاقتصادي . فإذا دهر لبنان بخطر هذه الفلسفة مرهون بنجاح الأفراد وتقديمهم لأن ثروة لبنان لا تتبع من أرضه ذات المساحة الضيقية والموارد المتواضعة بل هي تكمن في عقارية الفرد اللبناني ، ولا سيما في مجال التجارة . لذلك فقد ركزت هذه الفلسفة على ضرورة تفعيل الفرد بالحرية المطلقة وتحريره من كل القيود خلال أدائه لنشاطه الاقتصادي .

ومن المؤسف أن الضريبة قد اعتبرت ضمّناً من القيود التي يجب أن يكون رأس المال متحرراً منها ، وهذا يخالف المبادئ المعتمدة في الدول الرأسمالية العريقة في عصرنا التي تقنس حرية النشاط الفردي ولكنها في الوقت نفسه تعتبر الموجب الضريبي من المقدّسات التي لا مفر من أدائها للدولة والمجتمع .

لذلك فإن المرونة الضريبية حال الممولين قد تعددت أشكالها في لبنان ، وظهرت في النظم الضريبي وفي التراخي حال التهرب من الضريبة وفي ضعف الإدارة الضريبية وإهمالها وعدم تزويدها بكل المستلزمات البشرية

إن التطور "الحقيقي" للدين العام على هذا النحو المقلق يشير ثلاثة ملاحظات رئيسية .

الملاحظة الأولى : تتعلق بقدرة المجتمع اللبناني على تحمل الدين . وأود الإشارة هنا إلى أن الاقتصاديين يأتوا يقيسون قدرة المجتمع على تحمل الدين العام بنسبة الدين إلى الناتج المحلي القائم ، وقد أصبح الدين العام القائم حالياً مساوياً للناتج المحلي وهذا يعني بالمقاييس الدولية المعتمدة في الدول الصناعية أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي كبيرة ، وأن حجم الدين بات يفوق قدرة الاقتصاد على تحمله . وإذا أخذنا وثيرة نمو الدين العام في السنوات المقبلة ، على الأقل بسبب معدلات الفائدة المرتفعة على سندات الخزينة ، مقابل انخفاض معدل النمو الاقتصادي فسيتبين أن حجم الدين العام في لبنان سوف يتجاوز كثيراً الناتج المحلي مما يجعل هذا الدين عبئاً كبيراً على المجتمع يدفع ثمنه ذو الدخل المحدود عن طريق ضريبة التضخم .

الملاحظة الثانية : تتعلق بعبء خدمة الدين العام التي تعاظم مع نمو الدين نفسه على هذا النحو . فقد أصبحت حصة خدمة الدين العام من إجمالي نفقات الدولة تفوق ما كانت عليه خلال أقصى سنوات الأزمة التي عاشها لبنان . إن نسبة عباءة فائدة الدين إلى إجمالي النفقات لم تتجاوز سقف ٣٠٪ في كل سنوات الحرب ، بل أنها سنة ١٩٨٧ وهي أسوأ سنوات الحرب مالياً ونقدياً واقتصادياً لم تزد عن ١٦٪ . أما في سنة ١٩٩٦ فقد بلغت حصة الفائدة على الدين العام أكثر من ٣٦٪ من النفقات وحسب تقديرات الميزانية لسنة ١٩٩٧ فإن خدمة الدين العام ستشكل ٤٢٪ من النفقات . إن استثناء خدمة الدين العام بهذا الحجم من الإنفاق العام هو من أخطر المؤشرات في المالية العامة وفي الاقتصاد ككل لأنسباب يضيق المجال الآن عن تعدادها .

وهذا ينclلنا إلى **الملاحظة الثالثة :** وهي أن نمو الدين بهذا الحجم الكبير ناتج عن تمويل الدولة للنفقات الجارية ، بصورة أساسية خدمة الدين العام ورواتب موظفي القطاع العام وهذا النوعان من النفقات يشكلان معاً ٧٧,٥٪ من تقديرات النفقات في موازنة ١٩٩٧ . إن تمويل النفقات الجارية بالدين هو من أكثر التشوهات الراهنة في ماليتنا العامة . فالاقتصاديون يجدون مبرراً في

يستشف من الأوراق التي قدمها المحاضرون أن المشكلة الاجتماعية لا تتبع فقط من الخلل القائم في البنيان الضريبي تشارياً وإداراً ، بل هي تتأثر في تفاقمها بتفاقم مشكلة المالية العامة ككل رغم استباب الأوضاع الأمنية منذ حوالي ست سنوات وتوقف لغة المدافع وسيطرة الدولة من جديد على مصادر مواردها المالية . رغم تحسن الأوضاع بصورة عامة وانطلاق عملية إزالة آثار الحرب وإعادة الإعمار فما زالت الميزانية على غرار سنوات الحرب تشكو من هوة متعدة بين الإيرادات والنفقات . وما زالت وزارة المالية أيضاً عاجزة عن تحقيق طموحاتها في مجال تضييق نسبة عجز الميزانية بالقياس إلى إجمالي النفقات ، فإن الفرق مازال شاسعاً في كل عام بين العجز المقدر والعجز الحقيقي .

من البديهي أن تراكم العجز يؤدي إلى تعاظم حجم الدين العام . ولكن الظاهرة المقلقة هي أن نمو الدين العام بعد سنة ١٩٩٢ قد شهد تحولاً نوعياً لا بد أن يترك آثاره السلبية ليس على الجيل الحاضر فحسب بل على الأجيال المقبلة أيضاً .

خلال الحرب انفجر الدين العام الداخلي بشكل لا سابق له في تاريخ مالية الدولة اللبنانية ، في بين سنتي ١٩٨٢ و ١٩٩٢ ارتفعت القيمة الاسمية للدين الداخلي من ١٤ مليار ليرة لبنانية إلى أكثر من ٥٠٠٠ آلاف مليار ليرة ، ومع ذلك فإن القيمة الحقيقة لهذا الدين كانت تسير باتجاه الانخفاض بسبب انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية حتى أنه بإمكاننا أن نكرر في هذا المجال فقط المثل المعروف رب ضارة نافعة . ولكن تطور الدين العام منذ نهاية ١٩٩٣ يتخد منحى مقلقاً لأن القيمة الحقيقة للدين الداخلي تعاظم لأول مرة منذ سنة ١٩٧٥ . والسبب في ذلك أن هذا الدين يتضور بنسوب عالية نتيجة العجز الكبير في الميزانية ، ولكن في ظل إستقرار بل تحسين سعر صرف الليرة اللبنانية هذه المرة . فإن الدين الداخلي مقوماً بالدولار الأميركي قد ارتفع من حوالي ٢,٧ مليارات دولار نهاية ١٩٩٢ إلى أكثر من ١١ مليار نهاية سنة ١٩٩٦ ، وقد ترافق ذلك مع زيادة الالتزامات الخارجية للدولة في السنوات الأخيرة فارتفع الدين العام الإجمالي مقوماً بالعملة الأمريكية من حوالي ٣ مليارات دولار نهاية ١٩٩٢ إلى ما يعادل ١٣,٣ مليارات نهاية العام الماضي .

تمويل الاستثمار وحده بالدين لأنّه يحقق ثروة يمكن المجتمع من احتمال الاستدانة وأعبائها ، ويبير تحمل الأجيال المقبلة جزءاً من كلفة الدين الراهن . أما تمويل الإنفاق الجاري بالدين فهو يضاعف الدين دون أن يزيد النمو الاقتصادي ويحمل الأجيال المقبلة دون مبرر أعباء الحاضر .

هذه الملاحظات السريعة استخلصت بعضها من الأوراق التي عرضها الحاضرون الثلاثة واستوحى بعضها الآخر من الموضوعات التي تضمنتها أوراقهم ، وهي تقدّمنا إلى خلاصة مفادها أن المالية العامة تشكّل أحاطر حلقات الوضع الاقتصادي اللبناني الراهن وتقتضي أن ينكب المسربون على معالجة مشكلتها بسرعة تدارك المخاطرها المستقبلية غير المحددة ، التي تتدّدّ بأثارها السلبية سنوات طويلة بل ربما إلى عقود آتية .

إن لبنان بحاجة إلى ورشة ضخمة لإصلاح الوضع المالي للدولة ، ورشة قد تفوق بأهميتها ورشة إعادة الإعمار .

المحور الاجتماعي الجلسة الثالثة

رئيس : معايي الوزير أيوب حميد
وزير الشؤون الاجتماعية
المقرر : الدكتور كمال معوض

٣ - ١ - كلمة معالي الوزير أيوب حميد

قدمها ممثله الدكتور علي فاعور

أود أن أستهل هذه الجلسة الثالثة المخصصة للمحور الاجتماعي عبر مداخلة قصيرة لتأكيد المعطيات الآتية :

١ - تبرز التحديات الاجتماعية لتحتل مكان الصدارة اليوم في التخطيط للتنمية ، وهي تأتي في مقدمة الأولويات المطلوبة للارتقاء بالبيئة المعيشية للسكان ، وإنه إذ يسرني إدارة هذه الجلسة آمل أن تتضمن المداخلات مقترنات عملية ملموسة لتحليل العناوين المطروحة للبحث والنقاش ، وهي موضوعات غنية وتكاد تمثل الاهتمامات المتعلقة بقضايا الناس .

٢ - يتبيّن من استعراض العناوين المقدمة أن تدالحاً واسعاً يمكن من بين مستوى الأجرور والضمادات المتوفرة وذلك في مواجهة الأعباء المعيشية ، والتي تتضمن أكلاف النقل والإسكان والتعليم ، تضاف إليها فاتورة الأعباء الصحية المرتبطة بالضمادات وبطبيعة التركيب الاقتصادي في لبنان ، حيث للقطاع الخاص مساهمه ومؤسساته ، التي تكمل الدور الحكومي لاستيعاب وتأمين الخدمات للمواطنين في مختلف المجالات .

٣ - تلك هموم معيشية أثقلتها وزادت أكلافها الأحداث التي عرفتها البلاد ، وترافق موجات النزوح والتهجير والهجرة الخارجية ، التي شملت أصحاب الكفاءات وكذلك المؤسسات ورؤوس الأموال ، حيث كان التحول والهجرة للبحث عن العمل في الخارج . إن حقيقة باتت ثابتة اليوم في دراسة التحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، وهي تلك المتعلقة بالتفاوت القائم بين المناطق اللبنانية خصوصاً ما يتعلق بمستويات الدخل وت نوع العمل ، والمستويات التعليمية والصحية ، وهذا ما أدى إلى وجود ثغرات بارزة في التركيب الاجتماعي ، وهي التي باتت تحتاج إلى معاجلات لسد الفجوات القائمة في البنية التحتية الاجتماعية ، ونحن ندرك أن التحولات البارزة التي رفقت الأحداث السابقة قد أدت إلى اتساع بعض الفجوات ، خصوصاً تلك الموجودة

بين الأرياف ، وكذلك بالنسبة للحالات الاجتماعية الخاصة (الأسر التي تعيلها النساء في الأرياف ، الأسر التي تحمل رعاية المعوقين والأيتام والمسنين...)

٤ - لهذا فنحن نخطط اليوم لوضع سياسة اجتماعية واقعية تلاءم وحالات الاختلاف القائمة بين المناطق ، وتوضع في الأولويات تحسين أوضاع الفئات الضعيفة والمهمشة ، وذلك للارتقاء بالبيئة المعيشية . ولتوفير عناصر التحاج لمشروعات التنمية وإحراز التقدم المطلوب ، فإننا نؤكد أهمية بناء قاعدة للمعطيات الإحصائية تساعد في وضع المؤشرات الحقيقية للأوضاع الاجتماعية ، خصوصاً ما يتعلق بسياسة الأجور والعمل ومعدلات البطالة والأمية ، وانتشار وتوسيع العمل الهامشي في مختلف القطاعات الاقتصادية ، وتوفير هذه المعلومات على مستوى المخافظات والأقضية ، فقد استكملنا مشروع مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن والذي ينفذ بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان ، وإننا سنعلن قريباً وضع كافة النتائج بتصرف الساخطين ولدي مختلف الأجهزة الحكومية والأهلية العاملة في مجال التخطيط الإنمائي .

٥ - كما لا بد من التأكيد أن نجاح مشروعات التنمية الاجتماعية يجب أن يرتكز إلى دور ومساهمة القطاع الأهلي عبر المشاركة الشعبية لتوفير كافة مقومات النجاح ، بحيث يبادر الناس في تقديم الدعم والإسهام المباشر في عملية التنمية . ونحن نعمل اليوم بالتعاون مع الهيئات والجمعيات لمساعدة الفئات المحتاجة وذلك عبر مبادرات تشمل تأمين الرعاية والإيواء للأيتام والمسنين والمعوقين والأحداث المنحرفين بما يتناسب مع الإمكانيات المتوفرة لدينا ، كما أنها تخطط لتوسيع مجالات الدعم خصوصاً بالنسبة للفئات الضعيفة .

وإننا نأمل أن توصل هذه الندوة إلى مقترنات عملية للاستفادة منها في وضع البرامج والارتقاء بالعمل الاجتماعي .

٢-٣ - الأجر والضمادات (موجز المداخلة)

د. كمال حдан

١. انطوت نتائج الدراسات الإحصائية - الصادرة أخيراً على دلالات كبيرة بالنسبة لحجم العمل المأجور في لبنان. واستناداً إلى هذه النتائج قدر عدد العاملين بأجر بنحو ٦٦٪ من إجمالي القوى العاملة عام ١٩٩٦ ، بالمقارنة مع نحو ٥٨٪ عام ١٩٩٧ . ويستنتج من ذلك وبالتالي أن هذه الظاهرة ، أي ظاهرة العمل المأجور ، متوجهة إلى مزيد من الترسخ ، على غرار ما حصل في بلدان أخرى سبقتنا على طريق النمو .

٢. ييد أن ظاهرة العمل المأجور تزامن مع اختلالات بنوية عميقة في علاقة الأجر عموماً بمستوى تكاليف المعيشة ، ليس فقط بسبب العوامل التي أفرزتها الحرب (انهيار الدولة ، تراجع الناتج المحلي ، استفحال التضخم ، انهيار القيمة الخارجية للعملة الوطنية ...) بل كذلك بسبب الإلتئامات التي اكتفت ، في مرحلة ما بعد الحرب ، بعض جوانب السياسة الاقتصادية - الاجتماعية ، وبخاصة ما يتعلق منها بسياسة المدخلات والأجر .

٣. لقد دارت نقاشات واسعة في السنوات الأخيرة بشأن وجهة نظر تطور القيمة الحقيقة للأجر وتطور حصة الأجر من الناتج المحلي ، خلال الفترة التي تلت الحرب. وبالرغم من أن حسم هذه المسائل الخلافية يتطلب وجود سلاسل إحصائية زمنية ، إلا أن الاستناد إلى ما هو متاح من معطيات حول تطور مؤشرات الأسعار المتداولة وحول مراسم تصحيح الأجر ، يسمح باستخلاص بعض الاتجاهات العامة (وإن كانت هذه الأخيرة تتطلب المزيد من التدقيق إذا توفرت معطيات أكثر حداة) .

رئيس القسم الاقتصادي في مؤسسة البحوث والاستشارات .

٤. إن مقارنة تطور الأسعار والأجور تتطلب - كي تكون ممكنة وجدية الاتفاق على جملة مسائل أهمها :
- فترة الأساس التي تبدأ منها هذه المقارنة .

- مؤشر الأسعار الذي يحظى بالقبول العام من جهة صدقته العلمية

المفعول الوسطي بتصحيحات الأجور الصادرة عن الحكومة التي تعتمد في أغلب الأحيان مبدأ الشطورة وتعين حداً أعلى للزيادة وحداً أدنى لها .
إن وجهي نظر متابعيتين قد بربرتا حال هذه المسائل المختلفة .

الأولى ، تعكس رأي الحكومة مدعاة من قبل الفعاليات الاقتصادية ، وهي تحصر المقارنة في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ ، وبالتالي تسقط من الحساب عملياً التضخم العام الذي سجل عام ١٩٩٢ والذي تراوحت نسبته بحسب مؤشرات الأسعار المختلفة ما بين ١٠٠٪ و ١٣٠٪ (ولم يجري التعويض عنه لاحقاً) . أما الرأي الثاني فهو يعكس موقف الاتحاد العمالي العام الذي يعتمد بداية عام ١٩٩٢ كفترة أساس للمقارنة . وإذا توصل وجهة النظر الأولى إلى استنتاج مفاده حصول تحسن في القيمة الحقيقة للأجر خلال الفترة المتقدمة بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦ ، بالنظر إلى أن تصحيحات الأجور الرسمية المتعاقبة في هذه الفترة قد تجاوزت ، من حيث نسبتها المترادفة ، الارتفاعات المسجلة في أسعار الاستهلاك خلال الفترة ذاتها ، تتوصل وجهة النظر الأخرى إلى استنتاج معاكس مؤداته حصول انخفاض حذر في الفترة الشرائية للأجر بين بداية عام ١٩٩٢ ونهاية عام ١٩٩٦ (تقدر بعض الأوساط هذا الانخفاض بنحو ٣٥٪ إلى ٤٠٪) .

٥. لعل ما يعزز وجهة النظر الثانية - وإن اختلفت النسب والأرقام - ما خلص إليه تقرير حديث للبنك الدولي صادر أوائل عام ١٩٩٦ ، حيث أفاد هذا التقرير بأن الناتج المحلي القائم قد ارتفع - بالدولارات الثابتة - بنسبة ٧٥ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥ ، في حين أظهرت حساباتنا أن الحد الأدنى للأجر (مقوماً بالدولارات الثابتة أيضاً) لم يرتفع إلا بنسبة ٢٥٪ في

دولار أميركي ، وذلك بالرغم من التصحيحات المتالية التي أدخلها الصندوق على جدول التعريفات الطبية و الصحية في الفترة الأخيرة .

- بالنسبة للتعويضات العائلية التي يقدمها الصندوق ، وبالرغم من الزيادات التي أقرت على معدلاتها ، فإن السقف الأعلى لهذه التعويضات يكاد لا يصل إلى ربع مستوى خط الفقر لأسرة مدينة وسطية مكونة من خمسة أفراد (أرقام ١٩٩٦) وهذا مع العلم أن هذه النسبة تبلغ بشكل عام مستوى ماضعاً في البلدان الصناعية .

- بالنسبة لتعويضات نهاية الخدمة وبحسب ما أظهرته إحصاءات الصندوق لعام ١٩٩٦ ، يسجل أن متوسط نصيب أجرير الفرد من هذه التعويضات - بعد تركه عمله لا يتجاوز ٧,٥ ألف دولار أي ما يقل عن التكاليف السنوية لعيش أسرة الأجير عن حدود خط الفقر الأمر الذي يعكس حجم المخاطر التي يتعرض لها هذا النوع من الأسر .

- بالنسبة للتعويضات المدرسية التي أقرتها الحكومة للعاملين في القطاع الخاص في العامين الأخيرين فإن السقف الأعلى لهذه التعويضات - التي يتحملها رب العمل - لا تزيد عن ٦٠٠ دولار أميركي سنوياً أي يمكن عدد أولاد الأجير الملتحقين بالتعليم ، في حين تشير الدراسات المتاحة إلى أن متوسط إنفاق الأهل على التلميذ الواحد في التعليم الخاص غير مجاني (من داخل القسط وخارجها) تقدر بنحو ٢٠٠٠ دولار سنوياً في العام الدراسي ١٩٩٦ - ١٩٩٧ .

٧. إن هذه المعطيات سواء المتعلقة منها بمستوى الأجر الحقيقي وعلاقته بتكليف المعيشة أو المتعلقة منها بالحجم الفعلي للضمادات الاجتماعية وبخاصة تلك المندرجة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، تعكس ضخامة المشكلة التي تواجه قسماً كبيراً من الأجراء . وإذا ينبع الإقرار أن الحرب وما رافقها من تراجع وخسائر ودمار ، تتحمل قسماً مهماً من مسؤولية تردي الوضع الاجتماعي ، ففي المقابل أن الجزء المقابل من هذه المسؤولية يقع على جوانب مختلفة من التوجهات والخيارات التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فترة ما بعد الحرب . وتبدو الحاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لإعادة تحديد المعالم الأساسية لسياسة المداخليل

الفترة ذاتها . ومع الأخذ في الاعتبار أن نسبة ارتفاع الحد الأدنى للأجور تشكل سقفاً أعلى لما يمكن أن تبلغه نسبة ارتفاع الأجر الوسطى - وذلك بسبب سياسة "الشطورة" - فإن ذلك يدفع إلى الترجيح بأن يكون حصة الأجور من الناتج المحلي قد تراجعت في الأول من التسعينات (مع افتراض ثبات نسبة العاملين بأجر من إجمالي العاملين في هذه الفترة) .

٦. لقد حملت فترة ما بعد الحرب في ثناياها ، تطورات مهمة على صعيد الضمادات الاجتماعية المتاحة للمواطنين . وبايجاز شديد ممكن القول أن التغطية الأفقية للتقديرات المندرجة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي - قد اتسعت بشكل ملحوظ حيث باتت تشمل في أواخر عام ١٩٩٦ نحو ٣٢٠ ألف أجير في القطاع الخاص ، يعملون في نحو ٣٧ ألف مؤسسة ويستفيدوا على عاتهن نحو ١,١ مليون لبناني ، أي نحو ثلث إجمالي اللبنانيين . وإذا تسجل هذه المؤشرات تقدماً ملحوظاً بالنسبة لما كان عليه الوضع في هذا الحال خلال سنوات الحرب ، إلا أن المفاعيل الحقيقة للإتساع الأفقي للتقديرات ، تبقى إلى حد كبير محدودة إذا ما قيست على مستوى أسر الإجراء - بحجم المخاطر التي تهدد هذه الأخيرة . وبالرغم من التعديلات المتالية التي أدخلت على المعدلات والتعريفات والقرارات المختلفة التي تحدد قيمة التقديرات المندرجة إلى الأجراء ، فإن هذه التقديرات لا تزال إلى حد كبير غير مناسبة مع واقع الأكلاف والمخاطر التي يتعرض لها الأجير ، في صحته وأعبائه العائلية وشيخوخته ويجدر هذا الاستنتاج دعماً قوياً له في النتائج التي خلصت إليها بعض الدراسات والمسوحات الميدانية التي نفذت مؤخراً من قبل الدولة ، وذلك من قبل عند من مؤسسات الأبحاث الخاصة ، كما هو مبين باختصار أدناه :

- بالنسبة للتقديرات الصحية المندرجة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي قدر متوسط نصيب المستفيد الفرد من هذه التقديرات عام ١٩٩٥ بنحو ٧٠ دولار أميركي في حين بينت دراسة صادرة عن منظمة الصحة العالمية أن متوسط إنفاق اللبناني في المجال الصحي قد بلغ في العام نفسه نحو ٣٥٠

٣ - ٣ - النقل مشاكل وحلول

إعداد الدكتور عادل مرتضى
أستاذ في كلية الهندسة - الجامعة اللبنانية

١ - المقدمة :

يعتبر النقل البري ركيزاً أساسياً من أركان الاقتصاد الوطني . فهو يؤمن ربط المدن بالضواحي ، وهاتين بالمناطق ، مما يعزز التبادل الإنساني والتجاري والصناعي والزراعي وغيرها بين مختلف الجموعات البشرية التي يتكون منها الوطن . وإضافة إلى أنه حاجة ضرورية في المجتمعات المعاصرة ، فلنلقي دور جوهري في التنمية والحياة الاقتصادية .

يرتكز النقل البري على مكونين أساسين هما :

- البنية التحتية للنقل : شبكات الطرق ، من أوتوسترادات وجسور وسكة حديد ومنتو .

- وسائل النقل : سيارات خصوصية وعمومية ، شاحنات وصهاريج ، حافلات للنقل الخاص والعام ، خدمات سكك الحديد ، وحافلات للنقل الخاص والعام ، خدمات سكك الحديد ، وحافلات على خطوط خاصة .

يهدف نظام النقل الفعال إلى تأمين انتقال الأشخاص والبضائع بسرعة وأمان وبتكلفة مقبولة وبانعكاسات محدودة على البيئة ذلك من ضمن منهجة متكاملة تشمل سائر قطاعات الخدمات .

وفي لبنان ، تضررت تضرراً بالغاً مكونات النقل البري بفعل الحرب . فأزمة السير المستعصية في بيروت والضواحي ، وارتفاع كلفة النقل المباشرة وغير المباشرة على المواطن والمجتمع ، هي انعكاس لخلل كبير في نظام النقل اللبناني . ويعيق هذا الخلل الدورة الاقتصادية ويحد من التواصل ويزيد في التلوث ، ويؤثر سلبياً على الصحة العامة .

والأجور والإصلاح صندوق الضمان وتفعيل تقييماته ولتحرير الأجور بشكل تدريجي من الأعباء والمخاطر المتآتية عن النقص الفادح في حجم ونوع الخدمات العامة الأساسية ، وذلك كجزء من تصور عام لإعادة صياغة محمل السياسة الاجتماعية في البلاد ، أهدافاً وأوليات ومؤسسات وأساليب عمل ، كي تصبح هذه السياسة ركناً أساسياً من أركان السياسة العامة للدولة .

٢ - مشاكل النقل وانعكاساتها :

١-٢ شبكة الطرق في بيروت الكبرى :

تمرر كثر أزمة السير الخانقة في منطقة بيروت الكبرى في شكل رئيسي ، وعلى الطرق والأتوسترادات المؤدية إليها . وكذلك في المناطق التي تقع تحت التأثير العمراني لبيروت كشريط جونيه الساحلي ، ومناطق بكفيا وبربانة وعاليه . ومنطقة بيروت الكبرى محددة في المخطط التوجيهي الذي جرى إعداده في العام ١٩٨٧ (بين نهر الدامور جنوباً ونهر الكلب شمالاً وتحت منسوب الأربع مائة متر ارتفاعاً) .

ويبلغ طول شبكة الطرق في بيروت الكبرى ٤٥٠ كلم ، (م.عبد الله شهاب ، المؤتمر الوطني الأول للنقل عام ١٩٩٢) . بكثافة قدرها ٢٣ كلم /كلم ٢ مقارنة مع باريس (١٢,٤ كلم /كلم ٢) ليون (٩,٧ كلم /كلم ٢) . وتبلغ الكثافة في بيروت ٠,٩٨ م /الساكن ، وفي باريس ٥٣ ، للساكن ، وليون ١,١ للساكن . هذه المقارنة مع باريس وليون تظهر أن شبكة الطرق في بيروت أكثر من كافية وهذا يعني أن أزمة السير الخانقة في بيروت ليس مرددها الأساسي إلى نقص في طرق داخل المدينة ، والحل لا يكون فقط بتأمين المزيد منها . . .

فال מדن التي اعتمدت في حل أزمة السير على تأمين المزيد من الطرق فشلت فشلاً ذريعاً ، بعد فترة وجيزة ، إذ سرعان ما انتقلت أزمة السير إلى هذه الطرق الجديدة . ولا بد من الإشارة إلى أن النقل في باريس وليون يعتمد ، إضافة إلى الطرق ، على سكك الحديد ومترو الأنفاق . وهذا ما تفتقر إليه بيروت الكبرى .

٢-٢ السكان والعمالة :

بلغ عدد السكان بيروت الكبرى مليون و١٦٥ ألف نسمة ، في العام ١٩٩٤ ، (أي ما يوازي ٢٦٤ ألف عائلة) منهم نحو ٤٠٠ ألف نسمة في نطاق

كما أن السير الخانق على الأتوسترادات والطرق الساحلية الرئيسية والجبلية والغياب المؤسف لخدمات النقل العام ، والاعتداء على الطرق واستعمالها لغير أغراض السير ، كالتجارة وإيقاف السيارات وغيرها ، إضافة إلى غياب التنسيق والتكميل بين الوزارات والإدارات الرسمية ذات العلاقة بشبكة الطرق وبنظام استخدام السيارات وقوائين قيادتها ، وبنظم التشغيل والنقل المشترك وفرض القانون ومراعاة البيئة . . إن هذا كله يعكس حجم المشاكل التي يغرق فيها نظام النقل في لبنان ، ويدل على جزئية الحلول المطروحة والتي قيد التطبيق .

لقد عكف الخبراء والباحثون على وضع دراسات واقتراح خطط تهدف إلى تلبية احتياجات النقل في لبنان . من هذه الدراسات ، خطة النقل لبيروت الكبرى التي أعدها مجلس الإنماء والإعمار بالتعاون مع شركات "تيم إنترناشيونال ، يورييف ، سفرتو" ودراسة تأهيل خط سكة الحديد الساحلي - صور - بيروت - طرابلس - الذي أعدته شركة "سفروراي" الفرنسية بناء على طلب مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك . تذكر هذه الدراسات على تأهيل البنية التحتية للنقل ملامسة أفق العام ٢٠١٥ (بالنسبة لخطة النقل لبيروت الكبرى) . وهنا نتساءل هل مشكلة النقل العام ناجمة فقط عن عدم كفاية البنية التحتية الحالية للنقل أم عن أسباب أخرى يتوجب علينا تحديدها ؟ وما هي الحلول التي يمكن أن تلبي الحاجات الملحة للنقل البري في لبنان ؟

من هنا فإن دراستنا ستتناول مشاكل النقل البري والحلول المقترحة ، وتركز على النقل المشترك كضرورة لا بد منها ، وعلى آفاق النقل في سكك الحديد .

الانتقالات تجري بين المناطق خارج النطاق البلدي لبيروت ، وبالرغم من هذا فإن حجم السير على الطرق قد بلغ حداً عالياً فتجاوز ، مثلاً الـ ١٨٠ ألف مركبة في اليوم الواحد عند إنطلياس على الأوتوستراد الساحلي شمالاً .

وأظهرت الدراسات أن ٧١٪ من الانتقالات تتم بالسيارة الخاصة و ١٩٪ منها بواسطة السرفيس (د. تام نقاش ، ندوة مشاكل السير ، ١٩٩٥) أما خدمات النقل المشترك فتشمل حالياً نحو ٢٪ من الانتقالات (مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ، ١٩٩٧) أما نسبة ٨٪ الباقية فهي حصة وسائل النقل الأخرى . إن ٩٠٪ من الانتقالات تتم بالسيارة الصغيرة هذا ما يتبع إمكان التقليل من كثافة السير وزيادة انتقال الأفراد بالاعتماد على وسائل النقل العام ذات السعة العالية .

٤ - أزمة السير وانعكاساتها :

لأزمة السير انعكاسات سلبية على المجتمع تمثل بالآتي :

- هدر الوقت أثناء انتقال المواطن من مكان إلى آخر . ويتبين عن هذا ارتفاع في كلفة النقل المباشرة (زيادة استهلاك المحروقات والمركبات) التي يتکبدها المواطن ، وغير المباشرة (ارتفاع كلفة الخدمات العامة) التي يتکبدها المجتمع .
 - المعاناة الإنسانية والتوتر العصبي للقوى الإنتاجية ، مما يقلل من مردوديتها .
 - المحد من إنتقال السكان وحصر هذا الإنتقال بالذى على صلة بالعمل ، مما يؤثر سلباً على مختلف النشاطات الاجتماعية .
 - زيادة نسبة التلوث وارتفاع مستوى الضجيج والتأثير السلبي على نوعية الحياة في المدينة .
- ومن مسببات أزمة السير هذه :

بلدية بيروت ، (أي ما يوازي ٩٤ ألف عائلة) (التقرير رقم ١٠ ، توقعات السكان والعملة ، تيم إنترناشيونال - بوريف - سفرو ، ١٩٩٤) .

وعدد سكان بيروت الكبرى تناقص عما كان عليه في عام ١٩٨٤ ، (٢٤١ ألف نسمة) ، وكذلك تناقص عدد السكان في نطاق بلدية بيروت عما كان عليه في العام ١٩٨٤ ، (٥٣٠ ألف نسمة) . أما حجم الأسرة الوسطى في نطاق بيروت الكبرى في فهو ٤,٤ أفراد .

أمنت بيروت الكبرى في العام ١٩٩٤ ، ٤٦٧ ألف فرصة عمل وهناك ٧٣ ألف مواطن يعملون في منطقة بيروت الكبرى ويأتون يومياً من خارجها ويعمل ٢٠ ألف مواطن من سكان بيروت الكبرى في خارجها .

٣ - الانتقال والسيارة الخاصة :

يوجد في منطقة بيروت الكبرى ٢٩١ ألف سيارة خاصة ، ونسبة ٢٥٪ فقط من الأسر لا تملك سيارة خاصة أما نسبة ٥٠٪ فتملك سيارة واحدة ، بينما تملك ٢٥٪ الباقية سيارتين أو أكثر (د. تام نقاش ، الندوة الوطنية لمعالجة مشاكل النقل والسير في لبنان ن ١٩٩٥) . أما عدد السيارات الخاصة التي تملکها الأسر القاطنة في بيروت الكبرى فقد كانت ٢٠٠ ألف سيارة في عام ١٩٨٤ ، وقد تضاعفت تقريباً بين العامين ١٩٦٩ و ١٩٩٤ ، دون أن يواكب ذلك زيادة في عدد السكان .

هناك نقص كبير في المواقف المرتبطة بالسكن والعمل ، فنسبة ٦٠٪ من السيارات التي يملکها سكان بيروت ترکن ليلًا على الطرق وفي الملك العام . يجري في اليوم الواحد مليون و ٥٠٠ ألف انتقال لأفراد يستخدمون وسائل النقل المختلفة داخل بيروت الكبرى . و ٨٨٢ ألف من هذه الانتقالات فقط يقوم بها سكان بيروت الكبرى . أي بمعدل ٧٦،٠ إنتقال لكل فرد بواسطة وسائل النقل الميكانيكية بدلاً من معدل ١,٢ قبل ربع قرن ، يظهر هذا أن سكان بيروت الكبرى لا يکثرون من الانتقال . أما في المدن الأوروبية فيحجز معدل انتقال الفرد إنتقالين في النهار الواحد . وتشكل الرحلة بين المسكن ومكان العمل ٥٥٪ من كافة الانتقالات في بيروت كما أن أكثر من ٥٠ في المائة من

قطاع النقل البري عام ١٩٩٥ ، ٢٨٢,٥ مليون دولار أميركي ، إذا أضفنا إلى هذا كله كلفة السيارات و الحافلات التي يستهلكها النقل سنوياً وكذلك كلفة الطرقات و صيانتها ، وكلفة مصاريف الاستشفاء للأمراض الناتجة عن التلوث ، لظهور لنا أن النقل يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد الوطني وعلى قدرته التنافسية

يظهر من ذلك أنه بالرغم من أن كلفة اقتناء السيارة و تشغيلها تبدو منخفضة في لبنان بالنسبة للفرد (٢ إلى ٤ مليون ليرة) في السنة ، مقارنة مع الدول الأخرى ، ولكن هذه الكلفة وخاصة انعكاساتها البيئية والصحية عالية جداً على المجتمع ، علمًا أن في لبنان حالياً حوالي ١,٥ مليون سيارة و مركبة ، يجعل لبنان من أكثر البلدان اختناقًا بالسيارات . وللتصحيح الناتج عن النقل البري ، حصة كبير في تدني مستوى الحياة . فكما تتسبب زحمة السير الخانقة في شوارع المدن بتواتر أعصاب السائقين والمارة ، فإن إطلاق السيارات أبوابها في هذه الشوارع ، يسبب القلق و قلة الراحة للناس الساكرين في بيوتهم وفي مراكز أعمالهم .

ولمعالجة المشاكل التي تسببها كثرة السيارات لا بد من إعادة النظر في الإطار التنظيمي للشوارع ونظم السير المتبعة ، ووضع أسس تشريعية تحول القطاع الخاص ممارسة النقل العام بالتنسيق مع مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك . ولا بد من تطوير خدمات النقل المشترك وتشجيع المواطنين على استعمال وسائل النقل العام والحد من استعمال سيارتهم الخاصة .

٢ - الفجوات التشريعية في تنظيم النقل البري :

تشابك الصلاحيات و تتشعب المسؤوليات في الأجهزة المعنية بأمور النقل البري بين الوزارات والإدارات الرسمية على سبيل المثال لا الحصر .

- وزارة النقل
- وزارة الداخلية
- وزارة الأشغال العامة

- غياب المواقف وقلة المساحات المخصصة لها ، خاصة بالقرب من محلات التجارية ومن مراكز الأنشطة . وهذا ما يدفع الزبائن إلى الوقوف في الأماكن المزدحمة وعلى الأرصفة وحواشي الطرق .

- احتلال السيارات الأرصفة مما يجر المشاة على السير على الطرق ، أو حواشيه .

- إيقاف السيارات في صف ثان مما ينقص قدرة الطريق على استيعاب السيارات العابرة .

- توقف سيارات السرفيس المتكرر وكذلك حافلات النقل العام على المعر الأيمن وأحياناً وسط الطريق مما يقلل من قدرة استيعاب هذا الم serif والطريق . هذا إضافة إلى عدم احترام قوانين السير مما يجعل سرعة الانتقال في شوارع العاصمة متذبذبة جداً بالنسبة إلى مدن بالحجم نفسه .

كما أن لهذه الأزمة أوجه أخرى تمثل بالآتي :

- إزدياد التلوث البيئي الناتج عن المحرر . ت التي تهدّرها المركبات .

- تأثير أزمة السير على دور لبنان السياحي . فالبلد الذي لا يستطيع التصدي لمشاكل النقل لا يستطيع أن يقدم الخدمات للسائحين والمصطافين .

٣ - أعباء كلفة النقل على الاقتصاد الوطني :

منذ اعتماد تعويض للنقل بمعدل ٢٠٠٠ ليرة لبنانية لكل يوم عمل أصبح كل عامل يكلف رب العمل حوالي ٣٨٧ دولار في السنة مما يزيد كلفة الإنتاج الوطني في مختلف القطاعات . إن جموع تعويضات النقل المدفوعة سنوياً للأجراء في بيروت الكبير يبلغ ١٣٧ مليون دولار أميركي منها ١٣,٥ مليون دولار لأجراء القطاع العام . وتمثل كلفة النقل هذه ٢٥٪ من الحد الأدنى للأجور وتعتبر من أعلى النسب في العالم .

لقد ارتفعت فاتورة استيراد المحروقات بنسبة ٣٣٪ بالنسبة لعام ١٩٩٤ ، إذ وصلت إلى ٦٤٤ مليون دولار وقد بلغت فاتورة المحروقات التي استهلكتها

- تحديد تعريفات النقل البري

هذه المهام لا تميز بين نقل الركاب ونقل البضائع ، كما أن المرسوم التنظيمي لم يحدد ما إذا كانت أنشطة النقل التي تخضع لسياسات المديرية العامة للنقل يمكن أن يقوم بها القطاع العام أو القطاع الخاص .

وفي العام ١٩٦١ ، أنشئت مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك بموجب قانون ٦١/٤/٦١ ومرسوم رقم ٦٤٧٩ . كانت هذه المصلحة المستقلة في البداية مسؤولة عن منطقة بيروت وضواحيها ، ومنذ العام ١٩٨٨ ، أصبحت مسؤولة عن النقل المشترك على الأراضي اللبنانية كلها . ومن مهام مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك :

- إدارة وتشغيل نظام النقل المشترك (في المدن وبين المدن) .
- إدارة وتشغيل شبكة سكك الحديد .

وبالعودة إلى مهام مصلحة سكك الحديد المشمولة بالقوانين والأنظمة ، يمكن أن تكون هذه المؤسسة مسؤولة عن تنفيذ سياسات النقل المشترك التي تعتمدتها الدولة . فدورها مهم بالنسبة إلى تطوير شبكات النقل المشترك والتنظيم العام لخدمات الحافلات : اختيار المسارات ، تحديد التوافر ، مراقبة نوعية الخدمة ، تحديد مواقع الحافلات على المسارات ، إدارة محطات التسفير . وإذا توافرت هذه المصلحة الإمكانيات يمكن أن يكون لها دور ضخم في تنظيم نقل الركاب داخل المدن وبين المدن . فهذه المصلحة تتمتع بقدرات تأهيلية (مراكب ، وورش تصليح) أشغال فنية (تحديد المسارات والتواتر) و حافلات جديدة (٢٠٠) حافلة رينو - كاروزا ، ومظلات واقية لوقوف الركاب على مسارات الحافلات ، وجزء من الموظفين مؤهل لتشغيل نظام كفوء للنقل بالحافلات .

٢ - ٨ - خدمات النقل العام :

١ - ٨ - ٢ خدمات النقل العام المشترك :

- حافلات النقل المشترك :

- مجلس الإنماء والإعمار
- البلديات
- وزارة الشؤون البلدية والقروية
- وزارة البيئة

وقد أدى التأخير في تطوير التشريعات العائدة لتنظيم النقل إلى عدم ممارسة الدولة سلطتها بشكل فعال في التنظيم والرقابة على تشغيل القطاع الخاص مركبات النقل العام ، مما أدى إلى تسيب كبير وإلى فوضى عارمة في هذا القطاع . كما أن الحرب قد أدت إلى غياب النقل المشترك المنظم في بيروت الكبرى والمناطق .

وهنا لا بد من الإشارة إلى الترابط بين النقل والمخططات التوجيهية الموضوعة من قبل التنظيم المدني التي تهدف إلى تنسيق النمو العثماني عن طريق تنظيم استعمالات الأراضي وهذا الترابط له الانعكاسات السلبية أو الإيجابية على متطلبات النقل .

إنه من الملحوظ وضع الأطر التنظيمية والقانونية بين إدارة النقل العام (في القطاعين الخاص والعام) من جهة وبين السلطات المختلفة من أجل تأمين خدمات النقل على أفضل وجه .

٢ - الوضع المؤسسي :

لقد كان النقل من اختصاص وزارة الأشغال العامة حتى إنشاء وزارة النقل في العام ١٩٩٣ ، وقد صدر في العام ١٩٩٦ مرسوم رقم ٥٥٤٠ يقضي بإنشاء المجلس الأعلى للنقل البري الذي يعتبر جهة استشارية وهيئة تنسيقية بإشراف وزارة النقل . لكن هذا المجلس ومنذ إنشائه لم يجتمع . أما مهام المديرية العامة للنقل البري والبحري فقد حددها المرسوم رقم ١٦١١ بتاريخ ١٩٧١/٧/٢١ ومنها :

- تنظيم أنشطة النقل البري وتطويرها

معدل الركاب اليومي للنقل المشترك ١٠١ ألف راكب وانخفص في العام ١٩٨٨ إلى ٧٣ ألف راكب وفي العام ١٩٩٤ إلى ٢٠ ألف راكب ، حتى وصل في شهر آذار ١٩٩٧ إلى ٣٠ ألف راكب ، و مرائب النقل المشترك موجودة في بصر حسن وفزن الشياك . أما الورشة الرئيسية موجودة في مار مخايل وهي متخصصة بالصيانة الحسية .

- سكك الحديد :

أنشئت سكك الحديد سنة ١٨٩٥ وأكملت خطوطها خلال الحرب العالمية الثانية وتشمل :

- خط ساحلي عريض (١,٤٣٥ م) ، يمتد من الناقورة إلى عكار .
وطوله ٢٤٥ كلم .
- خط جبلي ضيق بين بيروت وسرغايا شرقاً ، عرضه ١,٠٥ م وطوله ٩٠ كلم .
- خط عريض من رياق إلى القصرين طوله ١٠٢ كلم .

لقد نقلت سكك الحديد سنة ١٩٧٤ ، ٨٠ ألف مسافراً من وإلى البلاد العربية وأوروبا بالإضافة إلى ٥٥٨٢٧١ طناً من البضائع . وأنباء الحرب أصبت منشآت سكك الحديد وتجهيزاتها ومبانيها وألياتها ومعداتها بأضرار جسيمة فأصيب قسم منها بالتلف الشام ، كما أن الأموال العامة التابعة للمصلحة ، قد تعرضت لتعديات مختلفة بحيث انتزع قسم من هذه الخطوط وقامت منشآت سياحية على أجزاء واسعة من الخط الساحلي . وخدمات سكك الحديد متوقفة تماماً في الوقت الحالي .

إن إعادة تأهيل سكك الحديد وتطويرها هي ضرورة ملحة نظراً للدور الفاعل الذي تلعبه في نقل البضائع والركاب والسياحة مما يساهم مساهمة فعالة في إحياء الاقتصاد الوطني بالإضافة لمنافعها الكبيرة في المجال البيئي لأنها تحد من النقل بواسطة الشاحنات والمركبات .

في العام ١٩٦٥ ، أوقفت خدمات إلترام ، واستبدلت بأسطول من ١٥٠ حافلة سافير ، / شوسون الفرنسية الصنع . وفي العام ١٩٧٣ ، لم يبق في الخدمة من هذا الأسطول سوى ٩٧ حافلة دمرت جميعها في بداية الحرب .

في العام ١٩٧٧ ، أهدت فرنسا مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ٥ حافلة (برلين) واتي فنيون فرنسيون إلى بيروت لتقديم مساعدات فنية . غير أن هذه الحالات سرعان ما دمرت جميعها في بداية الحرب .

وفي العام ١٩٧٨ ، جرى شراء ٢٢٠ حافلة برلين ، فرنسية الصنع أيضاً وسلمت بين العام ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ، وقد دمر عدد كبير من هذه الحالات أيضاً ، والتي أمكن في العام ١٩٩٠ تأهيل ٤٨ منها .

وفي نيسان ١٩٩٤ ، هبط عدد الحالات العاملة إلى ٢٩ سعة الواحدة منها ٧٣ راكباً : (٢٨ وقوفاً و ٤٥ جلوساً) .

وفي كانون الأول ١٩٩٦ ، كان عدد حالات النقل المشترك الموضوعة في الخدمة ٤٥ حافلة . وقد جرى شراء ٢٠٠ حافلة جديدة ماركة رينسو / كاروزا فرنسية الصنع بمبلغ إجمالي وقدره ٢١ مليون دولار أمريكي ، وسلمتها بالكامل مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك في تشرين الأول عام ١٩٩٦ . وقد حضر فنيو شركة رينسو مع الحالات تلك وما زالوا يوازرون المصلحة لوضع الحالات في الخدمة وتنظيم صيانتها . وقد وقعت مصلحة النقل المشترك عقداً مع المجموعة الرابعة (تيم إنترناشيونال - سينفات - يوريف - سوفريتو) لتدريب السائقين والفنين وتحسين نوعية خدمة النقل المشترك . وقد وضع من الحالات الجديدة ٢٠ حافلة في الخدمة الفعلية وذلك ابتداء من ١٣ كانون الثاني ١٩٩٧ ، وأضيفت إليها عشرة حالات أخرى في ٢٤ آذار الحالي ، على أن يستكمل وضعها تباعاً في الخدمة في أواخر شهر حزيران ٩٧ ، وفي هذا التاريخ سوف يبلغ إجمالي حالات النقل المشترك الموضوعة في الخدمة ٢٧٥ حافلة على أساس أنه سوف يتم تأهيل ٣٠ حافلة نوع برلين الفرنسية إضافياً .

أما التعرفة فهي حالياً ٢٥٠ ليرة للرحلة ، وليس هناك اشتراكات أو تعرifات خاصة والتذكرة صالحة لرحلة واحدة فقط . في العام ١٩٧١ ، كان

- الأعباء المالية لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك :

يلغى مجموع العاملين حالياً في مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك ٧٠٢ موظفاً منهم ١٥٦ موظفاً في مصلحة سكك الحديد وعدد كبير منهم في طريقه إلى التقاعد . وتستفيد الميزانية المستقلة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك من إعانة سنوية من الدولة لغطية الأعباء المرتبة عليها وكانت هذه الإعانة ٨ مليارات ليرة في العام ١٩٩٢ و ١١ مليار في العام ١٩٩٣ والإعانة المطلوبة للعام ١٩٩٧ هي ١٣ مليار ليرة .

٢ - ٨ - ٢ - البيانات الخاصة :

بسبب الطلب الكبير على النقل دخل القطاع الخاص مجال النقل العام في بيروت والضواحي ومعظم المدن اللبنانية مستفيداً من الغياب التام لكل تنظيم ورقابة .

لقد وضعت الشركة اللبنانية للنقل في الخدمة عام ١٩٩٦ ، وبلغ عدد حافلاتها ٦٤ حافلة جديدة ماركة مرسيدس (مجمعة في البرازيل) في منطقة بيروت الكبير وصولاً إلى جبيل وهي تخطط لوضع ١٠٠ حافلة أخرى على الخطوط قبل نهاية ١٩٩٧ . أما سعة هذه الحافلات فهي حسب الحجم ٢٨ و ٣٣ و ٤٧ راكباً جلوساً إضافة إلى عدد آخر من الركاب وقوفياً التعرفة ثابتة وهي ٥٠٠ ليرة للرحلة . أما عدد عمال الشركة فهو ١٣٦ عاملأً . ولا تملك الشركة مرآباً ولا ورشة صيانة وحالياً يتم إيقاف الحافلات ليلاً في ساحة العبد على أملاك مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك . وليس لهذه الحافلات مسارات ثابتة وموافق محددة على المسارات . أما حجم استثمارات الشركة فهو ١٠ ملايين دولار أمريكي ، تؤمن نقل حوالي ٦٠٠ ألف راكب في الشهر (مقابلة أجريت مع السيد زنفوت - جريدة لوريون لوجور عام ١٩٩٦) .

٣ - ٨ - ٣ - البصّارات :

قبل الحرب لم يكن يسمح للبوسطات بنقل الركاب داخل مدينة بيروت ، حيث كان يسمح لها بالتوقف في أماكن محددة لنقل الركاب إلى الجبال البعيدة والقرية . حالياً يعمل عدد من هذه البوسطات في أي مكان وكيفما اتفق ، في نطاق بيروت الكبير ، وهي تتوقف حيث شاء لاستقبال الركاب وإنزالهم . أما عدد اللوحات المرخصة للبوسطات فهي ٦١٨ لم يكن منها في الخدمة عام ١٩٩٤ سوى ٣٣٦ ، يعمل منها حوالي ٢٠٠ لنقل تلامذة المدارس (النقل في بيروت الكبير ، شركة تيم إنترناشيونال ، بوريف ، سوفريتو) وهذه الحافلات تسع ما بين ٣٥ و ٤٠ راكباً جلوساً وأغلب هذه البوسطات هي من نوع دودج / فارغو موديل ١٩٥٠ - ١٩٦٣ وهي مملوكة من أفراد أو شركات خاصة مساهمة أو محدودة المسؤولية وإجمالي عدد الركاب اليومي الذي تخدمهم هذه البوسطات يبلغ حوالي ٤٠ ألف شخص . أي بمعدل ٣٨٠ راكباً لكل بوسطة في اليوم الواحد .

يؤمن قسم من هذه البوسطات النقل بين المدن بالإضافة إلى حافلات البولمان . ولا يوجد اليوم في بيروت الكبير أماكن مخصصة لتكون محطات تسيير ، وأماكن نهاية خطوط . لذا تتوقف هذه البوسطات على الطرق أمام مكاتب الشركات في الدورة والكولا و البرير وتسبب إزدحاماً كبيراً للسير . لذلك أصبح من الملح تخصيص أماكن ومحطات تسيير في بيروت يمكنها استيعاب البوسطات والمكاتب ، وتأمين الالتفاء مع النقل المشترك وشبكات الطرق السريعة . والذي لم يكن مسموماً ، إذ سمح للشركة اللبنانية للنقل باستيراد مثل هذه الباصات ، وكذلك لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك . وقد تم ذلك من دون تعديل القانون الذي يمنع مثل هذا الأمر .

٤ - ٨ - ٤ - النقل بالسرفيس :

تعمل سيارات الأجرة (السرفيس) داخل المدن وفيها . وفي بيروت تتوقف سيارات التاكسي عشوائياً لإصعاد وإنزال الركاب ، وهذا يسبب إزدحاماً كبيراً للسير . أما التاكسيات العاملة بين المدن فهي غالباً ما تتنطلق من مواقف محددة . وسيارات التاكسي مرخصة وتحمل لوحة حمراء ، وكذلك

بسبب ارتفاع أجراً التاكسي والسرвис ، وفي ظل غياب النقل المشترك ، تقوم بعض الشركات بتشغيل نقل خاص منظم لعمالها داخل بيروت وضواحيها ، وأن المدارس الخاصة تستقطب تلامذتها من كافة الأحياء والمناطق فهي مضطورة لتشغيل نقل مدرسي منظم .

وفي حال تفعيل النقل المشترك فمن المتوقع لا يتأثر النقل الخاص للمدارس ، وخاصة في المراحل الابتدائية والمتوسطة . والنقل المدرسي يشكل عبأً كبيراً على الأهل إذ أن التعرفة تراوح ما بين ٢٥٠ و ١٥٠٠ دولار أميركي في السنة للللمزيد الواحد . هذا إلى جانب الرحمة التي تسببها هذه الأتوبيسات ، كما وأن قسماً كبيراً من أهالي التلامذة يوصلون أولادهم إلى المدارس صباحاً ويعيدونهم في فترة بعد الظهر بسياراتهم الخاصة مما يسبب زحمة كبيرة أيضاً في المدينة وعلى طرقها الرئيسية .

أما باصات النقل فيمكن أن تكون مملوكة من الشركات والمدارس على حد سواء أو مستأجرة . ويمثل نقل التلامذة نسبة ١٣٪ من التنقلات في بيروت الكبرى .

٣ - الحلول المطروحة لمشاكل النقل :

يتبعن مما تقدم أن نظام النقل العام يفتقر افتقاراً كاملاً إلى التنظيم في بيروت الكبرى وفي المدن الأخرى ، وبين المدن . كما أن قصور النقل المشترك جعل من السيارة الخاصة وسيلة النقل الأولى في لبنان ، إذ تبلغ حصتها ما يفوق الـ ٧٠٪ من التنقلات في بيروت الكبرى ، بينما لا تعدى حصتها الـ ٤٨٪ في المدن المشابهة في بلدان أخرى . كما أن كلفة النقل للفرد الواحد تمثل حوالي ٢٥٪ من الحد الأدنى للأجور . وهذه كلفة مرتفعة جداً مقارنة بمعدلات البنك الدولي التي لا تتجاوز الـ ١٠٪ من الدخل الفردي ، وبينما يموري حالياً نحو مليون و ٥٠٠ ألف انتقال في اليوم في بيروت الكبرى ، فإن الطلب اليومي على التنقل سيصل إلى ٥ مليون إنتقال بحلول العام ٢٠١٥ . في مواجهة هذا الواقع تم إقتراح خطة النقل لبيروت الكبرى من قبل مجلس الإنماء و

سيارات الأجرة . ومنذ العام ١٩٩٥ وحتى العام ١٩٦٦ ، توقفت وزارة الداخلية عن إعطاء اللوحات الحمراء ، وكان العدد الإجمالي لهذه اللوحات ١٠٦٤٩ ، وكانت تتداول في السوق السوداء بأسعار عالية . وفي العام ١٩٩٥ أصدرت وزارة الداخلية عدداً كبيراً من اللوحات الحمراء بسعر منخفض رسميًّا عن سعر السوق السوداء وللتعریض على أصحاب النمر الحمراء القديمة أعطت الوزارة لكل صاحب رقم قديم لوحه مجانية . لذا تصاعف عدد سيارات التاكسي عن ما كان عليه عام ١٩٩٥ ، وسيارات التاكسي في معظمها من نوع مرسيدس ٢٠٠ أو ٢٣٠ .

أما تعرفة التاكسي - سرفيس للراكب الواحد فهي ١٠٠ ليرة في بيروت ، وتصل أحياناً إلى ١٥٠٠ ليرة وغالباً ما يحتاج الراكب إلى أن يأخذ أكثر من تاكسي واحد ليصل إلى المكان المقصود .

وتوجد في بيروت مكاتب لسيارات التاكسي تخدم المطار والفنادق العامة ، وتضم حوالي ٧٠٠ سيارة وهي بحالة جيدة بصورة عامة ومن موديلات لم يمر عليها الزمن . وقبل نهاية العام ١٩٩٥ كانت تعمل في بيروت سيارات تاكسي ذات لوحه خصوصية سوداء ، وقد منعت اليوم من العمل تحت طائلة المسؤولية . والعدد الإجمالي لسيارات التاكسي العاملة حالياً في بيروت يبلغ حوالي ٨ آلاف سيارة ، تسير الواحدة منها يومياً ما معدله ١٥٠ كلم ، وتقل ما معدله ٤ راكباً . أما المعدل اليومي لعدد ركاب التاكسي في بيروت الكبيري فيبلغ ٣٢٠ ألف راكب وأسطول سيارات الأجرة أصبح هرماً ويشكل خطراً على البيئة وعلى السلامة العامة .

أما استبدال هذه السيارات الهرمة بأخرى جديدة فمكلف (معدل ١٠ ألف دولار أميركي للسيارة) نظراً لمنع استيراد السيارات التي يزيد عمرها عن ٨ سنوات . وفي حال تجديد هذه الأسطول ، فإن استهلاك السيارة الواحدة اليومي (محروقات + ثمن السيارة + صيانة) يبلغ ٤ ألف ليرة لبنانية . وهذا يعني أن أجراً السرفيس لا بد أن ترتفع قريباً بمعزل عن ارتفاع سعر المحروقات .

٤ - ٥ - النقل الخاص للمدارس والشركات :

الإعمار بناء على دراسة أعدتها (قييم إنترناشونال يوريف و سوفريتو عام ١٩٩٥) .

كما قامت بعثة فرنسية بإعداد دراسة فنية لشبكة النقل المشترك في طرابلس ولبنان الشمالي وفي الجنوب في العام ١٩٩٥ ، وسوف تقوم في نهاية نيسان ١٩٩٧ ، مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك ، تساندتها بعثة فرنسية أخرى بإعداد دراسة فنية لشبكة النقل المشترك في البقاع وجبل لبنان ، كما عهدت مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك إلى شركة سوفراي الفرنسية المتخصصة بإعداد دراسة حول تطوير خط السكة الحديد الساحلي الممتد من صور حتى طرابلس من أجل إعادة استثماره ، وقد انتهت هذه الدراسة عام ١٩٩٥ ، وأعلنت الحكومة في مناسبات عده عن رغبتها في تعزيز النقل المشترك واعتبار هذه الخطوة من التقديمات الاجتماعية التي وعدت بها .

وسوف نعرض فيما يلي الخطوط العريضة للخطط المقترحة وما دخل منها فعلاً حيز التنفيذ ، كما سنقترح بعض الحلول لمعالجة مشاكل النقل .

٣ - خط النقل لبيروت الكبير :

وتشمل هذه الخطة خط عمل سريعة ، وأخرى بعيدة المدى . ترتكز خطة العمل السريعة على مراجعة شاملة لاتجاهات السير في شبكة طر لها ٢٠٠ كلم في بيروت الكبير وستزود التقاطعات الأساسية بالإشارات الضوئية وسيمنع الوقوف على بعض الشوارع . وهذه الخطة هي حالياً موضع التنفيذ وتشمل تصميم شبكة للنقل المشترك ، وتنفيذ الخدمات بالحافلات على هذه الشبكة . وتقوم حالياً مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك بتنفيذ هذه الخطة التي ستعود إلى الحديث عنها نظراً لأهميتها .

أما خطة النقل البعيدة المدى فترتكز على وضع خدمة سكة حديد بين الدامور وجونية (٣٨ كلم) ، وعلى استحداث خط مترو (خط شرق - غرب) وخط (شمال - جنوب) لخدمة التجمع العمراني الكثيف داخل بيروت الكبير .

وتلحظ الخطة أيضاً إنشاء ثلاثة خطوط للحافلات تعمل على حزام خاص بها بطول ٢٨ كلم ، وإنشاء محطات تسفير كبرى على حدود المناطق

الكثيفة العمران . وتقترح اعتماد شبكة من الأتوسترادات منها الأتوستراد الدائري والطرق السريعة والبولفارات بطول ٢٤٨ كلم ، نصفها تحسين لطرق موجودة والنصف الآخر طرق جديدة .

أما الكلفة الإجمالية المتوقعة لخطة العمل العاجلة فهي ١٢٠ مليون دولار أميركي ، وتصل كلفة خطة العمل البعيدة المدى إلى ٤٠٠ مليون دولار أميركي .

إن نظام النقل المشترك المقترن تفدينه ضمن هذه الخطة (شبكة الحافلات - المترو - القطارات بين جونية والدامور) سيسمح بنقل ١٦٠ مليون راكب في السنة ، علمًا أن حاجة النقل في العام ٢٠٠٥ تصل إلى ٦٤٠ مليون راكب سنويًا . مما يعني أن النقل المشترك سيسمح بسد حاجات ١٥٪ من سوق النقل على المدى البعيد . وهذا يستدعي إعادة تطوير مستمرة والتفكير في حلول جديدة لإنشاء خطوط مترو جديدة .

٣ - ٢ - مشروع تطويري لسكك الحديد :

عهدت مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك إلى شركة سوفراي الفرنسية المتخصصة إجراء دراسة لتطوير وتحديث سكة الحديد صور - طرابلس ، على أن تلحظ الدراسة إنشاء خطوط إضافية مزدوجة بدل الخط الإفرادي الحالي ، وهذا ما يسمح بتشغيل عدد أكبر من القطارات السريعة التي تبلغ سرعتها ١٢ كلم في الساعة . يربط هذا الخط المدن الساحلية الرئيسية من صور إلى طرابلس بالعاصمة بيروت ، ويسمح للمواطنين الانتقال من مركز أقامتهم خارج بيروت الكبير إلى العاصمة بسرعة وبتكلفة معقولة . وتقوم المصلحة بإعداد مشروع دراسة لسكة الحديد من طرابلس إلى العوبدية ، على الحدود اللبنانية السورية مما يسمح بوصول الخط الساحلي بشبكة الشرق الأوسط لسكك الحديد وبالشبكة الأوروبية .

والخط الساحلي سوف يسمح بنقل البضائع من تربة ومتروجات زراعية ومحروقات وفوسفات وغيرها ، وسوف يخدم مرفأ بيروت ، إذ أن هذا

بالركاب ، وتحرص المصلحة على أن تكون خدمة النقل المقدمة للركاب ، ذات مستوى نوعي يضاهي مستوى النقل في البلدان الأوروبية . وقد تعادلت المصلحة مع أربع شركات فرنسية ذات خبرة كبيرة في هذا المجال لموازرتها في وضع الخطة موضع التنفيذ ، ورفع أداء العاملين في المصلحة التي قامت بدورات تأهيل للسائقين والفنين فيها ، ويشغل ٣ خطوطاً جديدة . وهي تسعى أيضاً لتأمين خدمات النقل المشترك في المحافظات الأخرى وبين المدن ، وبالرغم من أن المصلحة تملك حالياً أكثر من ٢٧٠ حافلة فإنها تعاني من نقص في السائقين والفنين ، وإمكاناتها الحالية لا تسمح لتسير أكثر من ٦٥ حافلة فيما الحالات الأخرى في المراقب ، تنتظر توافق المراجع المختصة على تعاقده المصلحة مع ٥٠٠ سائق جديداً .

وفي حزيران ١٩٩٧ ، سوف يكون في إمكان المصلحة تأمين الخدمات لـ ٤٠ ألف راكب في اليوم أي ما يعادل ٩٪ من حاجة النقل اليومية في بيروت الكثيف . أما الشبكة التي تبني المصلحة تشغيلها ، فتحتاج إلى ٦٠٠ حافلة (حسب معايير النقل الدولي) ، مما يعني أن المصلحة بحاجة إلى شراء ٣٣٠ حافلة إضافية بكلفة ٣٥ مليون دولار أمريكي ، علماً بأن تعويضات النقل السنوية التي تدفع لأجزاء القطاع الخاص وموظفي الدولة تبلغ ١٣٧ مليون دولاراً . وفي أحسن الأحوال لن يتمكن النقل المشترك (في حال شراء الحالات الإضافية) من تأمين أكثر من ٢٥٪ من حاجة النقل في بيروت الكثيف . أما تأمين النقل في مراكز المحافظات وبين المدن ، فإن الحاجة تصل إلى ٥٠٠ حافلة إضافية فضلاً عن محطات التسفيير والمرائب ومرافق الصيانة .

إن خدمات النقل المشترك تعتبر من التقنيات الاجتماعية ، وهي بالتالي بحاجة إلى الدعم المالي من الحكومة التي تحمل الأعباء الاستثمارية الإجمالية المطلوبة لإعادة تشغيل النقل المشترك في بيروت الكثيف ، تقل عن كلفة الاستلامات المطلوبة لإنشاء بضعة كيلومترات من الأتوستراد في نطاق بيروت الكثيف . وبقدر الإشارات هنا إلى أن النقل المشترك مدعم من الكلفة التشغيلية ، وفي الولايات المتحدة إلى ٤٢٪ من الكلفة نفسها ، وفي إيطاليا ٧٧٪ منها ، وفي أثينا ٦٨٪ و٥٨٪ في ميونيخ .

المرفأ هو من المرافق القليلة في العالم الذي لا تخدمه سكة حديد ، ونقل البضائع بالقطار ، يسمح بتحفيض كلفتها ، إذ أن الكلفة الحالية لنقل مستوعب من مرفاً بيروت إلى مسافة ٤٠ كيلم تعادل كلفة نقل هذا المستوعب من إيطاليا إلى بيروت . وسيساعد هذا الخط على تحفيض حمولة الشاحنات على الطرقات العامة ، مما يؤدي إلى تحفيض كلفة صيانة هذه الطرقات ، وحل أزمة السير عليها . وتنفيذ هذا المشروع يعود بنتائج إيجابية على البيئة ، فهو يخفّض نسبة التلوث التي تعاني منها المدن الساحلية نتيجة حركة النقل الكثيفة فيها .

وتقدر كلفة هذا المشروع حوالي ٥٠٠ مليون دولار أمريكي للخط الحديدية والإنشاءات و ٥٠ مليون دولار لمعدات الحجر والعربات ، والبحث يجري اليوم في كيفية تأمين تمويل هذا المشروع وإيجاد حواجز تدفع القطاع الخاص إلى المساهمة فيه .

إن لسكك الحديد فوائد جمة ، فهي توفر الانتقال بأكبر قدر ممكن من السلامة والراحة ، وتساهم في تنشيط اللامركزية والزراعة والصناعة والسياحة . كما أن المشحونات الثقيلة التي تنقلها سكك الحديد توفر النقل على سيارات الشحن التي تزيد من تلف الطرقات ومن مصاريف الصيانة ، إضافة إلى ذلك تبلغ مقدرة خط سكة الحديد في النقل من ٥٠ إلى ٦٠ ألف راكب في الساعة ، في حين أن الأتوستراد المثلث الخطوط لا ينقل أكثر من ١٢ ألف راكب في الاتجاه الواحد ، علماً أن مساحة الأتوستراد هي أضعاف مساحة سكة الحديد .

٣ - خطة تفعيل النقل المشترك :

وضعت مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك حيز التنفيذ خطة لتفعيل النقل المشترك في بيروت الكثيف . وترصد الخطة لتشغيل ٢٤ خطًا حديثاً ، اعتباراً من كانون الثاني وحتى حزيران ١٩٩٧ . وهذه الخطة المبنية على الدراسة التي أعدتها الاستشاري (تيم - يورييف - سوفريتو) تهدف إلى توسيع الاعتماد على خدمات النقل المشترك بالحالات لتشمل بيروت الكثيف بأكملها ، وصولاً إلى الدامور وعالية وجونية . وتقوم مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك بتحديد التوادر والمواقف على المسارات ووضع مظللات لانتظار خاصة

- إتاحة الفرصة للقطاع الخاص في تشغيل شبكات النقل والخطوط بشروط تحديد المعاصفات الفنية للحافلات ومستوى الخدمة ، وذلك تحت الرقابة المستمرة للدولة .
- الاستمرار في دفع تعويض النقل نظراً لما تشكل كلفته من عبء على الأجراء والموظفين ، ولقصور النقل المشترك في المدى القريب والبعيد عن تأمين حاجات النقل للموظفين جهيعاً .
- منح سيارات السرفيس تخفيضاً على الرسوم الجمركية وأسعار الوقود مما يتبع الحال للمشتغلين في هذه المهنة ، استعادة كلفة التشغيل وتجديده مرکباتهم .
- اتخاذ الإجراءات للحد من أزمة السير في بيروت الكبرى وعلى الطرق الرئيسية ولتأمين الانتقال بسلامة وأمان وللحد من التلوث الذي تسببه المركبات .
- تطوير السكك الحديد وتحديثها وتشغيلها نظراً للدور الفاعل الذي تلعبه في مجال النقل البري .

وحجم الإعانة الذي قد يحتاج إليه النقل المشترك ، يجب مقارنته بالتعرف الكبير الذي تحقق خدمات هذا النقل ، في حال تخفيفها إزدحام السير والقليل من التلوث وتأخيل الحاجة إلى الاستثمارات في الطرق التي سيفرضها الاعتماد على السيارة الخاصة و السرفيس ... وتوفير كلفة إستيراد السيارات الخاصة وصيانتها وتشغيلها .

إن ثمن التذكرة الحالية للركاب في النقل المشترك هي ٢٥٠ ليرة ومن المنتظر رفع هذه التعرفة لتحقيق بعض التوازن بين المداخل والمصاريف ، من أجل الحفاظ على نوعية الخدمة علمًا أن اكمال الشبكة سوف يجعل في مستطاع الراكب الانتقال من خط إلى آخر بالذكرة نفسها ليصل إلى وجهة إنقاله ، كما أنه سيتجدد العمل بالاشتراك الشهري والتخفيفات لبعض فئات الركاب . وإذا كانت خدمات النقل المشترك في الحافلات تساهم في الأمد القريب في حل مشكلة النقل جزئياً ، فإن هذا النوع من الخدمات ، لا يمكنه أن يغطي بمقابلات النقل في المستقبل . لهذا لا بد من الشروع منذ الآن بالتحضير للنقل بواسطة السكك الحديدية والمترو .

٤ - المقترنات :

- إن تطوير النقل العام ، وتخفيض أعبائه ، على كاهل المواطن والمجتمع ، هو ضرورة ملحة نظراً لمردوده المباشر على الاقتصاد الوطني .
- إن النقل العام للركاب في بيروت الكبرى وكافة المناطق اللبنانية ، يجب أن ينبع للمراقبة والتنظيم ، من قبل إدارة مركزية مسؤولة تعمل على تجديد الشبكات والخطوط ، وتسهر على تأمين الخدمة عليها بنوعية جيدة وبتكلفة مقبولة .

- على الدولة زيادة الدعم للنقل المشترك (استثمارات وتشغيل) لكي يتمكن من تشغيل الشبكات والخطوط بمستوى لائق من الخدمة وبسعر تشجيعي

الأستاذ مروان محسن
متقاعد في الاسكوا سابقا

مقدمة

في شهر حزيران من السنة ١٩٩٦ انعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (المؤتمر الثاني) (HABITAT II) في أسطنبول . وقد مثل هذا المؤتمر ذرعة عقدتين من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من الميليات ، للتعامل مع المجموعة الكبيرة من المشكلات والقطاعات التي تؤثر في إمكانية استئجار كوكب الأرض في إعالة وإيواء العدد الكبير المتزايد من سكانه .

وقد حضر أكثر من ٣٠٠٠ مندوبا من ١٧١ بلدا وما يزيد عن ٣٧٠٠ من ممثلين البرلمانات والسلطات المحلية والوكالات الخاصة والمنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية . وقد تضمن جدول أعمال هذا المؤتمر ، فيما تضمن ، قضيابا رئيسية ومنها : حق الإنسان في السكن ، وتمويل الإسكان ، وغيرها من المواضيع .

وأخذت قضية " الحق في المسكن " حيزا كبيرا من المناوشات ، وكان التساؤل والجدل حول : ماذا يعني عبارة " الحق في السكن " وما هو التوزيع النسبي للحقوق والمسؤوليات والالتزامات ، فيما بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمواطنين عندما يكون الحصول على مسكن ملائم هو القضية في دولة معينة . ظهرت اختلافات حول الكلمات ذاتها ومعانيها وخلفياتها بالنسبة للمؤتمرات الدولية الأخرى والسياسات العامة للحكومات .

فقد أصر الاتحاد الأوروبي على أن يتضمن التقرير النهائي الصادر عن المؤتمر اعتراضا صريحا وقاطعا بـ " حق الإنسان في مسكن ملائم " باعتباره حقا مستقلا وواضحا .

في مقابل ذلك ، أن الولايات المتحدة واليابان وبعض دول أميركا اللاتينية اعتبرت المسكن عنصرا مهما في " الحق في مستوى معيشي ملائم " وهو الحق القائم بالفعل والمقرر في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . ويقضي هذا الموقف بأن الإسكان حق مشتق - مثله مثل الغذاء والملابس والعنابر الأساسية الأخرى - من المعيشة ، وأن هذا الحق ينبغي تحقيقه تدريجيا على أساس ما هو متاح من موارد .

وبعد النقاش وتداول الآراء والاقتراحات توصلت المجموعة المنوط بها صياغة حقوق الإسكان إلى الاتفاق ، وبطريقة واضحة على : " إن توفير السكن الملائم لكل إنسان ، يستلزم القيام بأعمال لا تقتصر على الحكومات القومية والمنظمات الدولية ، وإنما يتضادر كافة المستويات الحكومية وقطاعات المجتمع المدني بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات والهيئات المحلية " .

وينقل هذا النص المناقشة حول حقوق الإسكان إلى مستوى يتميز بمعنى عملي . وإنه إذا كان على مختلف القطاعات أن تتعاون من أجل تحقيق الأهداف ، فعلى الحكومات أن تلعب الدور الأساسي من خلال استصدارها التشريعات الملائمة التي تضع الأطر وتحدد الأدوار وتسهل العمل الإيجابي من قبل كافة القطاعات .

وعندما نصل إلى الفصل الخاص بالالتزامات يحدد النص أربعة عشر عملا منفصلا ينبغي أن تقوم به الحكومات " لتنمية وحماية وتأمين التحقق الكامل والمضطرد ، بغية التمتع بالحق في مسكن ملائم " .

وتتضمن هذه الأعمال فيما تتضمن :

- توفير الحماية الفعالة ضد التمييز في كل أشكاله وتساوي الفرص أمام المواطنين .

- توفير الأمن القانوني لملكية الأرض ، وكذلك المساواة المطلقة للجميع ، بما في ذلك النساء والفقراء ، في الحصول على الأرض .

السنوات الأولى من عطائهم الفكري والعملي عندما ينفك الرباط بالمسكن الأبوى ويبدأ تفكيرهم في تأسيس عائلتهم الجديدة المستقلة .

أمور كثيرة تدخل في أسباب هذه الأزمة السككية سوف نطرق ولو أحياناً بإيجاز إلى أهمها ، وقرارات مختلفة على كافة الأصعدة من الضروري اعتمادها لخلق اتجاهات تسير بنا على طريق الحل . ولكن شيئاً ثابتاً وساطعاً يبقى ، هو أن مشكلة الإسكان هي من الشمول والترابط مع مختلف الشؤون الحياتية والاقتصادية بحيث يستحمل حلها بالارتجال أو بالتدابير الجزئية والآنية ولنقلها بكل صراحة :

لقد كان تدخل الدولة ، منذ الاستقلال وحتى اليوم ، يجري على شكل تدابير آتية ومحترأة وغير كافية ومتباينة في بعض الأحيان ، لا يربطها تصور واضح متماسك أو خطط مدروسة تستند إلى إحصاءات حقيقة ودراسات شاملة . وكثيراً ما أنت تتابع قراراتها سلبية ومساهمة في تأزيم المشكلة

أسباب الأزمة السككية في لبنان

١- غياب التخطيط الإنمائي الشامل

إن غياب التخطيط الإنمائي الشامل ومركزية الإدارات العامة أدت إلى نزوح بل زحف سكاني من المناطق الريفية إلى المدن ، وخاصة العاصمة بيروت ، وذلك نتيجة فقدان التوازن بين المناطق في توزيع النشاطات الإنمائية .

فقد تحورت النشاطات الاقتصادية والصناعية والخدمية حول المدن الرئيسية لاسيما بيروت . وأحدثت بفضل عامل المحاكاة ، بمحاذب الأعداد المتزايدة من السكان الذين ينوفون إلى تحسين مستوى المعيشة . فإذا كانت مجالات العمل والأجور المرتفعة (بالطبع نسبة إلى الريف) قد أغرتهم ، فإنها كذلك أدخلتهم في حلقة مفرغة من التسابق بين الأجور وارتفاع كلفة المعيشة التي كانت تتضمن ارتفاعات مضاعفة لأبناء السكن . كما أن هذا النزوح

- تبني سياسات من شأنها زيادة العرض من المسكن الملازمة ، ومتعدلة السعر لغير القادرين على توفير المسكن لأنفسهم .

- تعبئة الموارد المالية وغيرها لتوفير المسكن وتنمية المجتمع .
- دعم برامج الإسكان التي تقوم بها السلطات المحلية والهيئات التعاونية التي لا تغri الكسب .

- وضع برنامج التقدير والتقييم الفعال لتحديد مدى التشرد وعدم ملائمة المسكن ، وكذلك عمليات التخطيط التي تقوم على إشارات المجموعات المحلية المتأثرة عند وضع الاستراتيجيات الفعالة .

وخلص هذا التقرير إلى أنه إذا كانت هذه التوصيات لا تتمتع بقوة القانون الدولي ، فإنه يعني أن يكون لها سلطة معنوية كبيرة لأنها تمثل توافق الرأي بين ١٧٠ حكومة على مسألة " الحق في المسكن " وما يتصل بذلك من المسؤوليات والالتزامات ، وباعتبار هذا التقرير وثيقة مرجعية هامة قد تودي إلى تحويل الاعتبارات التحريرية بشأن " الحق في المسكن " إلى سياسات واقعية للإسكان ، وإلى برامج محددة تستهدف تحسين ظروف المعيشة للملايين التي لا تخصى في سائر أنحاء العالم .

لقد احترت هذه المقدمة لكي الفت الانتباه إلى مدى الاهتمام العالمي في هذا الموضوع . فأزمة السكن هي إحدى المشاكل الكبيرة التي تواجهها دول العالم ، بصورة عامة ، والدول النامية بصورة خاصة . ذلك أن قضية السكن تختل موقعاً هاماً في تأمين استقرار حياة الأسرة ، وفي تأمين مستوى من الحياة الكريمة للمواطن ، كما تؤثر تأثيراً بالغاً على الإنماء الحقيقي والتوازن الاقتصادي والاجتماعي في البلاد .

وقد احترت هذه المقدمة أيضاً ، لأبين لكم مدى التباين بين جدية الاهتمام على الصعيد العالمي ومدى تختلف اهتمامنا في معالجة هذا الموضوع . فقد يلغت أزمة السكن في لبنان ، حداً بخطيرها تجاوزت آثارها الفئات الضعيفة والمتدنية الدخل لتصل إلى أصحاب الدخول المتوسطة . وأصبح تأمين المسكن المناسب أمراً بالغ الصعوبة حتى بالنسبة لكوادر الإداريين والفنين ، وخاصة في

الاختصاصات لوضع الدراسات ومهارات لتنفيذها) هي متوفرة ورخيصة الكلفة نسبياً يعكس ما تستلزم المجالات الأخرى من التوظيف (في الصناعة مثلاً) .

- عندما طال الزمن بالتمديد الإلزامي لعقود الإيجار لمصلحة المستأجر تجمدت حركة البناء . فأصدرت الدولة في سنة ١٩٥٦ قانوناً جديداً يميز بين الأبنية العادية والأبنية الفخمة . عندئذ عاد النشاط إلى حركة البناء إنما فقط للأبنية الفخمة (كذا) ، وعندما تساوت الأبنية العادية والأبنية الفخمة في التمديد الإلزامي تدنت نسبة الأبنية السكنية المعدة للإيجار إلى الصفر تقريباً ، واقتصرت حركة البناء على الشقق المفرزة للبيع .

- وفي فترة الأحداث أخذ نشاط البناء مع الفرز السكاني والتهجير القسري الذي تعرض له المواطنون ، وصار يوجه مشاريعه إلى مناطق جديدة وأمنة (آمنة طبعاً للتوظيفات) واقتصرت هذه المشاريع على التي تدر الربح المرتفع . فتوزع غالبية المشاريع بين الجمعيات التجارية والجمعيات البحرية والمساكن الكبيرة والفخمة . ونتيجة لذلك انكمى السوق بعدد من هذه المساكن يتجاوز الطلب الطبيعي عليها أضعافاً مضاعفة . وبمحض الآن عن ٦٠ إلى ٨٠ ألف وحدة سكنية في بيروت وضواحيها لا تلقى مشترياً . وإذا تحركت المصارف التجارية نحو إعطاء قروض سكنية فإنما تقوم بذلك خدمة للمستثمرين . على كل فإنها لن تعطي قروضاً أقل من ٢٥ ألف دولار أمريكي

السكاني المرتفع أرهق البنية التحتية للمدينة بمتطلبات لم تكن أصلاً مهيأة لتلبيتها وإزاء إهمال الريف وتقهقره ، وتفاقم التفاوت بينه والمدينة ، وازدادت وبالتالي موجات الهجرة إلى المدينة وكبرت الأزمة السكنية وطوقت أحزمة البوس والغوضى أكتاف المدينة .

هذا دون أن ننسى أن عدم توفير شبكات موصلات واتصالات ملائمة بين العاصمة والمدن الأخرى وبينها والمناطق الريفية ضاعف مشكلة السكن ، فألزم أهل المدينة والوافدين إليها بالسعى إلى مساكن قرية من مراكز استقطابهم أو مراكز عملهم . في حين أن شعاع ٤٠ كيلومتراً (الذي يمكن اعتباره امتداداً طبيعياً لمدينة بيروت) يمكن أن يغطي نصف الأرضي اللبناني ، وشعاع يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ كيلومتراً (باعتباره امتداداً طبيعياً لمدن كطرابلس وصيدا وزحلة) ، يمكن أن يغطي ما تبقى من مساحة لبنان .

والنتيجة بالنسبة للمواطن أنه أصبح يعاني من نتائج التناقض بين الأماني والحقيقة . فالمدينة جذبت طاقات بشرية تطمح إلى الترقى وتحث عن التحرر من أوضاع متخلفة ترفضها فأضطرتها إلى ضغوط وقيود واقعها .

٢- نشاط البناء

يسم قطاع البناء في لبنان بشاط متميز . إلا أن هذا النشاط ، حلافاً لما يشاع دائماً نقلأ عن العبارة الفرنسية : عندما ينشط البناء يصبح كل شيء على ما يرام (Quand le bâtiment va tout va) لم يكن دائماً لصالح إبناء البلد والتوازن الاقتصادي والاجتماعي فيه . فالرأسمال الذي يوظف في البناء كان ينتقل دائماً حيث يجد مكاناً للمضاربة ويؤمن الربح الأكبر والأسرع ، ضارباً بعرض الحائط التنظيمات أو التدابير الخجولة التي كانت تأخذها الدولة أو الحاجات الحقيقة للمواطن اللبناني :

- فنسبة التوظيفات في قطاع البناء كانت دائماً أعلى من النسب المألوفة حتى في الدول المتقدمة وذلك على حساب التوظيفات في القطاعات الأساسية ، لأنها من جهة الأسلم ومن جهة ثانية لأن المتطلبات الفنية (من

٣- قوانين الإيجارات

إن قوانين الإيجارات الاستثنائية التي تالت منذ الحرب العالمية الثانية لم تنجح في معالجة مشكلة السكن بطريقة إيجابية ، بل نتجت عنها حالات متفاوتة من محظوظين ومحظوظين بين الملاكين والمستأجرين على حد سواء .

هذه القوانين في تحديدها العلاقة بين المالك والمستأجر والتصنيف الذي اعتمدته ، أدت إلى نشوء مشاكل لا تعدد ولا تخصى بين المالك والمستأجر ، حتى باقى ، في وقت من الأوقات ، عدد الدعاوى المتعلقة بعقود الإيجار يتعدي نصف عدد كافة الدعاوى الموجودة أمام القضاء .

في هذا المجال تحدد الإشارة إلى تخلف الدولة عن لعب الدور الذي كان من المفروض عليها أن تلعبه . إنها أصدرت قوانين استثنائية بحindsight فيها حرية التعاقد حماية لضعيFi الدخل ، فاستغل منها الجميع . وفي كل محاولة قامت بها لتحرير جزئي أو لحظة استثناء ، كانت تكرس حقوقاً مكتسبة لطرف يتحمل أعباء الطرف الآخر ، في حين كان عليها مسؤولية المواجهة المباشرة في حل المشاكل القائمة بين المالك والمستأجر ، بوعنـd المقتضـى ، تقديم المساعدات والتسهيلات اللازمة للحالات الاجتماعية .

وتتجه الآن التشريعات إلى تحرير العقود بغية تشجيع الإستثمارات في المساجـن المعدـة للتأجـير . لكنـه في غـيـابـ آية ضـواـطـ هل يمكن لـطالبـ الاستـجـارـ القيامـ بالـأـعبـاءـ المرـتفـعةـ التيـ يـطلـبـهاـ المـالـكـ .

٤- تزايد أعباء السكن على الدخل

لا مجال لي هنا لاستعراض تطور الأجور والزيادات التي طرأت عليها ولا إلى مؤشر الأسعار أو إلى أي مدى تدني قدرة المواطن على تأمين مستلزماته الحياتية . فقد سبقني على تحليله أصحاب الاختصاص في هذا المجال . إلا أنه لابد من أن أشير إلى التفاوت الكبير بين ارتفاع مؤشر الأسعار وسعر السكن .

فبناء على تحقيقات قامت بها الـ (ECE)^(١) .

تبين أنه بين سنتي ١٩٦٠ و ١٩٩٥

بيـنـما ارتفـعـ مؤـشـرـ الأسـعـارـ منـ ١٠٠ـ إـلـىـ ٩٩٥,٦٥ـ

ارتفـعـ سـعـرـ المـترـ المـربعـ للـمسـكـنـ منـ ١٠٠ـ إـلـىـ ٢٩٢٠,١٧ـ

وـأـيـنـ نـحنـ مـنـ الـاتـجـاهـاتـ الـمـعـتمـدةـ فـيـ الـعـالـمـ وـالـتيـ تـقـضـيـ بـالـأـيـادـىـ تـعـدـىـ ثـلـاثـ مـرـاتـ فـيـ الـمـسـكـنـ الـمـلـائـمـ ٣ـ مـرـاتـ وـفـيـ أـقـصـىـ الـحـالـاتـ ٤ـ مـرـاتـ مـتوـسطـ دـخـلـ الـمـواـطـنـ الـسـنـوـيـ .

على سبيل المثال ، وفي الولايات المتحدة ، يطالعنا التقرير السنوي لسنة ١٩٩٤ للرابطة الوطنية المعروفة باسم "القدرة على شراء المنازل" ، إن فئة ذوي الدخل في المتوسط ٣٨ ألف دولار تجد صعوبة في شراء المسكن المناسب لها يعود أن ارتفاع متوسط سعره وبلغ ١١١ ألف دولار (أي أقل من ثلاثة أضعاف دخلها)

٥- التدابير الرسمية

لقد قلنا سابقاً أن تدخل الدولة كان يجري على شكل تدابير آنية ومحترأة ومتباينة . . . فكانت سياسة تعزيز المبادرة الفردية هي المسيطرة .

أـهـ فـيـ السـيـنـيـاتـ ، وـفـيـ وـقـتـ اـبـتـدـأـ فـيـ الـبـعـدـ الـاجـتـمـاعـيـ يـأـخـذـ قـسـطاـ وـلـوـ مـتـواـضـعاـ مـنـ اـهـتـمـامـاتـ الـمـسـؤـولـيـنـ ، بـسـأـلـاتـ مـؤـامـرـةـ مـنـ النـكـمـ وـالـإـسـكـانـ تـفـرـضـ عـلـىـ مـوـضـوـعـ الـإـسـكـانـ ، فـيـ إـطـارـ خـطـةـ تـهـدـيـفـ إـلـىـ خـنـقـ أـيـةـ مـحاـوـلـةـ لـلـقـطـاعـ الـعـامـ فـيـ الـمـهـدـ . وـذـلـكـ بـالـتـسـتـرـ وـرـاءـ بـعـضـ الـأـرـاقـمـ عـنـ حـرـكـةـ الـبـنـاءـ وـإـبـارـزـ أهمـيـةـ الدـوـرـ الـذـيـ يـلـعـبـ الـقـطـاعـ الـخـاصـ فـيـ هـذـاـ الـجـالـ . أـلـمـ نـسـمـعـ ، فـيـ حـيـنـهـ ، مـدـاخـلـاتـ وـتـصـارـيـخـ تـدـعـيـ أـنـ لـاـ تـوـجـدـ مـشـكـلـةـ حـقـيقـةـ وـمـلـحةـ فـيـ الـسـكـنـ طـالـاـ أـنـ أـصـحـابـ مـشـارـيـعـ الـبـنـاءـ قـدـ شـيـدـواـ عـشـرـاتـ الـمـلـاـيـنـ مـنـ الـأـمـتـارـ الـمـرـبـعةـ مـنـ

(١) راجع جريدة الأوريان - في حرر - ملحق خاص بتاريخ ٧/٧/٩٦ .

بيانات اجتماعية - تجربة مصر - دراسة تحليلية - تأليف د. محمد عبد العليم

هـ- على صعيد الإدارات والمؤسسات المتخصصة في معالجة شؤون الإسكان ، فإنه لا يمكن أن نشكو من عدم إنشائهما ، بل نشكو من عدم وجودها . فلدينا وزارة للإسكان وصندوق مستقل للإسكان ومصرف للإسكان وصدر أخيراً قانون بإنشاء المؤسسة العامة للإسكان ، ولكن ليس لها أي وجود مؤثر ولو على بعض الاتجاهات في السوق السككي وإذا كانت منحت بعض الملايين من القروض ، فإنه لا تزال في أدراجها عشرات الآلاف من الطلبات .

و- على الصعيد الضريبي ، من المعلوم أن الدخل القومي يتوزع ، في نظام يعتمد الحرية الاقتصادية على جزءين :

- جزء يمثل مداخيل العمل والأجور وأرباح أصحاب الأعمال .

- جزء آخر يمثل إيرادات الندرة (*rente de rareté*)

مثل الإيرادات العقارية والمضاربة والمكاسب الضخيمية . وهنا يجب التمييز بين الفائدة على اعتبارها أجر مقابل خدمة مقدمة للمجتمع كالمليونية التي يتوجهها المضاربات العقارية والتضخم على الجزء الأول ، وإيرادات الندرة التي تتوجهها المضاربات العقارية والتضخم على اعتبارها مكاسب لصالح صاحبها فقط وليس لصالح المجتمع . ومن المعلوم كذلك أن إعادة التوازن في التقسيم بين المصالح الفردية وال حاجات المجتمعية يأتي عن طريق الضريبة . فطالما أن المكاسب الناجمة عن المضاربة والتحسين العقاري والتضخم لا تفرض عليها أية ضريبة ، وهي مداخيل مجانية تعنى الفرد على حساب المجتمع ، تكون الدولة من المساهمين في الارتفاع غير الطبيعي على أسعار السكن ، وتبقى الدولة غير قادرة على توفير موارد تساعدها على معالجة المشكلة .

الأبنية السكنية ، وانه باستطاعتهم أن يلبوا الحاجات المستقبلية بطرقهم وإمكاناتهم الذاتية ، وليس على الدولة سوى أن تومن لهم زبائن مليونين .

بـ- كانت ولا تزال الدولة تحاول أن تخجب عن الإعلام والرأي العام المعلومات الإحصائية عن حقيقة الواقع في مختلف القطاعات . فالتحقيق عن القوى العاملة الذي أجري في أوائل السبعينيات لم تنشر نتائجه بصورة مفصلة إلا بعد صراع قادة بنجاح وزير التصميم في حينه . ذلك أن المعلومات الذي وفرها هذا التحقيق مكنت من الوصول إلى استنتاجه من المعطيات في قطاع الإسكان :

٤٢٪ من الأسر (١٦٦,٠٠٠)

أو ٥٦٪ من السكان (١,١٩٠,٠٠٠) في حينه يعيشون في مساكنهم بكثافة غير مقبولة أي ما يزيد عن الشخصين في الغرفة الواحدة .

جـ- أين نحن الآن من هذه الأوضاع . سوف نورد فيما بعد مقارنة مع ما يمكن استنتاجه من المعلومات التي توفرت من التحقيق حول السكان والمساكن الذي أجري مؤخراً . إلا أنه يمكنني القول إنها لم تتحسن كثيراً عمما كانت عليه منذ أكثر من عشرين سنة بالرغم من عشرات الملايين من الأمتار المربعة التي شيدت في العقدين الأخيرين . ذلك أن معظم الأبنية التي شيدت في هذه الفترة هي أبنية فخمة بمساحات كبيرة وأسعار مرتفعة لا يقوى على تأمينها معظم اللبنانيين ، وأن الحساسية نفسها أمام الأرقام لا تزال عند المسؤولين . وليس أدل عن ذلك سوى الحملة التي تعرض لها تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) حول الفقراء في لبنان .

دـ- على الصعيد التنظيمي والمخططات التنظيمية ، أنت معالجات الدولة دائماً متاخرة وكانت معظمها استدراكات لم تؤد إلى إصلاح الخلل والتأثير على الاتجاهات التي أحذتها حركة البناء من الانتشار العشوائي . فطالما أن قانون البناء يسمح بتعديلات استثمار في المناطق المنظمة ، ولا يأشد بتنظيم منطقة ما إلا بعد أن يكون قد غزاها البناء ، فإن الفوضى في انتشار البناء سوف تبقى مسيطرة والمضاربات على قدم وساق .

تقدير الحاجات السكنية

إذ بما منشور من هذه التحقيقات لا يمكننا من تقدير الحاجات الإجمالية بصورة دقيقة ، حيث أن الحاجات السكنية تتكون ، بصورة رئيسية من العناصر التالية :

- تقدير النقص الحالي في المساكن
- إيدال المساكن القديمة والمرحلية
- إزالة المشاركة في السكن
- الحاجات الناجمة عن زيادة عدد السكان
- الحاجات الناجمة عن الهجرة الداخلية .

إلا أنه من جدول : توزيع السكان والأسر المعيشية اللبناني حسب عدد غرف المسكن وحجم الأسرة عن مسح المعلومات الإحصائية للسكان والمساكن ، تبين لنا أن عدد الأسر والسكان الذين يعيشون في مساكفهم بكثافة غير مقبولة لا يزال هو على وجه التقرير (جدول رقم ١) .

سنة	١٩٧٠	١٩٦٠٠٠ أو ١٦٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠ أو ١٦٠٠٠٠	موطن
١٩٩٤	١٠٨٢٩٤٦	١٦٠٢١٩٧	١٩٧٠	موطن

هذا يعني أن ٣٦٪ من اللبنانيين يعيشون باكتظاظ وعدم ارتياح في مساكفهم . وهذا الوضع يشكل حاجات تطال بصورة عامة ضعيفي الدخل ، مما يعني أنها حاجات لا يمكن تلبيتها إلا بمساعدات وتسهيلات مباشرة من قبل الدولة .

وإذا حاولنا أن نترجم هذا الازدحام بالأرقام يكون النقص الحالي في حدود ١٢٠ ألف وحدة سكنية . أما الحاجات الناجمة عن زيادة عدد السكان فهي في حدود ١١٠٠٠ وحدة سكنية سنويًا بينما يتذرع تقدير الحاجات الناجمة عن العناصر الأخرى .

لنسنا بحاجة إلى مجهر لكي نرى أن في لبنان مشكلة سكنية ، إلا أنه لا يزال من الصعبية بمكان تقدير الحاجات السكنية بدقة . فالإحصاءات السنوية التي تصدر عن مساحات البناء المرخص لها لا تعطي فكرة واضحة عن عدد المساكن أو حتى عن حقيقة المساحات التي تبني سنويًا . ذلك أن رخصة البناء تدوم صلاحيتها أربعة سنوات ، ويمكن تجديدها ، كما أن كل تعديل يطرأ على هذه الرخصة يجعلها تعيد دورتها من جديد بين النقابة والدوائر المختصة ، فكثيراً ما تسجل على جدول إحصاءات مساحات البناء المرخص لها مرة ثانية وثالثة . فلا نعلم حقيقة ما ينفذ سنويًا مقارنة مع الرخص . وكذلك بالنسبة لاحصاءات استهلاك التربة فهي تعطي فكرة عن نشاط حركة البناء والأشغال العامة بصورة إجمالية .

سنة ١٩٧٧ في دراسة حول سياسة إسكانية للبنان ^(١) وفي مجال تقدير الحاجات السكنية استندنا على بعض الأرقام المستخلصة من التحقيق عن القوى العاملة في لبنان ^(٢) . وقد حرصنا على اتباع منهجة تؤدي بنا إلى أرقام تشكل الحد الأدنى من الحاجات . واقتربنا أن يواشر بتحقيقات ومسوحات تمكن من الوصول إلى أرقام صحيحة لا ترقى للشك ، وأن تتبعها تحقيقات دورية لمعرفة التطورات ومقارنتها بالقيام بمسح حول السكان والمساكن . جرى أخيراً هذا المسح سنة ١٩٩٤ وقد صدرت بعض النتائج في تشرين الأول ١٩٩٦ ، إلا أن ما صدر ليس سوى مائة ونinet من الجداول من أصل أكثر من ستة آلاف .

هذا وقد باشرت إدارة الإحصاء المركزي نشر نتائج إحصاء المباني والمؤسسات لمدينة بيروت ^(٣) .

١ - دراسة حول سياسة إسكانية للبنان إعداد شعبة الإنماء الاجتماعي والاستيطان البشري - اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا - الأمم المتحدة - نover ١٩٧٧ .

٢ - تحقيق عن القوى العاملة في لبنان - تشرين الثاني ١٩٧٠ - مديرية الإحصاء المركزي - شباط ١٩٧٢ .

٣ - دراسات إحصائية / إدارة للإحصاء المركزي مدينة بيروت في أوائل سنة ١٩٩٦ (نتائج إحصاء المباني والمؤسسات) بيروت أيلول ١٩٩٦ العدد ٣ .

السياسة الإسكانية

الواقع ورسم الحلول المتكاملة لها بحيث يأتي كل تشرع أو مشروع جزءاً من كل حلقة من سلسلة متصلة مبرمجة لتحقيق بتنفيذها مراحل من الحل .

على الصعيد الإنمائي يجب التخطيط لتنمية الريف وتعزيز اللامركزية في المحافظات وتوسيع صلاحيات البلديات وخلق مراكز استقطاب اقتصادي فيها يسهل إنشاء صناعات مكملة وبالتالي فرص العمل التي تربط المواطن بمنطقه وتعزيز الاتصالات والمواصلات .

منذ السبعينات ، وأمام التعلم الشعبي والنقابي وموحات القلق ، عند المالكين والمستأجرين على حد سواء ، التي كانت ترافق كل تعديل أو تمديد لقانون الإيجارات أصبحت عبارة "السياسة الإسكانية" شعاراً و موضوعاً للمزيدات في الخطاب السياسي والنقابي . ترتفع وتيرته عند مناقشة قانون الإيجارات ثم تخفت بعد صدوره وتدرجياً ينسى الموضوع حتى الجولة التالية . وحتى خلال النقاشات والمناظرات التي رافقت أعداد قانون الإيجارات الأخير، كانت تطالعنا الصحف كل صباح بتصریحات واقتراحات للمسؤولين حول ضرورة وضع سياسة إسكانية وإن قانون الإيجارات لن يحل مشكلة السكنية (وهذا صحيح) ، ولكنها بقيت كلها في باب التمنيات . وما أن صدر قانون الإيجارات حتى أهملت متابعة هذه الاقتراحات والمطالب وانتقل الكلام إلى إبراز النشاطات التي تقوم بها بعض المؤسسات القائمة كصرف الإسكان والصندوق المستقل للإسكان ، وأنتم تعلمون كم هي متواضعة أعداد القروض التي منحتها بالنسبة للحجاجات . ثم توجه الكلام إلى إنشاء المؤسسة العامة للإسكان . وأصبحت الصحف تتكلم عن عام ١٩٩٥ سنة للإسكان في لبنان ، وعن علامات تشير إلى حل أزمة السكن وما إلى ذلك من العناوين لتعليق النفس بالأمال . وحل مشكلة الإسكان خلال ثلاث سنوات .

يتحيل البعض السياسة الإسكانية أنها مجموعة برامج أو مشاريع بناء "مساكن شعبية" يجب أن تقوم بها الدولة أو قروض تمنح لبعض الفئات من المواطنين لشراء مسكنهم في سوق حر . إنها القسم الصغير الظاهر من الجيل الجليدي . وتبقى التدابير السياسية التي تتناقض مع الإتجاهات التي تسبقها القرارات والتشريعات المعتمدة حالياً .

من أجل حل الأزمة السكنية لابد من المواجهة المباشرة لجميع أسباب نشوئها وتفاقمها دون استثناء ، وذلك بتحطيم طوبل الأمد ضمن تخطيط إنمائي شامل يتكمّل ويتحانس مع الخطة الإسكانية في تلبية متطلبات المواطن الأساسية وخدمة الإنماء الاقتصادي واستقرار النقد وتجنب نشوء تضخم غير اعتمادي . يجب أن تأخذ هذه السياسة الإسكانية بعين الاعتبار جميع المعيديات التي أفرزها

٣ - الأعباء المثلثة للأجر - التعليم

إعداد : الأستاذ نبيل أبو غانم
مربى ومستشار وزير البيئة

- * اعتمدت الدراسة استثمارات للأهل وفق المناطق وفقات الأهالي استناداً إلى توزيع نسب الفئات والمناطق في دراسة المركز التربوي للعام الدراسي ١٩٩٢ - ١٩٩٣ .

تطور أعداد التلاميذ

الجموع	خاص غير مجاني	خاص مجاني	رسمي	السنة الدراسية
٧٥٦٩٩٢	٢٤٠٢٤٣	١٩٥٩٢٤	٣٢٠٨٢٥	٧٥-٧٤
٧٧٨٠١٦	٢٣٩٣٩٧	١٤٩٩٠٤	٢٨٨٧١٥	٨٥-٨٤
٧٩٩٩٠٣	٤٤٧٧٨٤	١١١٩١٤	٢٤٠٢٠٥	٩٥-٩٤

- * تراجع مستمر في الرسمي
- * تراجع مستمر في الخاص المجاني
- * إزدياد مستمر في الخاص غير المجاني

تطور نسب التلاميذ

الجموع	خاص غير مجاني	خاص مجاني	رسمي	السنة الدراسية
٧٥٦٩٩٢	٣١,٧٣	٢٥,٨٨	٤٢,٣٨	٧٥-٧٤
٧٧٨٠١٦	٤٣,٦٢	١٩,٢٦	٣٧,١١	٨٥-٨٤
٧٩٩٩٠٣	٥٥,٩٨	١٣,٩٩	٣٠,٣٠	٩٥-٩٤

- * تراجع الرسمي ٥,٢٧٪ بين ٧٥-٧٤ و ٨٥-٨٤ و ٩٥-٩٤
- * تراجع الخاص المجاني ٦,٦٢٪ بين ٧٥-٧٤ و ٨٥-٨٤ و ٩٥-٩٤
- * الزيادة في الخاص غير المجاني ١١,٨٩٪ بين ٧٤-٧٥ و ٨٤-٨٥ و ٩٥-٩٤
- * زاد عدد التلامذة ١١,٢٤ تلميذاً وتلميذة بين ٧٥-٧٤ و ٨٤-٨٥ .
- * زاد عدد التلامذة ٢١٨٨٧ تلميذاً وتلميذة بين ٨٥-٨٤ و ٩٥-٩٤ .

- * اعتمدت في الدراسة إحصائيات رسمية صادرة عن مديرية التعليم الابتدائي وعن المركز التربوي للبحوث والإغاء .

- * عينة أقساط ١٩٩٦ - ١٩٩٧ أخذت من ٣٦ مدرسة موزعة على التحول التالي :

بيروت - ٣ منها مدارس كاملة المراحل و ٣ مدارس غير كاملة المراحل

ضواحي - ٣ منها مدارس كاملة المراحل و ٣ مدارس غير كاملة المراحل

جبل لبنان - ٦ - ٣ منها مدارس كاملة المراحل و ٣ مدارس غير كاملة المراحل

الشمال - ٦ - ٣ منها مدارس كاملة المراحل و ٣ مدارس غير كاملة المراحل

الجنوب - ٦ - ٣ منها مدارس كاملة المراحل و ٣ مدارس غير كاملة المراحل

- * في كل عينة تم اختيار مدرسة قسط متدن وثانوية متوسط وثالثة عال نسبياً وعشائرياً من كل فئة .

- * القسط المحدد هو نفسه الوارد في موازنة المدرسة المقيدة لوزارة التربية للعام الحالي ١٩٩٧ .

- * المصاريف الإضافية والنقل حددت نسبها بالاستناد إلى إحصائيات مديرية التعليم الابتدائي الصادرة عام ١٩٨٧ وإحصائيات المركز التربوي للبحوث والإغاء عام ١٩٩٣ واستناداً إلى استثمارات الأهل .

توزيع نسب التلامذة - المرحلة نوع التعليم

المرحلة	السنوات الدراسية	الرسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	النسبة من مجموع تلامذة Lebanon
قبل الابتدائية	٨٥ - ٨٤	٣,٢٩.	٣,٤٣	٩,٣٠	١٦,٠٢
الابتدائية	٩٤ - ٩٣	٢,٩٢	٣,٣٢	١٣,٠١	١٩,٢٥
المتوسطة	٩٥ - ٩٤	٢,٨٩	٣,٤٠	١٣,٣٤	١٩,٦٣
الثانوية	٨٥ - ٨٤	١٥,٥٥	١٦,٢٩	١٧,٥٠	٤٩,٢

- * ٨٨٪ من تلامذة المرحلة قبل الابتدائية في الخاص .
- * ٤٩٪ من تلامذة المرحلة الابتدائية في الخاص غير المجاني .
- * ٦٢٪ من تلامذة المرحلة المتوسطة في الخاص غير المجاني .
- * ٦١٪ من تلامذة المرحلة الثانوية في الخاص غير المجاني .

توزيع التلامذة الجغرافي / النسبة من تلامذة كل لبنان

المنطقة	البلدة	البلدة	البلدة	البلدة	البلدة	البلدة	البلدة	البلدة	البلدة
الجنوب	البقاع	الشمال	جبل لبنان	ضواحي	بيروت	العلوي	ال Bekaa	الشمال	الجنوب
٣٠,٠٣	٧,٤٧	٤,٩٢	٨,٩١	٣,٤٤	٣,١٢	٢,١٦	٣,٣٠	٣,٢٩.	٣,٤٣
١٣,٩٩	٢,٥٥	٣,٢٩	٢,٨٤	١,٤٠	٢,٦٥	١,٢٦	١,٣٠	١,٣٠	١,٣٠
٥٥,٩٨	٦,٤١	٦,١٤	١٠,١٧	٥,٩٥	١٧,٣٩	٩,٩٢	٥,١٥	٥,١٣	٥,١٣

- * ٣٠,٠٣٪ من تلامذة لبنان في الرسمي .
- * ١٣,٩٩٪ من تلامذة لبنان في الخاص المجاني .
- * ٥٥,٩٨٪ (أكبر من نصف تلامذة لبنان) في التعليم الخاص غير المجاني .

توزيع التلامذة - النسب - المرحلة نوع المدرسة

المرحلة	السنة الدراسية	الرسمي	خاص مجاني	خاص غير مجاني	النسبة المئوية من المجموع العام لعدد التلامذة
قبل الابتدائية	٩٤ - ٩٣	٢,٩٢	٣,٣٢	١٣,٠١	١٩,٢٥
الابتدائية	٩٥ - ٩٤	٢,٨٩	٣,٤٠	١٣,٣٤	١٩,٦٣
المتوسطة	٨٥ - ٨٤	١٥,٥٥	١٦,٢٩	١٧,٥٠	٤٩,٢
الابتدائية	٩٤ - ٩٣	١٣,٩٨	١١,٥٥	٢١,٣٠	٤٦,٨٣
الابتدائية	٩٥ - ٩٤	١٣,٣٧	١٠,٥٩	٢١,٧٠	٤٥,٦٦
المتوسطة	٨٥ - ٨٤	١٢,١٩	-	١٢,٢٦	٢٤,٤٥
المتوسطة	٩٤ - ٩٣	١٠,٣٩	-	١٥,٢٣	٢٥,٦٢
المتوسطة	٩٥ - ٩٤	١٠,٣٠	-	١٥,٧٩	٢٦,٠٩
الثانوية	٨٥ - ٨٤	٥,١٣	-	٥,٠٢	١٠,١٥
الثانوية	٩٤ - ٩٣	٣,٣٢	-	٤,٩٨	٨,٣٠
الثانوية	٩٥ - ٩٤	٣,٤٧	-	٥,١٥	٨,٦٢

- * ١٩٪ من عدد التلامذة في لبنان هم في المرحلة ما قبل الابتدائية .
- * ٤٦٪ من عدد التلامذة في لبنان هم في المرحلة الابتدائية .
- * ٢٦٪ من عدد التلامذة في لبنان هم في المرحلة المتوسطة .
- * ٩٪ من عدد التلامذة في لبنان هم في المرحلة الثانوية .

٩٦ - ٩٧ متوسط الإنفاق على القسط فقط في المدارس الخاصة غير المجانية

نسبة منها من عدد تلامذة الخاص غير المجاني	ثانوي	متوسط	ابتدائي	قبل الابتدائي	
٢٢	٢٤٠٢٠٠	٢٠٨٣٠٠	١٨٩٣٠٠	١٨٤٢٠٠	بيروت
٢٧	٣٢٠٣٠٠	٢٧٨٧٠٠	٢٢٥٠٠٠	٢٠٨٠٠٠	ضواحي
١٦	٢٤٠٠٠٠	٢٠٣٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٦٨١٠٠	جبل لبنان
١٤	٢٣٠٥٠٠	٢١٠٠٠٠	١٩٦٦٠٠	١٨٠٠٠٠	الشمال
١٠	٢٢٢٢٠٠	١٧٦٢٠٠	١٦٥٤٠٠	١٤٦٧٠٠	القاع
١١	١٩٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٧٤١٠٠	١٣٢٥٠٠	الجنوب
١٠٠	٢٥٣٥١٥٠	٢٢٠٤٧٥٠	١٩٤٤١١٠	١٧٦٠٨١٠	متوسط الإنفاق على اللهميد الواحد

- متوسط الإنفاق بين على قاعدة النسبة المئوية المقابلة لكل منطقة .
- الأرقام المعتمدة مستخلصة من بيانات المدارس (٦ من كل منطقة) المقدمة إلى وزارة التربية من ضمن موازنات العام الحالي ٩٧-٩٦ بعد احتساب الزيادات .

متوسط إنفاق الأهل على القسط فقط بالليرة اللبنانية

٩٧-٩٦	٩٣-٩٢	
١٧٦٠٨١٠	٧٣٩٠٠	قبل الابتدائي
١٩٤٤١١٠	٨٠٣٠٠	ابتدائي
٢٢٠٤٧٥٠	٩٠٩٠٠	متوسط
٢٥٣٥١٥٠	١٠٨٤٠٠	ثانوي

* تضاعف القسط ٢,٣٨ مرتين بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦ في مرحلة ما قبل الابتدائي .

* تضاعف القسط ٢,٣٨ مرتين بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦ في مرحلة الابتدائية .

* تضاعف القسط ٢,٤٢ مرتين بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦ في مرحلة المتوسطة .
* تضاعف القسط ٢,٣٣ مرتين بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦ في مرحلة الثانوية .

**توزيع نسب إنفاق الأهل على التلميذ الواحد
كمعدل وسطي من مجموع الإنفاق**

٩٧-٩٦	٩٣-٩٢	٨٥-٨٤	
٥٦	٥٩	٦٥	القسط
٩	٨,٥		الكتب
١٥	١٢,٥	٣٥	مصاريف خارج القسط
١٤	١٢		النقل
٦	٨		الطعام
١٠٠	١٠٠	١٠٠	المجموع

* تكاليف النقل تضاعفت أكثر من ٧ مرات بين ٨٥-٨٤ و ٨٧-٨٦ .
وشكل ٤٪ من موازنة الأسرة الواحدة .

* شكل الإنفاق على التعليم بدون النقل ٦,٢٧٪ من موازنة الأسرة .
٨٧-٨٦ .

* شكل الإنفاق على التعليم والنقل ١٠٪ من موازنة الأسرة والنسبة من
مجموع أهالي التلاميذ في الرسمي والخاص المجاني والخاص غير المجاني
(الوضع التربوي في لبنان واقع ومعاناة ، مديرية التعليم الابتدائي
١٩٨٧) .

A * الإنفاق خارج القسط للعام الدراسي ٩٦-٩٧ يشكل نسبة ٤٤٪ من مجموع الإنفاق .

B * أبرزت الدراسة واستثمارات الأهل ارتفاعاً ملحوظاً في أسعار النقل عاماً بعد عام حيث ارتفع بنسبة ٢٠٪ بين عامي ١٩٩٥-١٩٩٦ و ١٩٩٦-١٩٩٧ .

C * تبين من استثمارات الأهالي أن تكلفة نقل التلميذ الواحد تزيد عن ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية للعام ٩٦-٩٧ أي ما يوازي ١٤٪ من إجمالي الإنفاق على التلميذ الواحد وتتراوح بين ٢٥٠ ألف ل.د و ٢٤٠٠٠٠ مليونين وأربعين ألف ليرة في بعض المدارس عن كل تلميذ .

تطور إنفاق الأهل على التعليم الواحد

	٩٦ - ٩٧	٩٣ - ٩٤	٨٧ - ٨٦	٨٦ - ٨٥	٨٥ - ٨٤	
	المقطط	رسوم	مجموع	رسوم	مجموع	المقطط
	رسوم	مجموع	رسوم	مجموع	رسوم	رسوم
٢٧٤٦٦١٣	٩٦١٥٣	١٧٦٦١٠	١١٤٥٠٠	٣٩٦٠٠٠	١٣٧٤٦	٣٦٦
٣٩١٧٥٠٤	١٠٣٩٤٣	١١٤٤١٠	١١٤١٠٠	٨٠٣٠٠	٨١١١	١٧٩٩
٣٩٣٥٣٦٧	١٧٣٦٥١٧	٢٢٠٣٧٥	١٥٦١٠٠	١٤٧٠٠	١٩٩٠٠	٢٠٤٦
٤٥٤٧٠٥٣	١٩٩١٦٠	٢٥٣٥١٥	١٣٥٠٠	٧٧٠٠٠	١٠٨٤٠٠	٢٥٣٣١

* تضاعف الإنفاق في المراحل ما قبل الابتدائية ١٩٩٦-١٩٩٧ و ١٩٩٧-١٩٩٨ و ١٩٩٨-١٩٩٩ .

- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة الابتدائية ٢٠٦ مرات بين ٨٤ و ٩٣-٩٢ و ٨٥
- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة المتوسطة ٢٨٤ مرة بين ٨٥-٨٤ و ٩٣-٩٢
- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة الثانوية ٢٧٣ مرة بين ٨٥-٨٤ و ٩٣-٩٢

نسبة المستفيددين من كل بند من بند الإنفاق

	٩٧-٩٦	٩٣-٩٢	٨٥-٨٤	
عبدا الملح	١٠٠	١٠٠	١٠٠	القسط
	١٠٠	١٠٠	١٠٠	الكتب
	٩٥	٩١,٥	٩	مصاريف من خارج القسط
	٧٥	٧٣	٦٧	الفقل
	٣٥	٣٤,٥	٩	الطعام

- * ٧٥٪ من تلامذة التعليم الخاص غير المجاني يستعملون وسائل نقل .
- * تنخفض نسبة المستفيددين في بند القسط إذا راعتني الحسومات على الأخوة وحسومات التفوق .

مصادر الإنفاق على التعليم في المدارس الخاصة غير المجانية فئات الأهالي

تقديرات ٩٧-٩٦	٩٣-٩٢	
٢٥	٢٦	مهن حرة عليا ، كادرات عليا أرباب عمل
٤٧	٤٥	مهن حرفة وسطى ، كادرات وسطى ، صغار أرباب العمل
٢٨	٢٩	صغار الموظفين والعمال والمستخدمين والحرفيين

- * الكادرات الوسطى والموظفوون والعامل والمستخدمون والحرفيون يدفعون ٧٥٪ من كلفة التعليم في المدارس الخاصة غير المجانية .

متوسط إنفاق الأهل على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة غير المجانية - بالليرة اللبنانية

	٩٧-٩٦	٩٣-٩٢	٨٥-٨٤	
قبل الابتدائي	٢٧٤٦٨٦٣	١١٢٥٠٠٠	٣٦٦٠	
ابتدائي	٣٤١٨٠٥٣	١٤١١٠٠٠	٤٦٣٨	
متوسط	٣٩٣٥٢٦٧	١٥٥٦٠٠٠	٥٤٦٩	
ثانوي	٤٥٢٧٠٥٣	١٨٥٤٠٠٠	٦٧٧١	

متوسط إنفاق الأهل على تعليم التلميذ الواحد في المدارس الخاصة غير المجانية - بالليرة اللبنانية

	٩٧-٩٦	٩٣-٩٢	٨٥-٨٤	
قبل الابتدائي	٢٧٤٦٨٦٣	١١٢٥٠٠٠	٣٦٦٠	
ابتدائي	٣٤١٨٠٥٣	١٤١١٠٠٠	٤٦٣٨	
متوسط	٣٩٣٥٢٦٧	١٥٥٦٠٠٠	٥٤٦٩	
ثانوي	٤٥٢٧٠٥٣	١٨٥٤٠٠٠	٦٧٧١	

- * تضاعف الإنفاق على التلامذة قبل الابتدائية ٢,٤٢ مرات بين ٩٧-٩٦ و ٩٣-٩٢
- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة الابتدائية ٢,٤٢ بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦
- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة المتوسطة ٢,٥٢ بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦
- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة الثانوية ٢,٤٤ بين ٩٣-٩٢ و ٩٧-٩٦
- * تضاعف الإنفاق على التلامذة في مرحلة ما قبل الابتدائية ٣١٠ مرات بين ٩٣-٩٢ و ٨٥-٨٤

**نسبة توزع التلامذة في التعليم الخاص غير المجاني
وفقاً لفئات الأهالي**

تقديرات ٩٧-٩٦	٩٣-٩٢
١٦	١٦,٣
٥٦	٥٥,٤
٢٨	٢٨,٣

كادرات عليا ، مهن حرة عليا أرباب عمل
كادرات وسطي ، مهن حرة وسطي ، صغار أرباب العمل
صغرى الموظفين والعمال / الموظفين والحرفيين

**استثمارات الأهل
خلاصة الإنفاق على التلميذ الواحد في كل مرحلة في التعليم الخاص غير المجاني حسب
المناطق للعام الدراسي
١٩٩٧-١٩٩٦**

مجموع المصروفات	مصاريف نقل	مصاريف ملحة	القسط	ما قبل الابتدائي	
٣١٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٨٥٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	الابتدائية	بيروت
٣٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	المتوسطة	
٣٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	الثانوية	
٤٢٨٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٢٨٠٠٠	٢٤٠٠٠	ما قبل الابتدائي	الضواحي
٣٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	الابتدائية	جبل لبنان
٣٩٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٢٠٠٠	المتوسطة	الشمال
٤٨٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	٢٧٠٠٠	الثانوية	الجنوب
٥٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	١٧٠٠٠	٢٢٠٠٠	ما قبل الابتدائي	البقاع
٢٨٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٧٥٠٠	١٦٠٠٠	الابتدائية	المتوسطة
٣٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٩٥٠٠	١٨٠٠٠	المتوسطة	الثانوية
٣٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	ما قبل الابتدائي	
٣٧٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١١٠٠٠	٢١٠٠٠	الابتدائية	
٣٢٠٠٠٠	٤٥٠٠٠	٩٥٠٠	١٨٠٠٠	المتوسطة	
٣٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠	الثانوية	
٣٧٥٠٠٠	٥٥٠٠٠	١١٥٠٠	٢١٠٠٠	ما قبل الابتدائي	
٤١٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٣٠٠٠	الابتدائية	
٢٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٦٠٠٠	١٤٠٠٠	المتوسطة	
٢٨٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٧٠٠٠	١٦٠٠٠	الثانوية	
٣١٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٥٠٠	١٧٥٠٠	ما قبل الابتدائي	
٤٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١١٥٠٠	٢٢٥٠٠	الابتدائية	
٢٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	١٣٠٠٠	المتوسطة	
٣٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٨٠٠٠	١٧٠٠٠	الثانوية	
٣٢٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٩٠٠٠	١٨٠٠٠	ما قبل الابتدائي	
٣٤٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٩٠٠٠	الابتدائية	

* القسط ٥٦٪ / مصاريف ملحة ٣٠٪ نقل $\cong ١٤٪$

**غوج قسط متدن ودخل / فردي يساوي أربعة أضعاف
الحد الأدنى الرسمي للأجور**

المرحلة عدد الأبناء	ثانوية	متوسطة	ابتدائية	قبل الابتدائية	باب الإنفاق
	١٥٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	١٠٠٠٠		قسط * مدفوع بعد حسومات الأجرة
لا يحسم من القسط	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠		تسجيل
	٢٥٠٠٠	٢٥٠٠٠	١٥٠٠٠٠		كتب
	١٥٠٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠		لباس مدرسي
	٥٠٠٠	٥٠٠٠	٥٠٠٠		نقل
	٢٠٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠		مصاريف أخرى
٧٢٠٠٠	٢٨٠٠٠	٢٣٠٠٠	٢٠٠٠		مجموع
				٩٩٤٠٠	دخل رب العائلة الشهري
١١٩٢٨٠٠					دخل رب العائلة السنوي
١٤٢٠٠٠					معدل الإنفاق على الولد الواحد
%٥٩,٥٢	على الأولاد				نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل
%١١,٩٠	على الولد الواحد				الثابت

* القسط المحدد هو قسط ٩٦-٩٥ اعتمد كقاعدة قبل إقرار الزيادات على الأقساط

المطقة : البقاع

مستوى المدرسة : مقبول في منطقتها

النشاطات :

لا نشاطات

(ممكن القيام برحلات لم تحسب تكاليفها في الجدول).

دروس إضافية : علم مساعد للغة الأجنبية للذين مستوي المدرسة باللغة الأجنبية (لم تحسب التكاليف في الجدول)

مهنة رب العائلة : أستاذ تعليم ثانوي

سبب اختيار المدرسة : أقساط متدنية ، مستوى أفضل من الرسمي ، خفضت الأقساط بسبب عدد الأجرة قيمة الحسم على

الأقساط بلغت مليون ليرة والصافي المدفوع سجل في خاتمة القسط.

مصادر دخل أخرى للعائلة : - مفع تعليم من تعاونية موظفي الدولة .

- مساعدات من أخوة رب الأسرة .

**استمارات الأهل – النسبة المئوية للتلامة المعفين من القسط في المدارس الخاصة غير
المجانية للعام الدراسي ٩٦-٩٧
(أقساط مدفوعة من جهات خارج المدرسة)**

نسبة التلامذة المعفين من القسط المدرسي	
٢	بيروت
٤	الضواحي
٢	جبل لبنان
٣	الشمال
٦	البقاع
٥	الجنوب

نسبة المبلغ على مجموع التكاليف	قيمتها	من القطاع الوظيفي وتقديراته	من المؤسسات الاجتماعية	من المدارس
٩٣-٩٢	٣٥٣ مليار	٧٦%	٢٢%	٢%
٩٧-٩٦	١٧٠ - ١٧٠ مليار	غير محدد	٩%	٩%

* ورد رقم ١٧٠ مليار منح تعليم في البيان الوزاري للحكومة الحالية مع ٢٠ مليار تصرف مساعدات الدولة للمدارس الخاصة المجانية .

تحدد الأقساط في المدارس الخاصة غير المجانية وفق الآلية الحسابية التالية :

أ - رواتب وأجور وملحقاتها (ضمان اجتماعي - صندوق تعويضات - تعويض صرف = ٦٥٪)

ب - إدارة وتسيير وصيانة واستهلاك وتطوير وتعويضات لصاحب الإجازة وتجديد = ٣٥٪ .

* نسب التوزيع على البنددين أ و ب سليمة من حيث المبدأ ، وتسجل في هذا الإجازة وتجديد = ٣٥٪ .

* نسب التوزيع على البنددين أ و ب سليمة من حيث المبدأ ، وتسجل في هذا الإطار الملاحظات التالية :

- ترتفع أرقام الاستهلاك والمصاريف في بعض المدارس بسبب :

- ارتفاع كلفة اللوازم

- ارتفاع كلفة التجهيز

- ارتفاع كلفة الصيانة

- ارتفاع كلفة البناء والإيجارات

- ازدياد الاعتماد على تقنيات حديثة ومتقدمة

- زيادة الإنفاق على الأنشطة اللاصفية

- ترتفع أرقام المصاريف المدفوعة على الرواتب والأجور وملحقاتها في بعض المدارس التي تتقيد بالقوانين والأنظمة المرعية الإجراء وتعطي الهيئة التعليمية

غوج قسط متوسط وقسط مرتفع ودخل / أسرة من متوجين يساوي تقريراً ستة أضعاف الحد الأدنى الرسمي للأجور

باب الإنفاق	قبل الابتدائية (مدرسة جيدة)	ابتدائية (مدرسة جيدة جدأ)	ثانوية (مدرسة جيدة جدأ)	المرحلة عدد الأبناء
قسط تسجيل	\$١٩٥٠	\$٤٢٠٠٠٠		
كتب		حسب مع القسط	٦٠٠٠٠	-
لباس مدرسي	\$٤٠	٢٠٠٠٠		
نقل		٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠ ل.ل.
مصاريف أخرى	\$١٠٠	٢٠٠٠٠		
مجموع دخل العائلة الشهري	\$٢٠٩٠	٥٨٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	٩٦٥٠٠٠٠
دخل رب العائلة السنوي				١٧٤٦٠٠٠٠
معدل الإنفاق على الولد الواحد				٤٨٢٥٠٠٠
نسبة الإنفاق على التعليم من الدخل الثابت				%٥٥,٢٦ %٢٧,٦٣
المستقرة : ضواحي بيروت				على الأولاد على الولد الواحد

مستوى المدرسة : قبل ابتدائي (جيد) متوسط (جيد جداً)

النشاطات : متوفرة لا صفة

دروس إضافية : لا دروس إضافية

مهن العائلة : - (الأب)

- مدرسة (الأم) .

سبل اختيار المدارس : المستوى

مصادر دخل أخرى للعائلة : - عمل إضافي لرب العائلة (الأب) - غير ثابت

- منح تعليم من تعاونية موظفي الدولة .

* لم تمحى تكاليف الطعام داخل المدرسة (مطعم المدرسة) - تدفع حسب الطلب - الدوام حتى الساعة ١٥,٣٠

<p>- الإتفاق خارج القسط تضاعف ٣ مرات بين ٩٢ و ٩٦ .</p> <p style="text-align: right;">٩٧</p>	<p>١٢,١٪ للنقل</p> <p>٨,٣٪ للكتب</p> <p>٨,٢٪ للطعام</p> <p>١٢,٥٪ مصاريف مختلفة</p>
---	--

- ألا يستدعي كل ما ورد إعادة النظر بقانون تحديد الأقساط إن لم نقل لضبط الإنفاق وتخفيفه فمن أجل تأكيد صرف المبالغ المدفوعة لتحسين الإنتاجية ؟

* كثيراً ما أعطى اللبناني الأولوية للإنفاق على التعليم على اعتبار أنه الاستثمار الأفضل .

- هل يشكل مردود هذا الإنفاق "الاستثمار الأفضل" خاصة في جو الغربة بين سوق العمل وما ينتع التعليم ؟

- ألا يحق للبناني الذي أعطى الأولوية تاريجياً للإنفاق على التعليم أن يتساءل مع تضخم الأرقام عاماً بعد عام ومع البطالة وضيق سوق العمل وغربة التعليم عن احتياجات السوق مما إذا كان الإنفاق قد تحول إلى استهلاك غير مجدي ؟

* يرکز علماء الاقتصاد على أن "ارتفاع الناتج الوطني مرتبط بازدياد الإنفاق على التعليم" .

- هل الواقع عندنا يتصالح مع النظرية ؟

- أما آن لنا - مع تضخم أرقام الإنفاق - أن نسأل :

+ متى ؟

+ كيف ؟ يختتم ازدياد الإنفاق على التعليم إلى ارتفاع الناتج الوطني ؟

+ وإلى أين ؟

حقوقها كاملة بالضمان والراتب والتدرج والتعويضات والتي تحافظ على كادرها التعليمي - والمحافظة تختم تدرجاً وارتفاعاً في الرواتب .

- بعض المدارس الساعية إلى رفع مستواها تعمد إلى عقد مع معلمين ذوي كفاءة عالية وبأجر مرتفعة خاصة لمواد امتحانات الشهادات أو اللغات الأجنبية وهذه إيجابية مطلوبة يحتمها التنافس .

هذا التضخم في أرقام الاستهلاك والمصاريف يقابله تضخم في أرقام الموارنة وبالتالي يزداد العبء على المكلف .

- تتدنى نسبة الإنفاق خارج القسط في بعض المدارس حديثة التكوين لتصل إلى ≈ ٢٤٪ .

* مع سلامة النسب على البنددين أ و ب لا بد من طرح أسئلة قد تسهم في توضيح الواقع :

- من يضمن سلامة الأرقام ؟

- من تضمن عدم التهريب خاصة وإن القانون الذي يحكم تنظيم الموارنات لا يخلو من بغرات .

- هل من حساب لأعباء تضاف إلى القسط في حساب المكلف وتصل إلى ٤٤٪ من حجم الإنفاق ؟

- لا بد من التذكير ببعض الأرقام المنشورة بدراسات رسمية ومنها :

"أكلاف التعليم وإنفاق الأهل على التلامذة في المدارس الخاصة غير المجانية ١٩٩٣-١٩٩٢ الصادر عن وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة - المركز التربوي للبحوث والإثناء حيث يتبيّن :

- فاتورة الإنفاق بلغت ٧٥٠ مليار ليرة لبنانية

- عدد التلاميذ في الخاص غير المجاني ٣٨٣٦٠٠ تلميذ .

- ٣٢٤,٧ مليار للقسط أي بنسبة ٥٩٪ من حجم الإنفاق .

- ٢٦٦ مليار خارج القسط أي بنسبة ٤١٪ من حجم الإنفاق .

- قد يكون هذا الكلام صحيحاً لكن إن كان كذلك فثمة سوء في التوزيع للkadارات الصالحة تقربه وزارة التربية ولم تستطع بعد أن تعيد توزيعه والميررات أقوى .
 - ٥ - إنصباطية شكلية يقابلها تدني الإنضباطية المتجهة .
 - ٦ - غياب الحافر مع حضور متنام للملاحة والعقارب علمتنا التجربة أنها تؤمن الانضباط الشكلي وغير مجده في غير ذلك .
 - ٧ - تشتت الكادر التعليمي النوعي بين المدرسة الأساس ومتطلبات العيش ، وبالتالي توزعه على مدارس أخرى - غالباً خاصة غير مجانية - أو على أعمال خارج التعليم .
 - ٨ - غياب الإعداد الحقيقي والتدريب وإعادة التأهيل . (حصل تدريب وإعادة تأهيل شكلية "للفائض" المدارس التي تشكو من تجمّع في عدد أفراد الهيئة التعليمية في الأعوام الماضية . إنـتهـي هـدـفـ التـدـبـرـ وإـعادـةـ التـأـهـيلـ فيـ الاـخـتـيـارـ ماـ شـكـلـ إـنـفـاقـاـ رـسـمـيـاـ فيـ غـيرـ مـحـلـهـ) .
 - ٩ - أساليب التعليم وطرقه المعتمدة لم تعد مناسبة .
 - ١٠ - مناهج عمرها أكثر من ربع قرن وكتب تشكل مرجعاً أساسياً في غياب الوسائل - تتفاعل بما ينجز في خطة النهوض التربوي .
 - ١١ - تشرذم في الصالحيات وتعدد في الجهات المعنية وغياب أو ضعف النسق الذي يحمي الجهات .
- * وزارة التربية : - الوزير
- المدير العام
- مديريات المراحل
- المناطق التربوية
- مديرية الإرشاد والتوجيه
- المركز التربوي للبحوث والإثناء .
- * إدارات أخرى : - التفتيش التربوي

- هل يكفي إعادة النظر بالقانون الذي ينظم إحتساب الأقساط ؟
- هل يكفي المراقبة وإن شدت ؟
- إننا إستهلاكيون بامتياز حتى في صناعة المستقبل ، إذا كنا نصنع هـلـ نـعـيـ إـنـهـ لـاـ بـدـ مـنـ وـقـهـ تـعـيـنـاـ إـلـىـ صـوـابـنـاـ ؟
- إلى ترشيد الإنفاق ؟
- إلى صناعة مدروسة للمستقبل ؟
- إلى أن نكون واقعين ؟
- إلى أن نكون كغيرنا من الشعب ؟
- التي تتفاصل باعتبارها متقدمة ولا تمثل بها ؟
- هل نعي وندرك أم نتابع مسيرة السقوط إلى الهاوية تستهونا الأرقام التي تتضخم وتفرق في اللاجدوى والشكوى في اللاسعى إلى حل ؟
- وهل يختلف عاقلان بأن الحل في تعليم رسمي مناسب ومتظور ؟
- ومتى يكون الحل بمدرسة رسمية وتعليم رسمي ؟
- وهل مدارسنا الرسمية مؤهلة للقيام بالدور المستقبلي ؟
- أسار إلى الإجابة لا فمعاناة المدرسة الرسمية كبيرة وواقعها مر آذكر سريعاً :
- ١ - فقر في البناء - معظم مدارسنا أبنية سكنية مستأجرة .
- ٢ - فقر في التجهيزات والوسائل - وتصبح شبه معدومة في الكثير من مدارسنا
- ٣ - إدارات غير معدة - بعضها غير مناسب - والمؤهلة مكبلة بأنظمة وقوانين وتعاميم ومذكرات وقرارات وملء استمرارات غارقة في عمل روتيني يطلق عليه عندنا سام "إداري" .
- ٤ - فقر في الكادر التعليمي النوعي مقابل مجموعة كمية تشكل في موقع كثيرة عيناً - قد يقوم مدافعاً عن معلم رسمي أن الكادر التعليمي النوعي موجود

كيف يمكن أن تكون خطة النهوض التربوي مدخلاً لمدرسة رسمية أفضل ؟

ال المشكلات من صنع أيدينا مجتمعاً وسياسيين وأصحاب قرار إن كنا معنيين وكلنا معنيون بعد أفضل ، مجتمعنا تواق وشعبنا حي فهل نبني الغد الأفضل ؟ هل تتخذ القرار لتكون في الطريق ؟ أن نترك للأرقام مهمة صناعة مستقبلنا ؟

لعبة الأرقام مؤلة تغري المالين الراغبين بتراثكم وتورق الاقتصاديين بدلاتها .

آلامنا تراكم ، تتفاقم كأرقام إنفاقنا وتدور قدراتنا .

آن لنا أن نكون اقتصاديين ، نتصدى للعبة الأرقام ، ندخل في الاستثمار الجدي كي لا تدخلنا الأرقام في اللاجدوى .

- التعليم العالي - كلية التربية - إعداد المعلمين .

١٢- مسافة بين الحاجة والقرار

١٣- صلاحيات مقتنة للمديرين

١٤- غياب نسق ملائم للتسخير :

- بدء العام الدراسي

- المناقلات

- تأمين الحاجات

- الاحقاقات

١٥- لا وضوح في السياسة التربوية كي لا نقول غياب سياسة عليا تربوية واضحة .

١٦- ضعف دور الم هيئات الأهلية .

١٧- تمرر الحاجة إلى المدرسة الرسمية في مناطق دون أخرى وفي المناطق دون المدن .

١٨- التدخل "اللاسياسي-تربوي" في التربية من قبل السياسيين وأصحاب النفوذ (ليته كان سياسياً برقي السياسة لا كما تمارس) .

وبعد . . . هل هذه المشكلات من حل ؟

أقول . . . علمتني التجربة . . . نعم . . .

نحن أغلبنا صفحة الحرب . . دخلنا خطة نهوض تربوي . . . الأمل فيها ويمكن أن تكون الجواب ، تقول كما الدستور ، كما شرعة حقوق الإنسان والطفل تقوم بحق التلميذ بالعلم . . . وبتكافؤ الفرص . . وبديمقراطية التعليم . . ويربط التربية والتعليم بالحاجات وسوق العمل وبالعصر وبالتمثل بالدول الراقية "والمناهج ستضعنا بمصاف الدول الأكثر رقياً" يقوم وزير التربية في إحالته المناهج الجديدة على مجلس الوزراء .

المطلوب :

- إعادة النظر ببرامج الاتفاق الحكومي خاصة الإنمائي منها وفي الميزانيات العادلة بحيث تستجيب للحاجات الاجتماعية وللحد من الفقر .
- ترشيد الإنفاق العام والخاص ، وعقلنة الاستهلاك ، والحد من تبذيد الموارد العام والخاصة عبر اعتماد أنماط معيشية أكثر تلاوحاً مع ضرورات التنمية ومع الإمكانيات المتاحة .
- اعتماد سياسة جدية علمية لحماية ما تبقى من قدرة شرائية للأجر .
- إعادة النظر بالحد الأدنى للأجور كي يتوافق مع المتطلبات الضرورية والأساسية للعيش الكريم .
- عدم تحمل الشعب اللبناني وخاصة ذوي الدخل المحدود ضريبة إعادة الإعمار بعد أن تحمل ضريبة الحرب ونتائجها في الوقت الذي تعفى فيه المؤسسات المالية الكبيرة من الضرائب والرسوم المطلوبة .

٢- أما فيما خص الضمانات

في لبنان مؤسسة عامة واحدة للضمان الاجتماعي ، ألا وهي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وهناك مؤسسات أخرى تتعاطى بالتأمينات الاجتماعية كتعاونية موظفي الدولة ، وللواء الطبي ، وتعاونية قوى الأمن الداخلي .

تشمل تقديمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الفروع التالية :

- فرع نهاية الخدمة ، فرع التعويضات العائلية ، فرع ضمان المرضى والأمومة .
- فرع نهاية الخدمة ، يعني المضمونون من ضاللة تعويض نهاية الخدمة بسبب قلة الرواتب وبسبب التضخم الذي أكل القدرة الشرائية لتعويض نهاية الخدمة .

الأستاذ مهدي شحادة

١- الأجور

رُصد في موازنة ١٩٩٧ ٢٧٠٠ مليار ليرة لبنانية أي ما نسبته ٤٢٪ من مجموع الميزانية لخدمة الدين ، ورصد للرواتب مبلغ ٢٢٥٧ مليار ليرة لبنانية أي ما نسبته ٣٥٪ من مجموع أرقام الميزانية . الملحوظ هنا أن المبالغ المرصدة لخدمة الدين العائمة تفوق مجموع الرواتب بمجموع الموظفين العسكريين والأجراء .

قبل العام ١٩٧٥ كانت الرواتب والأجور تعادل ٦٢٪ من الناتج الوطني حالياً تكاد الرواتب تساوي ١٨٪ من الناتج الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار تضاؤل الناتج الوطني الحالي قياساً بما كان عليه قبل ١٩٧٥ ، فضلاً عن سوء أو عدم عدالة توزيع الرواتب بين المواطنين حالياً .

- إن القدرة الشرائية للحد الأدنى للأجور الحالي تساوي ٤٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٦٨ .
- الحد الأدنى للأجور لأسرة مكونة من ٥ أفراد يجب أن يكون محدود ٨٠٠ دولار .
- متوسط الأجور يجب أن يكون ١٣٠٠ دولار .
- ٧٠٪ من الأسر اللبنانية يقل دخلها عن ألف دولار شهرياً .
- ٢٧٪ من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المطلق .
- ٧٪ من الأسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المدقع (٢٠٠ دولار شهرياً) .

- إن كلفة الفاتورة الاستشفائية هي الأعلى في العالم لأسباب لا مجال لذكرها الآن .

أ- المحاطر التي تهدد الصندوق

- تجري الآن محاولات من قبل بعض الحكومة لتعديل بعض مواد قانون الضمان الاجتماعي لأعضاء أرباب العمل في مبالغ التسوية المقدرة لـ ٩٠٠ مليار

- تجري محاولات لتعديل القانون الذي يلزم أرباب العمل والمؤسسات بالحصول على براءة الذمة التي تشكل الوسيلة الأساسية لجباية الموارد المالية للصندوق .

- ترتفع أصوات كثيرة تتحدث عن الكلفة العالية للصندوق وعن الأعباء التي ترتبتها الاشتراكات على أرباب العمل ، مع العلم أن الاشتراكات تجبي على أساس الحد الأدنى للأجور وكلنا يعلم القدرة الشرائية المتداينة لهذا الحد الأدنى علماً بأن أرباب العمل لا يصرحون للصندوق عن الأجور الفعلية .

وتناسي هذا البعض الدور الذي قام به الصندوق أثناء فترة الحرب الأهلية بحيث واصل إعطاء التقديمات للمضمونين من نهاية خدمة وتعويضات عائلية وتقديمات طبية واستشفافية في الوقت الذي اضحت فيه أغلب إدارات الدولة والمؤسسات العامة .

ب- المطلوب لتحسين أوضاع الضمان الاجتماعي

- إعادة النظر بعدد وتركيبة ونوعية أعضاء مجلس الإدارة ليصبح أكثر حضوراً وفاعلية .

- إعادة صياغة الهيكل الإداري للصندوق وتصحيح الوضع الإداري .

- تعزيز أجهزة الرقابة الذاتية وتحميم وتقويم الأعمال الإدارية .

- تطوير أساليب جباية الواردات المالية وزيادتها عن طريق التوظيفات الجدية .

- فرع التعويضات العائلية : الملاحظ هنا ارتفاع نسبة التعويض العائلي قياساً بالحد الأدنى للأجور حيث يبلغ لعائلة مكونة من خمسة أفراد ٧٥٪ من الحد أدنى وهذا يعود للأسباب التالية :

أولاً : عدم احتساب التعويض العائلي من ضمن الأجر لتقليل تعويض نهاية الخدمة .

ثانياً : عدم خضوع التعويضات العائلية للاشتراكات المفروضة على الأجر من قبل الضمان الاجتماعي .

فرع ضمان المرض والأمومة :

يقدم هذا الفرع التقديمات الطبية والإستشفائية لحوالي ١١٢٠٠،٠٠٠ مستفيد من اللبنانيين . يساهم الصندوق بما نسبته ٨٠٪ من العناية الطبية ويساهم بما نسبته ٩٠٪ من كلفة العناية الإستشفائية .

قدمت العناية الإستشفائية عام ١٩٩٦ لـ ٨٨٤٩٩ مستشفياً في درجة لائقة ، أي الدرجة الثانية ، مساهمة المضمون لم تتجاوز ١٠٪ بسبب فاعلية الرقابة على المستشفيات التي تقدم بها أجهزة الصندوق المختصة .

لو قارنا تقديمات الصندوق بتقديمات مؤسسات التأمين العامة الأخرى لتتأكد لنا أن الصندوق يقدم العناية الإستشفائية لهذا العدد الكبير من المستفيدين بكلفة مالية أقل بكثير مما تدفعه المؤسسات الأخرى .

نرى العديد من المفید في هذا المجال الإشارة إلى بعض النقاط المأمة .

- إن كلفة الفاتورة الاستشفائية السنوية تعادل ما نسبته ٨٪ من الناتج الوطني .

- إن كلفة فاتورة الدواء تتجاوز الـ ٢٥٠ مليون دولار سنوياً .

- إن بدل معاينات الأطباء هي الأعلى في العالم قياساً بالقدرة الشرائية للحد الأدنى للأجور .

المطلوب :

- ١- أن تقوم وزارة الصحة بدورها الفعلي في رسم السياسة الصحية .
- ٢- تفعيل المكتب الوطني للدواء والإسراع في القيام بدوره في استيراد الأدوية مما يؤدي إلى تخفيض الفاتورة الطبية والاستشفائية .
- ٣- إنشاء مراكز استشفائية متخصصة (الأمراض السرطانية ، العيون ...) وإعادة النظر بالترخيص المعطاة لبعض المستشفيات لجهة إلغاء غير المجد منها .
- ٤- إنشاء صندوق موحد للاستشفاء لتقديم العناية الاستشفائية لجميع اللبنانيين وإدارته من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي .

٣- النقل

جاء في دراسة الدكتور مرتضى ، تبلغ كثافة الطرق في بيروت ٢٣ كلم / كلم^١ مقارنة مع باريس ١٢،٤ كلم / كلم^٢ ، أي أن شبكة الطرق أكثر من كافية ، ليس المطلوب إذن زيادة شبكة الطرق . المطلوب الاستفادة العضوي من شبكة الطرق الحالية بعد تطويرها وتحسينها وإعادة تعيين بعضها .

المشكلة واضحة ، زيادة عدد السيارات حيث يبلغ عددها ١٥٠٠،٠٠٠ سيارة صغيرة وكبيرة ، فضلاً عن غياب المواقف ، واحتلال الأرضفة ، وإيقاف السيارات صفا ثانياً ، وتوقف السيارات السرفيس المتكرر وكذلك حفلات النقل العام على المسرب الأيمن من الطرقات .

وأظهرت الدراسة أن ٧١٪ من الانتقالات تتجه بالسيارات الخاصة و ١٩٪ منها بواسطة السرفيس ، فبدلاً من تطوير النقل العام والحد من استيراد السيارات تحولت الدولة إلى بائع اللوحات العمومية .

كان في السابق ١٠٦٤٩ لوحة عمومية ، أعطت الوزارة كل صاحب نمرة حمراء لوحة عمومية مجانية فتضاعف عدد السيارات العمومية ، وأنزلت إلى السوق حوالي ٢٠،٠٠٠ لوحة عمومية بسعر ٦ ملايين ليرة لبنانية لللوحة

- الشروع بتطبيق فرع ضمان طوارئ العمل والأمراض المهنية .
 - تطبيق نظام التقادم الاجتماعي (ضمان الشيخوخة) مع التأكيد على جباية مبالغ التسوية المستحقة على أرباب العمل مع إمكانية تقسيطها .
 - المساهمة في حل المشكلة الإسكانية من خلال تطبيق المادة ٦٤ من القانون بجهة إعطاء سلف للمضمونين لشراء أو بناء مساكن خاصة لهم .
 - شمول تقديم الصندوق وخاصة فرع ضمان المرض والأمومة وضمان طوارئ العمل والأمراض عند تطبيقه فرات جديدة (العمال الموهبين ، المزارعين ، صيادي الأسماك ، الحرفيين ، وصغر الكسبة) .
- وما دمنا نتحدث عن الضمانات الاجتماعية من المفيد تسليط الضوء على

الشأن الصحي

- إن البالغ المدفوعة سنوياً للإشتفاء من قبل مؤسسات التأمين العامة (الضمان ، وزارة الصحة ، تعاونية موظفي الدولة ، اللواء الطبي) هائلة جداً تكفي فيما لو أحسن استخدامها لتقديم العناية الطبية والاستشفائية لكل الشعب اللبناني وتفيض .
- تخللت وزارة الصحة عن دورها في رسم السياسة الصحية على مستوى الوطن وتقديم الرعاية الطبية والصحية الأولية وتشغيل وتفعيل المستشفيات الحكومية وتحولت إلى صندوق لتمويل المستشفيات الخاصة .
- في لبنان أعداد كبيرة جداً من المستشفيات الخاصة والأسرة تفوق حاجة الشعب اللبناني ، وفي لبنان مبالغة جداً في شراء واستخدام الأجهزة الطبية الحديثة دون حاجة فعلية لها .

وحدة سكنية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٨٢ ، بينما قدرت وزارة الإسكان والتعاونيات عدد الأبنية السكنية المتضررة بحدود ٤٦٦٠٠ بناء .

سادسا : - النقص الكثيف بالمساكن .

أشارت "الأكوا" إلى أن المعدل المقبول هو ١,٣٠ شخصاً للغرفة الواحدة ، على أساس أسرة مكونة من خمس أفراد تشغّل مسكنها مؤلفاً من غرفة نوم للزوجين وغرفة نوم للأولاد الذكور وغرفة نوم الأولاد الإناث وغرفة طعام ، هذا يعني أن النقص في عدد الغرف كان في عام ١٩٧٠ بحدود ٤٠٥ ألف غرفة . أما اليوم فإن النقص أكثر من ذلك بكثير .

من ضمن ما جاء في السياسة الإسكانية التي قدمها الدكتور مروان محسن أود أن أسلط الضوء على قوله : "فعلى الصعيد الإنمائي يجب التخطيط لتنمية الريف وتعزيز اللامركزية في المحافظات وتوسيع صلاحيات البلديات وخلق مراكز استقطاب اقتصادي منها يسهل إنشاء صناعات متكاملة وبالتالي فرص العمل التي تربط المواطن بمنطقته وتعزيز الاتصالات والوصلات " ولو قومنا سياسة الحكومة على ضوء ما جاء في قول الدكتور محسن بحد أنها تمارس العكس على طول الخط ، فلا تنمية لالريف ، كل التنمية والإعمار في بيروت وفضيحة إلغاء الانتخابات البلدية ما زالت حية في الأذهان .

وليسمح لي الدكتور محسن في أن أحالفه الرأي لجهة مطالبه بتخصيص نسبة معينة من أموال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لتمويل الإسكان بكفالة الدولة . لأن الأموال الموجودة في الصندوق هي عبارة عن حساب إفرادي للمضمونين وليس ملكاً للصندوق ، من الأفضل المطالبة بتطبيق المادة ٦٤ من قانون الضمان التي تجيز للصندوق إعطاء سلف للمضمونين لبناء أو تملك منازل لهم ، أقول هذا الرأي وفي ذهني أن الحكومة لم تسدّد لغاية تاريخه الاشتراكات والمساهمات المطلوبة منها للصندوق والتي تبلغ حوالي ٢٣٠ مليار ليرة لبنانية .

نقرح بالنسبة حل مشكلة الإسكان

الواحدة . هكذا وبقرار تضاعف عدد السيارات العمومية أربع مرات ، القسم الأكبر منها يعمل في مدينة بيروت وضواحيها ، مما أدى إلى ازدياد حدة الازدحام ، ولو راقب أي مواطن السيارات التي تستخدم الطرقات لوجد أن أغلبها سيارات عمومية تقل الواحدة منها راكب أو راكبين .

إن هذا التدبير لم يؤدي إلى تفاقم أزمة السير فحسب بل أنه ألحق ضرراً فادحاً بالضمان الاجتماعي حيث ازداد عدد المضمونين ٣٠,٠٠٠ مضمون يعملون على السيارات العمومية أو يملكون لوحات عمومية ، يستفيدون من تقدّماته دون أن تقوم الدولة بواجبها في تسديد الاشتراكات عنهم .

٤ - مشكلة الإسكان

من أهم أسباب مشكلة الإسكان في لبنان :

أولاً : - الزيادة السكانية السريعة لأن معدل النمو السكاني هو بين المعدلات المرتفعة بحيث تراوحت نسبة ما بين ٢٥ بالألف والـ ٣٠ بالألف خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٧ .

ثانياً : - كثافة التزوح الريفي والتمركز في المدن .

ثالثاً : - الاختلال في التوزيع الجغرافي للسكاني .

تبلغ نسبة كثافة السكان في بيروت ٢٦٣٨٢ نسمة في الكلم^١ ، ووصلت هذه الكثافة إلى ٥٥٣٩٢ نسمة في الكلم^٢ في برج حمور و ١٨٧ نسمة في الكلم^٣ في لبنان الشمالي ، و ١٢٤ نسمة في لبنان الجنوبي ، وبلغ حدتها الأدنى في البقاع ٤٨ نسمة في الكلم^٤ .

رابعاً : - تجاوز الأكواخ والبنيات الفخمة سواء في مدينة بيروت وضواحيها أو في المدن اللبنانية الأخرى . وهذا ما أسماه أحد الخبراء المحليين بهذا الوضع "التكوين والتغريب" .

خامساً : - التهجير وتدمير المساكن بسبب الحرب ، قدر مجلس الإنماء والإعمار عدد الوحدات السكنية التي أصيبت بأضرار جسيمة بـ ٤٠ ألف

- الملاحظة الثالثة : إن متوسط الإنفاق على التعليم من قبل الأهل مرتفع جداً ولا يتناسب مع الرواتب والأجور المحدودة والضئيلة ؟ أي أن الأهل يقدمون تضحيات هائلة في مستوى معيشتهم ، وهنا أضم صوتي إلى صوت الأستاذ أبو غامم حين يتساءل :
- " هل يشكل مردود الإنفاق على التعليم الاستثمار الأفضل خاصة في جو الغربة بين سوق العمل وما ينتفع التعليم ؟ وهل تحول الإنفاق على التعليم استهلاك غير بجد ؟
- الملاحظة الثالثة : تظاهر الدراسة تضاعف الأقساط المدرسية بين عامي ٩٣-٩٢ و ٩٦-٩٧ ما بين ٢،٣٣ مرة و ٢،٤٢ مرة ، فهل تضاعفت الأجور خلال هذه المدة بنفس النسبة التي تضاعفت فيها الأقساط . وهي لماذا إهمال الجامعة اللبنانية الوطنية التي تومن الدراسة لأربعين ألف طالب ، وهل أن بناء الوطن وتمكين الوحدة الوطنية يستقيم مع إعطاء التراخيص للجامعات الأجنبية والجامعات الطائفية والمذهبية ؟
- وهنا أود أن أورد بعض التساؤلات :
- أوقفت حكومة الرئيس كرامي الدعم عن الخبز بمحة رصد هذه الأموال في خطة سكانية ، طار الدعم وأهمل الإسكان .
- أوقفت حكومة الحريري الأولى الدعم عن البترزين للسيارات العمومية ووعدت برصد هذه الأموال في تقديمات اجتماعية ، طار الدعم ولم يعط اللبنانيون أية تقديمات اجتماعية .
- زادت حكومة الحريري أسعار صفيحة البترزين ٣٠٠٠ ليرة لبنانية بمحة تأمين الواردات لسلسلة الرتب والرواتب ، أخذت الزيادة ولم تقر سلسلة الرتب والرواتب الجديدة .

إن نهج السلطة التمادي في إفقار الناس وتجويعهم ، فضلاً عن إهمال التعليم الرسمي والجامعة الوطنية ، وانهاج سياسة تحرير الإيجارات وعدم التعامل بجدية في تطوير النقل العام والتعمد في إفشال المؤسسات العامة والمصالح المستقلة

١. تكليف أشخاص متخصصين بإدارة الأجهزة الإسكانية يتعاملون مع أزمة السكن بموضوعية وبفهم كلي لأبعادها .
٢. وضع خطة سكانية شاملة متكاملة ومتناقة .
٣. توفير الخدمات الضرورية لمختلف المناطق اللبنانية .
٤. الإسراع في حل مشكلة المهرجين .
٥. الإسراع في حل مشكلة النقل والمواصلات .
٦. تمويل القروض الإسكانية بشروط ميسرة .
٧. التوسع في صناعة بعض مفردات المواد البنائية على أن تكون مواصفات قياسية واحدة تأخذ شكل الأفاطر الجاهزة .

٥- التعليم

- إن الدراسة التي تقدم بها الأستاذ نبيل أبو غامم حول التعليم رائعة جداً ، ومكثفة جداً لا يتسع المجال لمناقشتها وتعليق عليها . لذا سأكتفي بإيادء بعض الملاحظات .
- الملاحظة الأولى : خلو الدراسة من أي شيء عن التعليم الجامعي مع العلم أن هذا القسم من التعليم هام جداً ، وخلوها أيضاً من الحديث عن المناهج والبرامج التربوية .
 - الملاحظة الثانية : رغم الأزمات المعيشية الخانقة يلاحظ تراجع مستمر في عدد التلاميذ الذين يتبعون الدراسة في المدارس الرسمية وكذلك في المدارس الخاصة غير المجانية وازدياد متواصل في عدد التلاميذ الذين يتبعون الدراسة في المدارس الخاصة غير الجامعية .
 - هنا أتساءل وفي ظل نهج الحكومات المتعاقبة وإذا استمر هذا النهج عشر سنوات أخرى هل سيفنى في لبنان تعليم رسمي بعد هذه السنوات العشر ؟ وماذا سيحل بالجامعة اللبنانية ؟

كمقدمة لتخفيضها أو تخفيض أجزاء منها وعدم التعامل بجدية أيضا في دعم
الضمادات الاجتماعية ومحاولة إفشال ما هو موجود منها سيؤدي إلى إخفاء
الدولة الراعية لمواطنيها رعاية الأب الصالح ، ولم يبق من الدولة إلا دورها
الأمني إن لم نقل القمعي ، فهل نحن على موعد مع انفجار اجتماعي جديد تعدله
السلطة عن وعي أو غير وعي يهدد الأمن والاستقرار ويطيح بما تحقق من بناء
وإعمار ؟

IV

وثيقة

النتائج والتوصيات

المؤتمر الصحفي في نقابة الصحافة

بيروت ١٤ نيسان ١٩٩٧

النتائج والتوصيات

بدعوة من منتدى الفكر التقدمي بالتعاون مع مؤسسة فريدريش إيرات ، إنعقد المؤتمر الوطني حول المسألة الاقتصادية الاجتماعية برعاية معالي الوزير وليد جنبلاط ، وشارك في أعماله أكثر من ١٥٠ شخصية (في ثلاثة جلسات) ممثلين عن المؤسسات الرسمية والوزارات المختصة ، وهيئات أهلية ونقابية وقطاع الأعمال والعمال ، وأحزاب سياسية ، ومنتديات ثقافية ومؤسسات جامعية ، وفعاليات وشخصيات سياسية واقتصادية ، ومنظمات نسائية وشبابية وطلابية . وقدم الدراسات والمحاضرات خبراء وأكاديميون في إختصاصات متعددة . وعالج المؤتمرون ثلاثة محاور أساسية :

- ١ - المحور الاقتصادي الاجتماعي
- ٢ - المحور المالي والنقد
- ٣ - المحور الاجتماعي

وبعد تقديم الدراسات والمناقشات بمحوار هادئ حر ومسؤول ، والعرض المجرد للمشاريع ، والنقد البناء ، ومحاولة استدراك الحلول ، نعرض خلاصة النتائج التالي :

أولاً : الخصائص التاريخية للإقتصاد اللبناني :

إن السمة التاريخية لظامتنا الاقتصادية هي الحرية لحد الفوضى ، والوساطة التجارية المعتمدة على التجارة ببضائع الغير ، والخدمات المصرفية والسياحية . وهذا الواقع لم يتبع عن إرادة لبنانية مستقلة ، وإنما عن دور أعطي للبنان كحلقة في دورة إنتاج الرساميل والشركات الأجنبية . ومن هذا المعطى نتجت التركيبة الاقتصادية الهشة المترافقه مع تركيبة سياسية غير مستقرة في نظام طائفي موروث عن الاستعمار . مما أدى إلى ممارسة أشكال الهيمنة التي عرضت المجتمع اللبناني إلى أزمات سياسية واقتصادية ، كانت الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ وليدة طبيعية لمسارات خاطئة .

ثانياً : تشخيص المشكلة بعد إنهاء الحرب

نتائج الحرب إنعكست إنهايأً كاماً لقواعد الاقتصاد ، فدمّرت المرافق وشلت الدورة الاقتصادية ، وإنهارت قاعدة النقد الوطني بالحصار الإسرائيلي وحرب التجويع والتضخم التي انتهجتها أعلى السلطة بتاريخه . فتدنى مستوى الأجور وإضمحلت الطبقة الوسطى ، وإنخفض الناتج الوطني ، وتفاقمت الأزمة الاجتماعية . وانتهاج سياسة عشوائية في التمويل التضخمي للإفاق منذ عام ١٩٨٥ ، أدى إلى تراكم الدين العام والعجز الجاري في الموازنة وارتفاع أسعار الفائدة . فوصل الدين الداخلي المتراكم عام ١٩٩٣ إلى حدود ٥٨٢٢ مليار ليرة .

ونتيجة لذلك وصل التفاوت الاجتماعي إلى حد توسيع مربع للفجوة بين الفئات الميسورة والمعدمة ، وهذا هو جوهر المشكلة التي نواجهها جميعاً اليوم ، وتواجه رسمياً سياسات ما بعد الحرب .

ثالثاً : مشاريع الحلول وال النقد الإيجابي :

٤ - تخفيف القطاع الخاص بهدف تنشيط الدورة الاقتصادية ، وتقديم التسهيلات الضريبية والتشريعات الملائمة وبناء مناطق حرة . والمشروع بالإصلاحات الناجحة عن نصائح المؤسسات الدولية من أجل تحرير الأسواق والشخصية ، وتخفيف الت Cediatas ووضع لبنان على الخريطة الدولية ، وبذلك رسم صورة لبنان الخدماتي والسيادي والتجاري والمصرفي مع دعم خجول للزراعة والصناعة .

وعلى ضوء هذه الخطوط العريضة لسياسة الحكم نورد الملاحظات التالية :

١ - على الرغم من التحسن الملحوظ لقيمة الليرة ، وزيادة الاحتياطي العملات في مصرف لبنان (٤,٥ مليار) والانخفاض التدريجي لسعر الفائدة (الحدود ١٧٪) ، فإن الكلفة الاقتصادية للاستقرار عالية بارتفاع خدمة الدين العام ، وتوجه الرساميل للاستثمار بالسندات بدل الإنتاج .

٢ - إن إنجازات خطة الإعمار ملموسة في بعض المشاريع ، ولكن التمويل بالدين يوجب التسديد اللاحق (الدين العام ٦٤٢٢ مليار ليرة في بداية ١٩٩٧) ، المرتبط بمعطى نمو الدخل القومي بين ٦-١٠٪ سنوياً . وإذا لم تتلائم التوقعات مع الواقع فالكارثة حتمية . مع العلم أن الاستثمارات الخاصة تتدقق على سندات الخزينة ، والادخارات الوطنية تموّل عجز الميزانية ، والقسم المتبقى من التوظيفات جُمد بالقطاع العقاري الذي يعاني الركود .

٣ - إن سياسة الأجور الرخيصة تدفع إلى تفاقم الأزمة الاجتماعية ، ولا تتضرر نتائج الحواجز والتشريعات لتنشيط الإنتاج والقطاع الخاص . وأالية السوق تدفع حتماً إلى مزيد من ضغط الأجور والت Cediatas . وبهذا يتوجّب في الواقع اللبناني اعتماد القيد والمراقبة على الخاص ، وتنمية القطاع العام بهدف تحسين الأداء .

٤ - إن الدفع باتجاه المزيد من الترسيل ، وتحرير الأنشطة الاقتصادية ، واحتذاب الرساميل والشركات والشخصية ، سيزيد من توسيع فجوة التفاوت الاجتماعي ، بإفقار الفقراء ورفع القيود عن الأغنياء .

مع بداية مسيرة السلم الأهلي ، تعاضدت الحاجات الضرورية دفعها واحدة : ١) إجتماعياً لجهة تحسين الأجور والت Cediatas والضمانات بتنمية القطاع العام ٢) مالياً بوقف التدهور المالي والنقد ٣) إعمارياً بتأهيل البني التحتية والخدمات وتنشيط دورة الإنتاج ٤) سياسياً بترسيخ الوفاق وبناء المؤسسات وتوحيد الأمن ووسط السيادة . فعملية التوفيق بين الضروريات في واقع لبنان الم Shrêm والمحدود الموارد ، تؤدي حكماً إلى الانتقائية في الأولويات . فالأولوية السياسية والأمنية من المسلمات، أما الخيارات بين الأولويات الاجتماعية والمالية والإعمارية فهي ضحمة الأعباء بمجتمعه ، ومحدودة بوسائل التمويل والتنفيذ .

وفي مواجهة تلك الحاجات طرحت خطة الإعمار كخطوة حريمة وتعرضت لانتقادات واسعة إيجابية حيناً وسلبية وعدمية أحياناً أخرى ، ثم تحولت إلى مشاريع برامج وتجزئة في الميزانيات المتلاحقة . ورغم ذلك استمرت الخطة فصولاً في التنفيذ والتمويل الخارجي . وبعد التجربة يرى مؤقرنا أن النهج الاقتصادي السياسي للدولة قد تعدى موضوع الخطة ، إلى حسم واضح للخيارات ، وتحديد المعطيات ورسم الأهداف الواضحة ، وانقاء الأساليب الملموسة . فقبلورت معلم السياسة الاقتصادية بالتالي :

١ - السير بخيار الاستقرار النقدي وتحسين سعر صرف الليرة ولو بكلفة عالية نسبياً .

٢ - الاستمرار بتنفيذ خطة الإعمار بالدين الخارجي لإنجاز استثمارات البنية التحتية .

٣ - الضغط على الميزانية بتفشّي إنتقائي ، وبتحميد الأجور والتعويضات وزيادة الضرائب الغير مباشرة واعتماد الأجور الرخيصة لتشجيع الاستثمار ، دون إصلاح الت Cediatas الاجتماعية .

التوصيات

أ - في المستوى الاقتصادي السياسي العام

-- التأكيد على الدور الفعال للبنان في محیطه العربي ، ووضوح العلاقات وأسس المصالح والفوائد المتبادلة ، ودعم التعاون والتسيير باتجاه التكامل ، مع احترام مبادئ السيادة والتتنوع ضمن الوحدة ، والتوجه كذلك نحو الشركاء الآخرين في العالم وخاصة المجموعة الأوروبية .

-- إعادة صياغة السياسة الاقتصادية لناحية الأهداف (التنمية الشاملة والمتوالية) ولناحية الأولويات (البني التحتية الضرورية - الإدارات العامة - تعزيز القطاع العام خدماتيا - وتشجيع الاستثمارات لزيادة الإناتجية والدخل) ، أم لناحية الأساليب (الإصلاح السياسي والإداري ، ووقف الهدر وبذلك زيادة المدخرات الوطنية وتخفيف الدين الخارجي والعام) ، أو لناحية ممارسة السلطة (بمشاركة أكثر ديمقراطية لفقات الشعب ، وتسريع تحقيق المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، ودراسة الجدوى للمشاريع ، وتوسيع المنافسة في تنفيذ المشاريع العامة) ، وأخيراً لناحية المراقبة والمعاقبة (تفعيل أجهزة الرقابة ، ومراقبة التسعير والمضاربة) . وبالنتيجة اعتماد عدالة في التحصل الضريبي ، وكفاية منصفة في إعادة توزيع الدخل أفقياً وقطعاً ومناطقياً .

-- إن نظاماً يقوم على الطائفية السياسية لا يمكن أن ينتج سوى ملحة ملحة وتقاسم وتمييز في السلطة والمال ، فالإصلاح السياسي ضرورة ملحة لجهة فصل السلطات وإلغاء الطائفية السياسية والوظيفية والإحتكام للمؤسسات ، ووضع قانون عادل ديمقراطي ونسبي للانتخابات ، وقانون عصري للأحزاب . وال المباشرة فوراً بالإصلاح الإداري ، وتوسيع صلاحيات وحصانة مؤسسات الرقابة والتنفيذ ، واستقلالية مطلقة للقضاء ، واعتماد الامركرية الإدارية ، وصيانة حرريات العامة الإعلامية والثقافية والنقابية والأكاديمية .

وإنطلاقاً من واقع نتائج السياسات ، وإلتزاماً بالسلمات الوطنية لناحية الوفاق والاستقلالية والوحدة والسيادة والحرية ، وإيماناً بحق المواطن بالكافية والعدل ، نرى أن حالة المخاصصة وسوء توزيع الدخل والمهر المترافق مع الركود وتعاضم الدين العام ، وتدني مستوى التقديمات الاجتماعية وتأكل المداخيل . كلها تدفع باتجاه إعادة النظر بالأولويات ، وال مباشرة بخلول جذرية لمسألة الاقتصادية الاجتماعية ، إلى قد تفجر كارثة وطنية قد تهز المسلمات الوطنية العليا فكيف بالأحرى النهج والخطوة والسياسات المتبعه من السلطة .

واستدراكاً لتجاوز السلبيات ، وتأمين مصالح الأمة الساحقة من اللبنانيين يرفع المؤتمر الوطني حول المسألة الاقتصادية الاجتماعية (الذي انعقد في الكومودور - نيسان ١٩٩٧) إلى الهيئات الرسمية والوزارات المعنية والدولة توصيات بمقترنات الحلول ، ونضعها بتصريف الهيئات الشعبية والنقابية والحزبية والنسائية والشبابية والطلابية ، والفعاليات السياسية والاقتصادية .

-- تأمين موارد طويلة الأمد للمصارف لم المشاريع بالقروض الطويلة الأجل ، وخاصة منها للمشاريع المتوسطة والصغرى الحجم وفي كافة المناطق .

٢ - في السياسة المالية

-- أعرب المؤخر عن قناعة بأن الوضع المالي للدولة بحاجة إلى إعادة نظر جذرية ، لظهور مؤشرات سلبية جمة ، منها ضخامة عجز الميزانية وضعف الواردات ، وتضخم نسبة النفقات البخارية ، وتزايد نسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي ، دون ترافق ذلك مع أي زيادة بالإنتاجية ونمو الدخل المسارع .

-- ضرورة إعادة تقييم بنود الميزانية لناحية توجيه الإنفاق ، بحيث ينحصر أنصبة مشجعة للخدمات العامة والقطاعات الإنتاجية والتربية والبحث العلمي والتكنولوجيا ، وعصر النفقات الغير مجدية ، ووقف الهدر الناتج عن إرضاء توزيعات المحاصصة .

-- وقف تزايد الضرائب الغير مباشرة ، وزيادة الرسوم الانتقائية خاصة على السلع الكمالية والرفاهية ، وفرض ضرائب على الأملكية الكبيرة والأرباح الكبيرة والأرباح العقارية واعتماد النظام الضريبي التصاعدي العادل .

-- الإتجاه نحو تشريع اعتماد ضريبة القيمة المضافة (VAT) لمنع الإزدواج وتحصيل الضريبة عن كل دخل صادر عن إنتاج فعلي أو أعمال أو خدمات

-- تطوير البرامج التي تسهم في إعادة توزيع الاستثمارات : أفقاً من العاصمة باتجاه الأرياف ، وقطاعياً من الخدمات والعقارات إلى القطاعات المنتجة وتحديداً الصناعية والزراعية والصناعات الزراعية .

-- اعتماد سياسة حركة حمائية في بعض فروع القطاعات (ويتفهم الشركاء ذلك) حماية للصناعات والزراعة المحلية ، لتحرير دوره الإنتاج وزيادة القدرة التنافسية للإنتاج اللبناني ، خاصة في ظل الركود .

ج - في المستوى الاجتماعي

-- وقف كل مشاريع التخصيص القائمة ، ووضع قانون يحدد أسس وضوابط هذه العملية ، ويمكن لاحقاً دراسة جدواها الاقتصادية وظروفها والقيود المطلوبة للحفاظ على الثروة الوطنية ومحدود استثمارتها .

-- وضع خطة للتنمية القطاعية في لبنان ، ورفع مستوى أداء القطاعات الموجودة ، ودعمها بالتسليفات الميسرة الطويلة الأمد ، بهدف الوصول إلى زيادة الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية ، وتنوع عناصر تكوين الدخل القومي ، وتحفيض الإستيراد وزيادة الصادرات لتحسين وضع ميزان المدفوعات .

-- إخضاع مجلس الإنماء والإعمار لرقابة ديوان المحاسبة (كما كافة المؤسسات) ، وطرح إمكانية إنشاء وزارة التخطيط . وإعادة النظر بأولويات المرحلة الثانية من عقود خطة النهوض والإعمار ، بحيث أصبحت ضرورة ملحة تفيد الوعود القائمة على تقديم أولوية القطاع الاجتماعي والإنساني المتوازن ، وزيادة استثمارات الخطة في التعليم والنقل والمياه والبيئة ، ودعم كامل لإيجاز عملية إعادة المهاجرين .

ب- في المستوى النقدي والمالي

١ - في السياسة النقدية

-- المحافظة على استقرار قيمة العملة الوطنية بشرط تحفيض سعر الفائدة لتشجيع الاستثمارات وتحفيض عبء الدين العام .

-- تحرير السيولة من كافة المجالات المتاحة ، ووضع قيود مقبولة لضمان إتجاهها نحو دورة الإنتاج ، وليس للمضاربة أو المزوب التحويلي .

-- إجراء التدابير اللازمة لتوسيع قاعدة توزيع التسليف أفقاً ، وعدم تركزها عماودياً بمجموعة قليلة جداً من المستثمرين وأصحاب الأعمال .

-- إيجاد السبل لاستخدام الفوائض الاحتياطية الضخمة في مشاريع خدماتية منتجة - كمصارف متخصصة بالتسليف القطاعي الزراعي والصناعي والإسكاني .

١ - في الأجر والضمانات

- إنشاء صندوق موحد للاستئفاء وتقديم خدماته للجميع مع حفظ حقوق الإجراء والموظفين ، وإدارته من قبل صندوق الضمان .
- تفعيل المكتب الوطني للدواء ، واعطائه دور الإستيراد المباشر للقطاع الحكومي لتخفيف الأعباء والإسراع بإنجاز المستشفىات الحكومية وإيجاد مجالس إدارة مستقلة لها .
- تشريع الهيئة الوطنية لشؤون المعاقين ورعايتهم وتأهيلهم وتدريبهم .
- إقرار هيكلية نقابية جديدة ، وتوحيد القطاعات العمالية والنقابية ، وصون حرية وكرامة قوى الإنتاج ولقمة العيش ، وتأكيد حرية التعبير والتظاهر .
- حماية الشركات الوطنية الكبرى من الإنهاك ومحاولات الخصخصة (MEA-TMA) .
- إعادة النظر بقانون الإعلام لجهة توسيع رقعة ديمقراطية التعبير الملزם بالسلمات الوطنية العليا .

- الإسراع بإقرار سلسلة الرتب والرواتب ودمج التعويضات ، بعد تصحيح هيكلية الأجر وزيادتها تبعاً لفارق الوقت وغلاء المعيشة بين بداية طرح المشروع والتأخير في إقراره .
- رفض مشروع تعديلات قانون العمل ، ووضع قانون عصري وإشراك الاتحاد العمالي وأصحاب المصلحة في بلورته .
- الإنجاز السريع للتوصيف الوظيفي والهيكلية ، وإطلاق عملية جذرية للإصلاح الإداري ، وإعادة النظر ببرامج الإنفاق الحكومي لتلبية الحاجات الاجتماعية .
- عدم تحويل ذوي الدخل المحدود كاملاً ضريبة الإعمار ، ودراسة مشروع حقيقي للعدالة في التوزيع ، من خلال تقسيم المداخيل وقوتها الشرائية وال الحاجات الحياتية للأسر والأفراد ، وإقرار السلم المتحرك للأجر .
- دعوة المجلس النيابي إلى إعادة درس قانون المجلس الاقتصادي الاجتماعي بجهة دوره وشرائكه في المعالجة ، وتوسيع المشاركة العمالية والثقافية .
- دعم المنظمات والاتحادات النسائية وحقوق المرأة ، والدعوة إلى إخراطها في عملية الإنتاج والقرار .
- توحيد مصادر الإنفاق الحكومي على المساعدات الصحية والطبية .
- إعادة النظر بعدد وتركيبة مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، وتوسيع قاعدة المضمونين أفقاً لطال صغار المزارعين والمالكين وأصحاب المهن الصغيرة .
- الشروع بتطبيق فرع ضمان طوارئ العلم والأمراض المهنية ، وتطبيق ضمان الشبيخوخة ، وجباية مبالغ التسوية المستحقة على أرباب العمل بعد تقسيطها .

٤ - في النقل والإسكان

- تطوير شبكة النقل العام وشحولة كافة المناطق والمدن تخفيضاً للأعباء على ذوي الدخل المحدود ، وتحليف أزمة السير وتقليل التلوث البيئي ، وإقرار تأمين النقل المدرسي .
- وضع شروط ومواصفات استثمارات القطاع الخاص في النقل ، ورفع مستوى الخدمة وفرض مراقبة مستمرة للدولة .
- منح سيارات السرفيس تخفيض حمري ، وتنظيم عملها الحصري بالسيارات العمومية ، وخطوط سيرها ومراقبة الأداء والنظافة والأمان العام والتسعير
- تطوير شبكة الطرق الفرعية والرئيسية ، وتحديث شبكة السكك الحديدية وتتشغيلها .
- الاستفادة من نتائج مسح المعطيات الإحصائية للسكان والمساكن الذي أبخرته وزارة الشؤون الاجتماعية ، وذلك لوضع سياسة إسكانية واضحة ، تقوم على أساس تأمين الحاجات الملحة الحالية والمستقبلية ، وتنظيم المناطق والمدن ، والتدقيق الواضح في التصنيف المناطيق ZONE (مناطق زراعية وصناعية وسكنية وبئية وحدائق عامة) .
- وضع سياسة عقارية حديثة وهادفة ، وتنفيذ ضريبة التحسين العقاري ، وفرض ضريبة تصاعدية على الأرباح العقارية .
- إنجاز وإقرار مشروع عادل وعصري لإيجار يخدم المستأجرين وصغار المالكين .
- الإسراع بتنفيذ مشروع المؤسسة العامة للإسكان ، وتوحيد التسليفات وتشجيع التعاونيات ، وتأمين الموارد المالية من إمكانية استعمال قسم من احتياط البنك المركزي ، وإصدار سندات عامة ذات طابع إسكاني ، واستعمال الودائع الاحتياطية لدى الإدارات ، وتحصيص نسبة معينة من أموال صندوق الضمان للتسليف الإسكاني للمضمونين .

٣ - في التربية والتعليم

- مضاعفة الجهود لتطبيق خطة النهوض التربوي ، والهيكلية التربوية الجديدة ، والإسراع بإنجاز البرامج والمناهج خاصة كتابي التربية والتاريخ ، وتوسيع تكاملی لهذا المشروع بالتزامن مع إطلاق ورشة التحديث في التعليم المهني والتكنولوجي والعلمي في الجامعة اللبنانية .
- إعادة النظر في مشروع تجميع المدارس ، والإسراع بالتنفيذ في كافة المناطق تبعاً للحاجات المستجدة . وتأمين شروط المنافسة العادلة للمدرسة الرسمية في التقنيات والتجهيز والمناهج والكادر التعليمي والإدارة .
- معالجة الفائض في الهيئات التعليمية ، وخاصة الناتج عن سوء التوزيع ، والكف عن الدخول السياسي في إدارة القطاع التربوي الرسمي ، وتأمين مستوى لائق معيشي للجهاز التربوي والهيئة التعليمية ، ووضع برنامج إصلاحي تأهيلي دائم لمواكبة تطورات العصر ، وأخيراً حصانة التفتیش التربوي .
- وضع صيغة قانون يضع حد لجشع أصحاب المدارس الخاصة ، وإلتزامها بتوجهات البرنامج التربوي العام ، وتفعيل أجهزة المراقبة الدائمة .
- إلغاء صيغة المدارس المخانية وتحويل المنح لدعم المدرسة الرسمية ، والتحول التدريجي لإلغاء المنح المدرسية للموظفين بعد إنجاز خطة النهوض في المدرسة الرسمية .
- الإسراع بتنفيذ السلسلة الجديدة والإتفاقيات المعقدة مع المعلمين .
- تحقيق استقلالية ووحدة الجامعة اللبنانية ، وتحديد دورها الوطني في إنتاج المعرفة ، وتحديث هيكليتها ومناهجها لربط العلم بالإنتاج ، وتفعيل دور مجلس الجامعة بالصلاحيات والقرار والتنفيذ ، وتشريع مجالس الوحدات والفروع .

-- الإسراع بتنفيذ مشروع بناء الجامعة اللبنانية ، وتجهيزها بالمخابر والتقنيات العصرية والأنظمة المعلوماتية المتقدمة ، وربطها بشبكة الاتصالات الرقمية والبراجم في العالم ، وتطوير المكتبات ومراكز البحث العلمي ، والإتجاه نحو إنشاء وتفعيل معاهد تطبيقية وتقنية مرتبطة بسوق العمل .

-- الاهتمام الملحوظ والضروري في المستوى المادي والمعنوي للأساتذة والإداريين ، وتحديث الإدارة ، وإعادة العمل بمنح الطلاب ، والدعوة إلى إعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة .

-- رفع بيد التدخلات السياسية والطائفية ، والاحتكام إلى مؤسسة مجلس الجامعة ومعايير الأكاديمية في كافة التعيينات والتوفيق والتقييم .